الخدمة القضائية كمدخل استراتيجي لتحديث العدالة

العالم الاقتصادي

العدد 109
آذار 2026

حوكمة السياسات الزراعية السورية منذ الاستقلال

من موسم مطر إلى اختبار بقاء

وادي السيليكون السوري

نبني المستقبل

منطقة اقتصادية خاصة لصناعة أشباه الموصلات
المواد الكيميائية الأساسية، ومستلزمات البناء
قائمة على الثروات الوطنية مثل السيليكا والملح

....أقسام المشروع الصناعية

- وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الملح
- وحدة إنتاج ماءات الصوديوم وحمض كلور الماء
- وحدة تخزين الملح النقي والمُعالج
- وحدة تخزين ماءات الصوديوم
- وحدة تخزين كلور الصوديوم
- وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الرمل
- وحدة تخزين السيليكا
- وحدة تصنيع سيليكات الصوديوم
- وحدة إنتاج السيليكون المعدني
- وحدة معالجة وتنقية السيليكون النقي
- وحدة تصنيع الألواح الكهرضوئية
- وحدة تصنيع السيليكون العضوي

قرية السنديانة
غربي حمص
357114 م²

www.siliconvally-sy.com

الزراعة والاستثمار الزراعي في سوريا..
من قطاع تقليدي إلى ركيزة استراتيجية للتنمية الاقتصادية

بقلم رئيس التحرير: أ. د. طارق عفّاش

لم تعد الزراعة في الاقتصاد المعاصر مجرد قطاع إنتاجي تقليدي؛ يقتصر دوره على توفير الغذاء أو تشغيل اليد العاملة الريفية، بل تحولت إلى أحد المفاتيح الاستراتيجية للأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وإلى مجال استثماري واعد تتقاطع فيه اعتبارات: النمو، الاستقرار، التشغيل، والاستدامة البيئية.

ومن هنا تأتي أهمية إعادة النظر في موقع الزراعة ضمن الرؤية الاقتصادية الشاملة؛ لا بوصفها قطاعاً هامشياً؛ بل باعتبارها قاطرة تنموية متعددة الأبعاد.

فقد كشفت التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من: أزمات غذائية، واضطرابات في سلاسل الإمداد، أن الاقتصادات التي أهملت الاستثمار الزراعي دفعت ثمن ذلك ارتفاعاً في فاتورة الاستيراد، وضغوطاً على ميزان المدفوعات، وتراجعاً في الأمن الغذائي.

وفي المقابل أثبتت التجارب أن الاستثمار الزراعي المنتج؛ القائم على (التكنولوجيا والمعرفة وسلاسل القيمة)؛ يمثل أحد أكثر أشكال الاستثمار قدرةً على تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل.

وفي سوريا؛ تبرز أهمية الزراعة بصورة أكثر وضوحاً، إذ تمتلك البلاد قاعدةً زراعيةً؛ تبلغ نحو 4.4 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين لا تتجاوز المساحات المروية فعلياً قرابة 1.4 مليون هكتار، ما يجعل جزءاً كبيراً من الإنتاج عرضة للتقلبات المناخية، وقد انعكس ذلك في اتساع فجوة القمح خلال السنوات الأخيرة، مع تقديرات لحاجة الاستيراد إلى نحو 3 ملايين طن في بعض المواسم؛ وهو ما يزيد الضغط على الميزان التجاري والموارد من القطع الأجنبي؛ ويجعل الأمن الغذائي أكثر حساسية للمتغيرات الخارجية.

غير أن الموسم المطري لهذا العام حمل مؤشرات إيجابية مع: تحسن ملحوظ في الهطولات المطرية، وارتفاع نسب تنفيذ الخطة الزراعية للمساحات المروية؛ ما يفتح نافذةً واقعيةً لـ: تعزيز الإنتاج، وتقليص فجوة الاستيراد، إلا أن تحويل التحسن المناخي إلى مكسب استراتيجي دائم يتطلب مقاربةً تنمويةً أشمل؛ تقوم على: إعادة هيكلة الأولويات الاقتصادية، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على: توليد قيمة مضافة، تشغيل العمالة، وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية.

إن إدماج الزراعة في صلب التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي يقتضي الانتقال؛ من منطق دعم النشاط الزراعي بمعناه الضيّق؛ إلى منطق تنمية منظومة زراعية متكاملة تشمل: الإنتاج، التصنيع الغذائي، التخزين، النقل، التسويق، والتصدير، وهو ما يحوّل الزراعة؛ من قطاع أولي منخفض القيمة المضافة؛ إلى سلسلة إنتاجية مولّدة للدخل وفرص العمل، كما أن الاستثمار الزراعي الناجح لا ينفصل عن الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ إذ يتطلب سياسات قابلة للتوقع تشجع المستثمرين، وأطراً تمويلية ملائمة لطبيعة النشاط الزراعي، وبنية تحتية داعمة، وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه والتربة.

وفي ظل التحديات البيئية المتزايدة؛ يكتسب الاستثمار في الزراعة المستدامة بعداً استراتيجياً إضافياً، حيث يربط بين: تحقيق الأمن الغذائي، الحفاظ على الموارد، والتكيف مع التغيرات المناخية، فالزراعة لم تعد مجالاً للاستهلاك المكثف للموارد، بل أصبحت حقلاً واسعاً للابتكار؛ من الزراعة الذكية؛ إلى التقنيات الحيوية؛ إلى التحول الرقمي في إدارة الإنتاج والأسواق.

وانطلاقاً من هذه الرؤية؛ خصصنا في هذا العدد من مجلة العالم الاقتصادي ملفاً رئيساً لموضوع: الزراعة والاستثمار الزراعي؛ بوصفه مدخلاً أساسياً لإعادة التفكير في النمو الاقتصادي؛ من زاوية: الإنتاج الحقيقي، الاقتصاد الأخضر، والتنمية المتوازنة، وهو ملف لا يهدف إلى توصيف الواقع فحسب؛ بل إلى فتح نقاش علمي بشأن: السياسات، الفرص الاستثمارية، التحديات المؤسسية، والخيارات المستقبلية، كما يمثل دعوةً صريحةً للنظر إلى الزراعة؛ لا بوصفها عبئاً على الاقتصاد؛ بل بوصفها أحد أعمدته الأساسية، فإعادة الاعتبار للزراعة كقطاع استراتيجي لا تمثل عودةً إلى الماضي؛ بل هي استثمار واعٍ في المستقبل، حيث تتقاطع فيه: متطلبات الأمن الغذائي، الاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة.

مجلة العالم الاقتصادي

مرخصة بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 ـ تاريخ 2001/9/22
وقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 9291 ـ تاريخ 2001/12/14
وقرار وزير الإعلام رقم 336 ـ تاريخ 2025/9/9

العدد 109 ـ آذار 2026

الفهرس

1	الافتتاحية: الزراعة والاستثمار الزراعي في سوريا..
3	حوكمة السياسات الزراعية السورية منذ الاستقلال
5	الصناعات الزراعية في سوريا..
8	من موسم مطر إلى اختبار بقاء.. الزراعة السورية في عام 2026
10	الزراعة في سوريا عام 2026
12	الصناعات الغذائية في سوريا
14	مدير التخطيط في وزارة الزراعة: خطط إنتاجية متكاملة لتعزيز الأمن الغذائي
16	صناعة الأسمدة في سوريا من القاعدة الاستراتيجية إلى فجوة الإنتاج
18	صناعة الأعلاف في سوريا ودورها في الأمن الغذائي الحيواني
19	رئيس غرفة زراعة دمشق وريفها: الزراعة هي الهوية والقاطرة
20	عندما تصبح الحماية عبئاً.. لماذا تخسر الصناعة النسيجية السورية معركة التنافسية؟
21	استقرار العملة وركود السوق.. الوجه الآخر لسياسة تجفيف السيولة في سوريا
22	دور القروض في زيادة الإنتاج في الاقتصاد السوري
24	«شام كاش» والمدفوعات الرقمية في الاقتصاد السوري
25	المرأة السورية.. دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي
26	الاستيراد المفرط وإعادة هندسة الاقتصاد السوري
27	كيف تعيد الشراكات السورية ـ السعودية رسم خريطة الاقتصاد في 2026؟
28	مجالس الأعمال المشتركة.. دور مهم في دعم التعافي الاقتصادي
30	الاقتصاد في خبر
32	الحوكمة المائية والزراعة في الوطن العربي.. قيد بنيوي عابر للحدود
34	من النفط إلى الابتكار.. كيف تعيد السعودية صياغة موقعها في الاقتصاد العالمي الجديد؟
36	«كريسبر» والأمن الغذائي في مصر.. من خيار بحثي إلى ضرورة استراتيجية
38	الدولة المُقيَّدة.. كيف هُمِّش الاقتصاد اللبناني ليمنع التنمية؟
40	الاقتصاد العراقي.. بين الريع النفطي وغياب الرؤية التنموية
42	إعادة تشكيل النفوذ الاقتصادي العالمي.. السياسة الاقتصادية الصينية
44	كندا في اختبار الترامبية.. تحوّلات السلوك السياسي
45	الثروات الطبيعية في العالم: المفهوم ـ الأهمية..
46	بلاك روك وإعادة تشكيل خريطة المال العالمية
48	إعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي.. نحو نظام متعدد المراكز وصعود قوى الجنوب
50	الزراعة واستخدام التقنيات الجديدة
52	الخدمة القضائية كمدخل استراتيجي لتحديث العدالة وتعزيز الثقة بالمؤسسة القضائية
54	معرض دمشق الدولي للكتاب.. سؤال الوعي في سياق التحديات
55	الأمن السيبراني.. دروس وتجارب
56	من نشأة النيوليبرالية إلى إدارة الفضائح
58	من البيانات إلى القرار.. إدارة البيانات كأصل استراتيجي لصناعة القرار المؤسسي الرشيد
60	القمة العالمية للعلماء في دولة الإمارات
61	قمة الويب.. حين تعيد الخوارزميات رسم خريطة القوة العالمية
62	مراجعة كتاب أوهام الازدهار العالمي..
64	رجال الأعمال المنتجون وبناء الاقتصاد الحقيقي

صاحب الامتياز ورئيس التحرير
أ. د. طارق عمّاش

نائب رئيس التحرير
د. رانيا عقيل

نائب رئيس التحرير للشؤون العلمية
د. علي سمحة

مدير الموقع الإلكتروني
محمد النجم

هيئة التحرير
روعة غنم
نور عبّاس
سامر طلاس
ياسر سعدة

المدير المسؤول
ماهر تقي

التدقيق اللغوي
ندى تقي

الشريك التقني
SyrianHost

الإخراج الفني
كريم اليازجي

الطباعة
الشنواني للطباعة والتغليف

https://ecoworld-sy.com
EconomicW55225@
www.facebook.com/profile
php?id=6158306165940
economicworldsy

العنوان: دمشق ـ شارع الحمرا
جانب الميثاق للصرافة
جوال: 0968844229
هاتف: 011 3315307
إيميل المجلة:
info@ecoworld-sy.com

سعر العدد: 20 ألف ليرة سورية
الاشتراك السنوي: ألفا ليرة سورية
الدول العربية والأجنبية: 100 دولار أمريكي

الآراء الواردة في المقالات ومواضيع المجلة تُعبّر عن رأي أصحابها

حوكمة السياسات الزراعية السورية منذ الاستقلال

المستقبل مرهون بالانتقال من منطق الإدارة السلطوية إلى الحوكمة التشاركية

أ. د. طارق عفّاش

منذ الاستقلال عام 1946، لم تكن الزراعة في سوريا قطاعاً اقتصادياً محضاً؛ بل شكّلت ساحة مركزية للحكم وإدارة المجتمع والموارد والشرعية السياسية، ففي مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي؛ ارتبطت الأرض بالهوية؛ والمياه بالبقاء؛ والغذاء بالسيادة، ما جعل السياسات الزراعية أداةً أساسيةً في بناء السلطة وإعادة إنتاجها. في هذه الدراسة سننطلق من فرضية أن أزمة الزراعة السورية هي في الأساس أزمة حوكمة لا أزمة موارد أو إنتاج، إذ صُمّمت السياسات الزراعية لخدمة منطق الحكم أكثر من التنمية، وتحوّل الفساد إلى آلية مؤسسية لإدارة الريع والولاءات، وتعتمد الدراسة مقاربة تحليلية؛ تدمج الاقتصاد السياسي الزراعي مع الحوكمة والمؤسسية التاريخية، لإعادة قراءة مسار السياسات الزراعية منذ الاستقلال، بوصفه سلسلةً من عقود زراعية غير مكتوبة بين الدولة والفلاح؛ تغيّر مضمونها بتغيّر طبيعة النظام السياسي.

الإطار النظري.. الاقتصاد السياسي والحوكمة الزراعية

الاقتصاد السياسي الزراعي

ينظر الاقتصاد السياسي الزراعي إلى الزراعة بوصفها مجالاً تتقاطع فيه السلطة مع السوق والمجتمع والموارد الطبيعية، حيث تعكس سياسات الدعم والتسعير وتوزيع الأرض والمياه توازنات القوة بين الدولة والفلاحين والنخب، وفي الحالة السورية استُخدمت الزراعة كأداة لإدارة الريف سياسياً، عبر تحقيق ثلاث وظائف مترابطة: إنتاج الغذاء، ضبط المجتمع الريفي، وتوزيع الريع بما يخدم الاستقرار السياسي.

المؤسسية التاريخية

تفسّر المؤسسية التاريخية استمرار أنماط السياسات والمؤسسات عبر الزمن بالرغم من ضعفها، انطلاقاً من أن الخيارات المبكرة في بناء الدولة تخلق مسارات يصعب تغييرها لاحقاً، في سوريا أدّت المركزية وغياب المساءلة إلى ترسيخ نمط مؤسسي أعاد إنتاج نفسه، ما جعل الإصلاحات اللاحقة محدودةً أو شكليةً وأحياناً مولّدة لاختلالات جديدة.

الحوكمة كعدسة تحليل

تُستخدم الحوكمة لفهم كيفية صنع القرار الزراعي وتنفيذه ومساءلته، وكشف من يملك السلطة ومن يستفيد ومن يُقصى، ولاسيما الفلاحين الصغار، وتتيح هذه المقاربة: تفسير فشل السياسات المتكررة، وبناء إطار إصلاحي قائم على المشاركة والشفافية والمساءلة.

منهج الدراسة.. العقد الزراعي المتحوّل

نعتمد في الدراسة مفهوم «العقد الزراعي المتحوّل»، بوصفه تفاهمات ضمنية تنظّم العلاقة بين الدولة والفلاح، تحدد ما تقدّمه الدولة وما تطلبه بالمقابل، وكيف تُدار الموارد ومن يملك القرار، ويُوصف بالمتحوّل لتغيّره مع تحولات النظام وميزان القوى الريفية، ويُستخدم لتحليل ديناميات الحكم والشرعية في الزراعة السورية، بعيداً عن الوصف السطحي للسياسات.

عقد النخبة المالكة.. ما بعد الاستقلال 1946-1958

شكّلت الزراعة عماد الاقتصاد السوري بعد الاستقلال، إذ ساهمت بنحو 45–55 % من الدخل الوطني، بقيمة مضافة قُدّرت بـ 1–1.5 مليار دولار، بلغت الأراضي المزروعة 4.5–5 ملايين هكتار، معظمها بعلي (أكثر من 90 %)، مقابل 200–250 ألف هكتار مروية فقط.

تركز الإنتاج على القمح والشعير، مع القطن كمحصول نقدي، اتسمت الإنتاجية بالانخفاض (0.8–1 طن قمح/هكتار مقابل 1.1–1.3 عالمياً)، باستثناء القطن (0.4–0.6 طن ألياف/هكتار) وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي.

في تلك المرحلة هيمنت النخبة المالكة على القرار الزراعي، مع تدخل رسمي ضعيف من الدولة في إدارة القطاع وتنظيمه، ما أسهم في: تعميق الفجوة الاجتماعية في الريف، وتهيئة الشروط التي مهّدت لاحقاً لتبنّي سياسات الإصلاح الزراعي.

عقد العدالة الثورية.. الإصلاح الزراعي 1958-1970

فكك الإصلاح الزراعي علاقات الهيمنة من دون بناء علاقات إنتاج حديثة، مستبدلاً تبعية المالك بتبعية الدولة المركزية، فقد تحسنت غلة القمح إلى 1.1–1.4 طن/هكتار (دون المتوسط العالمي 1.5–2)، وبلغ الإنتاج 1.5–2 مليون طن سنوياً بقيمة 180–250 مليون دولار (6–8% من الدخل الوطني)، وحقق القطن 0.6–0.8 طن ألياف/هكتار وإنتاجاً قدره 80–120 ألف طن ألياف بقيمة 120–200 مليون دولار (4–6% من الدخل الوطني)، وبالرغم من ذلك لم تتجاوز مساهمة القمح والقطن معاً 10– 14% من الدخل الوطني، وبقيت الزراعة منخفضة القيمة المضافة.

عقد الدولة الراعية الريعية 1970-2000

ترسّخ نموذج الدولة الراعية، حيث أصبحت الدولة المنتج والمسوّق والمسعّر مقابل الولاء، فقد ساهمت الزراعة بـ 25–30% من الناتج، وارتفعت قيمتها المضافة إلى 8–10 مليارات دولار أواخر التسعينيات من دون تحوّل نوعي، وتوسعت المساحات المروية إلى 1.1–1.3 مليون هكتار، مع غلة قمح مروي 2–2.5 طن/هكتار (قريبة من العالمي)، وقطن عند المتوسط العالمي (0.55–0.6)، وبلغ إنتاج القمح 2.7–3 ملايين طن (280–390 مليون دولار)، والقطن 0.33–0.36 مليون طن ألياف (400–470 مليون دولار)، ولم تتجاوز مساهمتهما 4–5.5 % من الناتج، وكان الضعف نتاج نموذج ريعي وفساد مؤسسي يخدمان الاستقرار السياسي لا التطوير.

عقد السوق المختل 2000-2010

اتسعت فجوة الإنتاجية مع بقاء معظم المساحة الزراعية بعلية (5–6 ملايين هكتار) ومحدودية الري الفعلي (0.4–0.5 مليون هكتار)، ولم تتجاوز غلة القمح 1–1.2 طن/هكتار، مقابل 2.7–3 عالمياً، والقطن 0.4–0.5 طن ألياف/هكتار مقابل 0.7–0.8، وبلغ إنتاج القمح 3–4 ملايين طن بقيمة 450–700 مليون دولار، والقطن 0.3–0.35 مليون طن ألياف بقيمة 400–600 مليون دولار، مع مساهمة مشتركة لم تتجاوز 4–6 % من الناتج المحلي (20–30 مليار دولار).

جاء ذلك في سياق تبنّي «اقتصاد السوق الاجتماعي» كشعار إصلاحي

استُخدم عملياً لإعادة تشكيل دور الدولة لا لتطويره؛ إذ جرى تفكيك أدوات دعم الإنتاج والتسعير والمؤسسات العامة التي كانت تؤمّن حداً من الحماية للفلاحين، من دون بناء سوق تنافسية حقيقية أو أطر تنظيمية عادلة، وبذلك لم تنسحب الدولة لمصلحة السوق؛ بل أعادت تموضعها عبر شبكات امتياز وزبائنية، ما سمح باحتكار الوسطاء للمدخلات والتسويق، وأضعف موقع الفلاحين اقتصادياً.

وقد فاقم هذا المسار عاملان حادّان في أواخر العقد هما: موجات الجفاف المتتالية (2006-2010) ورفع أسعار المشتقات النفطية، ما رفع تكلفة الري والنقل والإنتاج، وحوّل الاختلال الإنتاجي إلى تفكك اجتماعي واسع؛ تمثّل في: تراجع النشاط الزراعي، وتسارع الهجرة الريفية.

عقد البقاء.. مرحلة الثورة 2011-2023

أدّت الحرب إلى انهيار العقد الزراعي، عبر: تدمير البنية التحتية، التهجير، تجفيف الدعم، واستخدام الغذاء والطاقة أدوات للسيطرة، وبالرغم من ذلك استمرت الزراعة كاقتصاد بقاء، بمساهمة 13–15% من الناتج، وإنتاج قمح 1–2 مليون طن سنوياً (بعد ~4 ملايين قبل 2011)، مع غلة بعلية 0.7–1 طن/هكتار، وتحقق الصمود، عبر: تقليص المدخلات، العمل الأسري، واستنزاف الموارد، مانعاً الانهيار الغذائي الكامل، لكنه بقي دفاعياً في ظل: غياب الحوكمة، وتحول الدولة إلى فاعل مُقوِّض لشروط العيش.

المياه والموارد.. جوهر الحوكمة الغائبة

أزمة المياه في سوريا ليست تقنية بقدر ما هي أزمة إدارة وحوكمة، فقد أدّت مركزية القرار، وضعف الرقابة، وتسييس مشاريع الري؛ إلى: استنزاف المياه الجوفية، وتراجع الإنتاجية، كما أدى غياب مشاركة المزارعين في اتخاذ القرار إلى تحويل إدارة المياه إلى عملية فوقية، فحلّ الهدر محل الاستدامة، وأصبحت الموارد تُستهلك من دون مسؤولية جماعية.

مقارنات دولية

توضح المقارنات الدولية أن الفارق الأساسي بين التجارب الزراعية الناجحة والمتعثرة يكمن في طبيعة الحوكمة، فالنماذج المركزية - كما في مصر- أبقت القرار بيد الدولة وحدّت من مبادرات الفلاحين، ما انعكس ضعفاً في الإنتاجية بالرغم من توافر الموارد، في المقابل اعتمد المغرب سياسات أكثر تشاركية عبر الزراعة التعاقدية وتنظيم الفاعلين، ما حسّن الكفاءة وربط الدعم العمومي بالأداء، أما فيتنام فقد مثّل: تفكيك المركزية، ومنح الفلاحين حقوق استخدام وحوافز اقتصادية واضحة؛ نقطة التحول الأساسية في تطور قطاعها الزراعي.

نحو عقد زراعي جديد

تؤكد معايير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن جوهر الإصلاح الزراعي يكمن في الإدارة الرشيدة للقطاع، ولا يقتصر ذلك على رفع الإنتاج، بل يشمل: ضمان حقوق الفلاحين، حماية صغار المنتجين، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية، وفي سوريا لا يمكن تحقيق هذه الأهداف من دون إعادة بناء العقد الزراعي على أساس شراكة حقيقية بين الدولة والفلاح؛ تقوم على: المشاركة في القرار، الشفافية في الدعم، والمساءلة بدل التحكم الإداري؛ بما يعزز استدامة القطاع وأدائه.

أسس الإصلاح الزراعي في مرحلة ما بعد التحرير

برزت لدى الحكومة الجديدة، في مرحلة ما بعد التحرير، محاولات أولية لإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والقطاع الزراعي، مستفيدةً من دروس انهيار العقد الزراعي الذي حكم الريف السوري منذ الاستقلال، وتركّزت هذه المحاولات على استعادة دور الدولة بوصفها إطاراً ناظماً وداعماً، لا فاعلاً ريعياً، وذلك عبر إعادة تفعيل المؤسسات الزراعية العامة، وإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة، ولا سيما شبكات الري والخدمات الإرشادية.

سعت الحكومة إلى معالجة اختلالات السوق والاقتصاد الهش، عبر: إصلاح آليات الدعم، ربطها بالإنتاج الفعلي، تنظيم الأسواق الزراعية للحد من الاحتكار، وتقليص دور الوسطاء، كما عملت على بناء منظومة تسويق أكثر شفافية تضمن قدراً من الاستقرار السعري للفلاحين، وفي هذا الإطار عززت التعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من المعايير العالمية في إدارة الموارد الزراعية، انطلاقاً من قناعة بأن رفع الإنتاجية يتطلب الاستثمار في: البحث، التقنيات الحديثة، وبناء قدرات الفلاحين كشركاء في التنمية.

غير أن هذه الخطوات لا تزال أولية وتواجه تحديات بنيوية، أبرزها: محدودية الموارد، تراكم التفكك المؤسسي، وغياب الثقة بين الدولة والفلاحين، ومن ثمّ فإن تحويلها إلى سياسات مستدامة يظل مرهوناً بـ: إرساء حوكمة تقوم على الشفافية والمساءلة، فصل الدعم الزراعي عن منطق الزبائنية، وإشراك الفلاحين في صنع القرار، فنجاح الإصلاح الزراعي لايتوقف على إعادة الإعمار المادي فحسب؛ بل على إعادة بناء العقد الزراعي ذاته بوصفه علاقة إنتاج وعدالة وتنمية.

نحو حوكمة رشيدة للزراعة السورية

إن الزراعة في سوريا كانت عبر تاريخها الحديث انعكاساً لطبيعة الحكم أكثر من كونها قطاعاً تنموياً مستقلاً، فقد أُديرت بوصفها أداة للضبط السياسي وتوزيع الريع، وتغلغل فيها الفساد كآلية حكم، لا كحالة استثنائية، وتالياً فإن مستقبلها مرهون بالانتقال من منطق الإدارة السلطوية إلى الحوكمة التشاركية، ومن علاقة تبعية إلى علاقة شراكة بين الدولة والفلاح، بحيث يصبح الفلاح فاعلاً في التنمية لا مجرد منفّذ للسياسات، فالزراعة لا تنهض بكثرة الموارد فقط بل بحسن إدارتها، والحوكمة الرشيدة ليست خياراً تقنياً، بل هي شرط تأسيسي لأي نهضة زراعية وتنموية مستدامة.

الصناعات الزراعية في سوريا..

من تفكك سلاسل القيمة إلى إعادة بناء الاقتصاد الحقيقي

تمثّل الصناعات الزراعية أحد الأعمدة البنيوية للاقتصاد السوري، إذ تشكّل الحلقة التي تنتقل عبرها الزراعة؛ من نشاط أولي منخفض القيمة المضافة؛ إلى قطاع إنتاجي قادر على: توليد الدخل، خلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولا تقتصر هذه الصناعات على تحويل المنتجات الغذائية، بل تمتد لتشمل منظومة واسعة من الصناعات السابقة للإنتاج، واللاحقة له، والصناعات المكمّلة؛ التي تحدد _ في مجموعها _ موقع الزراعة داخل الاقتصاد الكلي.

وفي الحالة السورية؛ اكتسبت الصناعات الزراعية أهميةً مضاعفةً بفعل اعتماد شرائح واسعة من السكان عليها، وبفعل محدودية البدائل الإنتاجية الأخرى، ما جعلها _ تاريخياً _ من أكثر القطاعات قدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذه الصناعات تعرّضت، على مدى عقود، لتشوهات بنيوية عميقة ناتجة عن: سوء الحوكمة، الفساد، وتسييس السياسات الاقتصادية، قبل أن تتلقى ضربة قاصمة خلال سنوات الصراع؛ تمثلت في: تدمير البنية التحتية، انقطاع سلاسل الإمداد، هجرة الكفاءات، وتفكك الروابط العضوية بين الزراعة والصناعة.

وتكتسب دراسة واقع الصناعات الزراعية _ اليوم _ أهميةً خاصةً في سياق ما بعد التحرير، بوصفها أحد المسارات الواقعية القليلة لإعادة بناء الاقتصاد السوري على أسس إنتاجية، بدل الاستمرار في نماذج ريعية أو استهلاكية هشّة.

مفهوم الصناعات الزراعية ونطاقها الاقتصادي

تشير الصناعات الزراعية إلى جميع الأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بالإنتاج الزراعي في مختلف مراحله، سواء كانت سابقة للإنتاج أو لاحقة له، وتشمل الصناعات السابقة للإنتاج صناعة: البذار، الأسمدة، المخصبات، المبيدات، الأعلاف، المكننة الزراعية، وأنظمة الري والطاقة الزراعية، أما الصناعات اللاحقة للإنتاج فتضم: الصناعات الغذائية، الصناعات العلفية، الصناعات النسيجية القائمة على القطن والصوف، الصناعات الخشبية والورقية، إلى جانب أنشطة (التخزين، التبريد، النقل، التعبئة والتغليف).

وبذلك؛ تمثّل الصناعات الزراعية مظلة أوسع من الصناعات الغذائية، وتشكل الأساس البنيوي لسلاسل القيمة الزراعية، حيث يكمن جوهرها الاقتصادي في: تعظيم القيمة المضافة للموارد المحلية، تقليل الفاقد، وتحويل الزراعة من نشاط أولي منخفض الإنتاجية إلى منظومة إنتاج متكاملة.

وتكمن أهمية هذا المفهوم في أنه يعيد تعريف الزراعة؛ من كونها قطاعاً معيشياً أو تقليدياً، إلى كونها مدخلاً لصناعة تحويلية قادرة على: توليد فائض اقتصادي، ربط الريف بالمدينة، وتحقيق توازن مكاني واجتماعي داخل الاقتصاد الوطني.

القاعدة الزراعية للصناعات الزراعية في سوريا

تبلغ المساحة الكلية لسوريا نحو 18.5 مليون هكتار، في حين تُقدَّر الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 5–6 ملايين هكتار فقط، وقد استُثمر تاريخياً ما يقارب 4.5–5 ملايين هكتار، أي معظم القدرة الزراعية الممكنة، لكن ضمن نمط إنتاج ضعيف الإنتاجية يعتمد ، بأكثر من 90 % ، على الزراعة البعلية.

وقد فرض هذا الواقع حدوداً صارمة على التوسع الأفقي، وجعل تطوير الصناعات الزراعية الخيار الأكثر عقلانية لتعويض: ضعف الغلة، تقلب الإنتاج، ومحدودية الموارد المائية.

وفي هذا السياق، لا يعود التصنيع الزراعي خياراً تكميلياً، بل يتحول إلى أداة استراتيجية لرفع العائد الاقتصادي من وحدة الأرض والمياه؛ عبر: تقليل الهدر، تحسين التخزين، وتحويل المحاصيل الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى وأكثر قدرة على التسويق الداخلي والخارجي.

الدور الاقتصادي للصناعات الزراعية

تلعب الصناعات الزراعية دوراً محورياً في الاقتصاد السوري، عبر عدة قنوات مترابطة:

تتمثل **القناة الأولى** في رفع القيمة المضافة، إذ يسهم تحويل المحاصيل الخام إلى منتجات نصف مصنّعة أو مصنّعة بالكامل، في: مضاعفة قيمتها السوقية، تقليل خسائر التلف والتسويق، وتحسين دخل المنتجين.

أما **القناة الثانية** فتتجسد في خلق فرص العمل، حيث تُعد الصناعات الزراعية من أكثر القطاعات كثافة في العمالة، خصوصاً في مراحل: الجمع، التصنيع الأولي، والتعبئة، ما يجعلها أداة فعالة للحد من البطالة، ولا سيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

وتتمثل **القناة الثالثة** في تنشيط القطاعات المرتبطة، إذ يؤدي توسع الصناعات الزراعية إلى تحريك قطاعات (النقل، التخزين، الطاقة، التغليف، والخدمات المالية)، بما يخلق أثراً مضاعفاً في الاقتصاد الوطني.

أما **القناة الرابعة** فتتمثل في تحسين الميزان التجاري، من خلال: إحلال الواردات بمنتجات محلية مصنّعة، وفتح المجال أمام صادرات زراعية ذات قيمة مضافة؛ ولا سيما في الغذاء والزيوت والنسيج.

تطور الصناعات الزراعية في سوريا.. قراءة تاريخية

شهدت الصناعات الزراعية في سوريا مساراً متذبذباً، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال، اقتصرت على أنشطة بدائية مثل: الطحن، الحلج، والتخزين. ومع ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، توسعت بدور الدولة، ولكن ضمن نموذج مركزي اتسم بـ: انخفاض الكفاءة، وضعف الحوافز. وفي العقود اللاحقة، عانت هذه الصناعات من: ضعف الاستثمار، تقادم التكنولوجيا، والانفصال المتزايد عن آليات السوق. بعد عام 2011، تعرضت الصناعات الزراعية لتراجع حاد نتيجة: تدمير البنية التحتية، انقطاع سلاسل الإمداد، فقدان التمويل، وهجرة الكفاءات؛ ما أدى إلى: تفكك سلاسل القيمة القائمة، وتحول جزء كبير من الإنتاج الزراعي إلى مواد خام غير مصنّعة أو مهدورة. كما انعكس هذا التراجع على فرص العمل في الأرياف، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع القدرة التصديرية، وزيادة الاعتماد على الاستيراد للسلع الغذائية المصنعة، ما عمّق الاختلالات في الميزان التجاري وأضعف مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الصناعات الغذائية كقلب الصناعات الزراعية

تشكل الصناعات الغذائية القلب الاقتصادي للصناعات الزراعية في سوريا؛ بوصفها الحلقة الأكثر مباشرة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك النهائي، وقد ضمّ هذا القطاع تاريخياً مجموعة متنوعة من الأنشطة، تركز أكثر من 60 % منها في صناعات: الحبوب ومشتقاتها، الزيوت النباتية، والألبان والأجبان.

فقبل عام 2011، بلغ حجم صناعات الحبوب نحو 1.1–1.3 مليار دولار سنوياً، وصناعات الزيوت النباتية نحو 0.6–0.8 مليار دولار، وصناعات الألبان والأجبان نحو 0.5–0.7 مليار دولار، في حين توزّعت بقية القطاع على الصناعات الغذائية الحيوانية (0.45–0.6 مليار دولار)، وصناعات السكر والحلويات والمشروبات (0.3–0.4 مليار دولار)، وتصنيع الخضار والفواكه (0.25–0.35 مليار دولار).

وخلال سنوات الحرب؛ انكمش هذا القطاع بشكل حاد، فتراجع الحجم الكلي للصناعات الغذائية إلى نحو 0.8–1.2 مليار دولار سنوياً، مع تمركز النشاط المتبقي في الصناعات الأساسية المرتبطة بالطلب المحلي، مقابل انكماش كبير في الصناعات ذات الطابع التصديري.

وبالرغم من هذا التراجع، ظل قطاع الصناعات الغذائية الأكثر ارتباطاً بالأمن الغذائي، والأعلى قابلية للصمود والتعافي النسبي؛ مقارنة ببقية الصناعات التحويلية، ما يجعله نقطة ارتكاز أساسية في أي مسار تعافٍ اقتصادي مستقبلي.

كما أن إعادة تنشيط هذا القطاع تتطلب تحديث خطوط الإنتاج، وتحسين معايير الجودة والسلامة الغذائية، وتسهيل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إعادة بناء سلاسل الإمداد الزراعية وربطها بالأسواق الداخلية والخارجية، بما يعزز القيمة المضافة ويولّد فرص عمل مستدامة.

صناعة الأعلاف والأسمدة كمدخلات استراتيجية

تمثل صناعة الأعلاف حلقة الوصل الأساسية بين الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية، وقد بلغ حجمها قبل عام 2011 نحو 1.7–2.1 مليار دولار سنوياً، قبل أن تتراجع خلال سنوات الحرب إلى حدود 550–800 مليون دولار سنوياً؛ مع انكماش حاد في إنتاج الأعلاف المركّبة الصناعية.

أما صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية، فقد كانت قبل 2011 شبه مكتفية

ذاتياً، بقيمة إنتاج محلي تقديرية بلغت 300–400 مليون دولار سنوياً. وخلال فترة الحرب، تقلّص الإنتاج المحلي بشكل كبير نتيجة: توقف المعامل، وارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الأولية؛ ما أدى إلى: تراجع المعروض المحلي، وزيادة الاعتماد على الاستيراد.

ويؤدي ضعف هاتين الصناعتين إلى: ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي، تراجع إنتاجية الثروة الحيوانية، زيادة هشاشة الأمن الغذائي، وإضعاف مجمل سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

كما أن تراجع إنتاج الأعلاف والأسمدة يفاقم اختلال هيكل الأسعار في القطاع الزراعي، إذ ترتفع تكلفة المدخلات مقارنة بأسعار البيع، ما يقلص هوامش الربح ويثني المزارعين عن التوسع في الإنتاج. ويؤثر ذلك سلباً في معدلات الاكتفاء الذاتي، ويزيد الضغط على الميزان التجاري عبر استيراد مدخلات أساسية بالعملة الصعبة، ويضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية محلياً وخارجياً.

الصناعات الزراعية المكمِّلة وتعميق سلاسل القيمة

إلى جانب الغذاء والأعلاف والأسمدة، تضم المنظومة الزراعية السورية صناعات مكمِّلة تُعد شرطاً لتعميق سلاسل القيمة، وفي مقدمتها: الصناعات النسيجية القائمة على القطن والصوف، الصناعات الخشبية والورقية، الصناعات الدوائية والعطرية النباتية، إضافة إلى التخزين والتبريد والتعبئة والتغليف، والمكننة الزراعية، والصناعات البيئية والدائرية. وقد تعرضت معظم هذه الأنشطة لانكماش حاد خلال سنوات الحرب؛ ما أسهم في تفريغ سلاسل القيمة من حلقاتها الوسيطة.

وأدى ذلك إلى تراجع القيمة المضافة المحلية، وفقدان فرص عمل تخصصية، وزيادة الاعتماد على استيراد مدخلات وسيطة، ما أضعف التكامل بين القطاعات الزراعية والصناعية وأبطأ مسار التعافي الاقتصادي.

الحجم الاقتصادي للصناعات الزراعية وموقعها من الناتج المحلي

قبل عام 2011، بلغ الناتج المحلي الإجمالي السوري نحو 60–62 مليار دولار سنوياً، وكانت الصناعات الزراعية تمثل ما بين 13 و16% من هذا الناتج، بقيمة تراوحت بين 7.5 و9.5 مليارات دولار. أما بعد عام 2022، ومع انكماش الناتج المحلي إلى حدود 20–25 مليار دولار، فقد تراجعت الصناعات الزراعية إلى 2.1–3.4 مليارات دولار، أي ما يعادل 9–12% من الناتج المحلي، وهو تراجع يعكس تفكك سلاسل القيمة أكثر مما يعكس فقدان الموارد أو الخبرات.

كما يشير هذا الانخفاض إلى ضعف الترابط بين الإنتاج الأولي والتصنيع، وتراجع الاستثمار الرأسمالي، وغياب سياسات تحفيزية فعّالة، ما حدّ من قدرة القطاع على استعادة دوره كمحرك للنمو والتشغيل في الاقتصاد الوطني.

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لانكماش الصناعات الزراعية

أدى هذا الانكماش البنيوي إلى: تراجع حاد في القيمة المضافة، فقدان مئات آلاف فرص العمل؛ خصوصاً في الريف، ارتفاع الفاقد بعد الحصاد، تراجع الصادرات الزراعية المصنّعة، وزيادة هشاشة الأمن الغذائي؛ ما جعل تراجع الصناعات الزراعية عاملاً مباشراً في إضعاف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ما بعد التحرير.. آفاق إعادة البناء

في مرحلة ما بعد التحرير، تبرز الصناعات الزراعية بوصفها أحد أكثر المسارات واقعية لإعادة بناء الاقتصاد السوري، نظراً لـ: اعتمادها على موارد محلية، كثافتها التشغيلية، وقابليتها النسبية للتعافي السريع، غير أن تحقيق ذلك مشروط بـ: تفكيك الاحتكارات، إصلاح الحوكمة، توجيه التمويل نحو سلاسل القيمة المتكاملة، الاستثمار في الصناعات المكمِّلة؛ ولاسيما التخزين البارد والتجميع والتغليف، وإعادة ربط الزراعة بالتصنيع ضمن رؤية إنتاجية واضحة.

قطاعٌ تابعٌ أم رئيس؟

تؤكد التجربة السورية أن الصناعات الزراعية ليست قطاعاً تابعاً أو ثانوياً، بل تمثّل جوهر أي مسار واقعي لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، ومن دون إعادة إحيائها على أسس: الكفاءة، الحوكمة، وسلاسل القيمة المتكاملة؛ سيبقى التعافي الاقتصادي محدوداً وهشاً. أما الاستثمار الجاد في هذا القطاع، فيمثّل مدخلاً بنيوياً لـ: إعادة بناء الناتج المحلي، تعزيز الاستقرار الاجتماعي، واستعادة دور الزراعة بوصفها قاعدة إنتاجية حقيقية.

من موسم مطر إلى اختبار بقاء

الزراعة السورية في عام 2026.. بين الجفاف وتغيّر المناخ والتحول نحو الزراعات المائية والذكية مناخياً

د.رانيا عقيل

يدخل القطاع الزراعي السوري عام 2026؛ ليس بوصفه قطاعاً متراجع الأداء فحسب؛ بل كنظام إنتاجي يواجه اختبار بقاء بنيوي، فالجفاف لم يعد حدثاً موسمياً يمكن تجاوزه بموسم مطري جيد، ولم يعد تغيّر المناخ ظاهرة مستقبلية مؤجلة؛ بل باتا عاملين حاكمين يعيدان تشكيل الزراعة على المستويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت الزراعة قد أسهمت تاريخياً بنسبة قاربت 25 - 30% من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2011، فإن تراجعها اليوم إلى ما دون 15% لا يعكس خسارة اقتصادية فقط؛ بل يكشف عن خلل عميق في قدرة النموذج الزراعي القائم على التكيف مع واقع مناخي جديد، يتسم بـ: ندرة المياه، ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام المواسم.

ضمن هذا الواقع، لم يعد النقاش الزراعي في سوريا سؤالاً عن "حجم الإنتاج" فقط؛ بل عن بقاء الإنتاج، وهذا ما يجعل الزراعة الذكية مناخياً والزراعة المائية محور التحول الأكثر واقعية؛ الأولى لإعادة تصميم الزراعة التقليدية على أساس البيانات والكفاءة المائية، والثانية لفصل جزء متزايد من الإنتاج الغذائي عن المطر والتربة وتقلبات المناخ، ولاسيما في الخضروات عالية الاستهلاك للمياه.

من أزمة إنتاج إلى أزمة نموذج

لم تعد مشكلات الزراعة السورية في عام 2026 محصورة في ارتفاع تكاليف الإنتاج أو نقص المدخلات؛ بل في عدم ملاءمة النموذج الزراعي السائد لواقع بيئي تغيّر جذرياً، فالاعتماد الطويل على زراعات واسعة عالية الاستهلاك للمياه، وعلى ري غير كفوء، إلى جانب استنزاف المياه الجوفية بوصفها «شبكة أمان»؛ كل ذلك حوّل الجفاف من ظاهرة طارئة إلى حالة بنيوية مزمنة، وهنا يبرز التحول المفاهيمي الجوهري: لم تعد المشكلة «كم نزرع؟»؛ بل «كيف نزرع.. وبأي موارد.. ولماذا؟»، هذا التحول هو بالضبط مدخل الزراعة الذكية، أي الانتقال من قرارات موسمية حدسية إلى قرارات مبنية على: البيانات، تقييم المخاطر، وإدارة الندرة.

الجفاف البنيوي وتغيّر المناخ.. تراكب وليس انفصالاً

تُظهر معطيات موسم عام 2026 أن الهطل المطري، حتى حين يكون مقبولاً في بعض المناطق، لم يعد كافياً لتعويض العجز التراكمي؛ إذ إن ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر (تقديراً بنحو 10–15% مقارنة بمتوسطات سابقة)؛ يعنيان أن كل مليمتر من المطر أصبح أقل فعالية زراعياً مما كان عليه سابقاً، كما يبرز نمط مناخي جديد مستمر (شتاء أقصر وأكثر تذبذباً، صيف أطول وأشد حرارة، تراجع موثوقية التنبؤ بالمواسم)، وهو ما يرفع مستوى المخاطر الزراعية ويجعل الاستقرار الإنتاجي هدفاً أصعب.

ضمن هذا السياق؛ تتميز الزراعة الذكية مناخياً بأنها لا تنتظر "عودة الطقس الطبيعي"؛ بل تبني إدارة زراعية على افتراض أن التقلب هو القاعدة، عبر: تقنيات الري الدقيق، حزم الممارسات المحافظة على الموارد، تعديل روزنامة الزراعة، وتبنّي أصناف متحملة للجفاف.

المياه.. جوهر الأزمة وحدّها الأقصى

1- المياه السطحية: مورد سياسي - مناخي هش: اعتماد سوريا على أنهار عابرة للحدود - وفي مقدمتها الفرات - جعل الأمن المائي رهينة لتغيرات خارج السيطرة الوطنية، وفي موسم عام 2026، وبالرغم من تحسن محدود في بعض السدود، بقي التخزين دون عتبة الأمان اللازمة لأي توسع زراعي مستدام.

2- المياه الجوفية: ارتفع عدد الآبار تاريخياً وتزايد عدد الآبار غير المرخصة، ومع بداية عام 2026 انخفضت مناسيب المياه في معظم الأحواض، وارتفعت تكلفة الضخ بسبب العمق والطاقة، كما تدهورت النوعية في بعض المناطق (ملوحة/ تلوث)، وهذا يعني أن العودة إلى التوسع الزراعي التقليدي لم تعد ممكنة حتى لو تحسنت الأمطار مؤقتاً، هنا تحديداً تُصبح الزراعة الذكية مناخياً "اقتصاد ماء" لا "إدارة موسم"، أي حساسات رطوبة التربة، جدولة الري بالاحتياج الفعلي، وتوظيف الاستشعار عن بعد، وكلها أدوات لتحويل المياه من إنفاق عشوائي إلى مورد محسوب بدقة.

اختلال المواسم الزراعية وتآكل الاستقرار الإنتاجي

يُظهر موسم عام 2026 أن الزراعة السورية فقدت أحد أهم عناصرها التاريخية وهو الاستقرار الموسمي، فقد أدى عدم انتظام الأمطار وتذبذب الحرارة إلى خسائر متكررة في الخضروات، وإلى ضعف جدوى الزراعات البعلية في مناطق واسعة، إضافة إلى ارتفاع المخاطر مقارنة بالعائد، وحين تتحول الزراعة من نشاط إنتاجي إلى مغامرة عالية المخاطر فإن ذلك يدفع المزيد من المزارعين إلى الخروج من القطاع، والاستجابة الذكية هنا لا تكمن في رفع المساحات؛ بل في خفض المخاطر: (إنذار مبكر، بيانات طقس، تخطيط مزرعي أدق، وتدقيق في الري والتسميد وتقليل الفاقد).

القمح والأمن الغذائي.. معادلة لم تعد تقنيةً

يبقى القمح محور الأمن الغذائي السوري، وتشير تقديرات إلى أن الحاجة السنوية تتجاوز 2.5– 3 ملايين طن من القمح، وأن الإنتاج المحلي في السنوات الجافة لا يغطي سوى 50– 60% من الحاجة، ولكن أهمية عام 2026 أنها تُظهر أن قضية القمح لم تعد "إنتاجاً" فقط؛ بل سياسة مائية (أين يُزرع القمح؟ وبأي ماء؟)، وكذلك سياسة مخاطر (كيف نخفف خسائر الموسم؟)، وأيضاً سياسة كفاءة (كيف نرفع العائد لكل متر مكعب ماء؟).

وهنا يبرز دور «الزراعة الذكية مناخياً» للقمح؛ عبر تحسين إدارة الري في المناطق المروية (ري دقيق/ جدولة)، وأصناف متحملة للجفاف في المناطق البعلية، إضافة إلى تخطيط مكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد المناطق الأعلى جدوى مائياً، وفي المقابل تؤكد دراسات الزراعة المائية أنها ليست بديلاً للحبوب اقتصادياً حالياً، لكنها بديل شديد الكفاءة للمحاصيل الطازجة التي تستهلك مياهاً كبيرة في الزراعة التقليدية.

الزراعة الذكية مناخياً..
من "إدارة موسم" إلى "إدارة ندرة"

الزراعة الذكية مناخياً هي نهج متكامل يهدف إلى زيادة الإنتاجية بشكل مستدام، وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ، إلى جانب الحد من الأثر البيئي قدر الإمكان، وتتجسد عملياً في سوريا عبر حزمة أدوات وممارسات، أهمها الري الدقيق (حساسات رطوبة + ري بالتنقيط + جدولة)، والزراعة الدقيقة (تقسيم الحقول وحدات تُدار حسب الحاجة بدل إدارة " الحقل ككتلة واحدة")، والاستشعار عن بعد (مراقبة صحة المحاصيل والغطاء النباتي وتقدير أثر الجفاف)، وإرشاد رقمي (منصات تقدم للمزارع معلومات آنية عن الطقس والأسعار والممارسات الفضلى)، وممارسات محافظة على التربة (تقليل الحرث، تغطية التربة، تناوب المحاصيل).

وتُظهر تجارب دول شحيحة بالماء أن التكيّف الزراعي ممكن من دون وفرة مائية؛ ففي الأردن أصبحت المياه المعالجة مورداً ثابتاً للري، وفي المغرب خفّض الري بالتنقيط استهلاك المياه بنحو 30–40% مع الحفاظ على الإنتاج، في حين أثبتت الإمارات أن الزراعة المائية تنتج خضروات طازجة بمياه أقل بنحو 90% ، وتدل هذه النماذج على أن الحل يكمن في رفع كفاءة استخدام المياه وفصل جزء من الإنتاج الغذائي عن المطر، ما يجعل الزراعة الذكية مناخياً والزراعة المائية خيارين واقعيين لسوريا.

الزراعة المائية.. تجاوز القيد المائي في الغذاء الطازج

تُعد «الزراعة المائية» خياراً استراتيجياً لسوريا؛ في ظل: شح المياه، وعدم استقرار المناخ، لأنها تتيح إنتاج الغذاء باستخدام كميات أقل بكثير من المياه وبعيداً عن تقلبات المطر، ويمكن البدء بأنظمة مناسبة للواقع السوري، أهمها تقنية الغشاء المغذي التي يمر فيها محلول غذائي رقيق على جذور النباتات وتناسب الخضروات الورقية، لكنها تتطلب كهرباء مستقرة، والزراعة في الماء العميق، وهي نظام أبسط وأقل تكلفة نسبياً بشرط توفير تهوية جيدة، إضافة إلى أنظمة الأوساط الخاملة التي تُزرع فيها النباتات في مواد غير ترابية، مثل: البيرلايت أو الصوف الصخري، وهي أكثر استقراراً للمحاصيل الثمرية كالبندورة والخيار مع إدارة تقنية أدق.

كما تُعد «الزراعة العمودية» خياراً واعداً على الأمد المتوسط بالرغم من تكلفتها الاستثمارية المرتفعة حالياً، ومن حيث الجدوى تُعتبر الخضروات الورقية (الخس، السبانخ، الجرجير، الريحان) الأعلى كفاءة ودوراتها الإنتاجية قصيرة، تليها المحاصيل الثمرية بقيمة سوقية جيدة، ثم النباتات الطبية والعطرية التي تتميز بقيمة مضافة عالية واستهلاك مائي أقل، ما يجعل الزراعة المائية أداة عملية لتعزيز الأمن الغذائي الحضري وترشيد المياه في سوريا.

التحول في الخريطة الزراعية..
من التوسع إلى الانتقاء "نظام هجين"

إن ما تشهده الخطة الزراعية في عام 2026 من تقليص المحاصيل الشرهة للمياه ليس إجراءً مؤقتاً؛ بل بداية تحول هيكلي نحو زراعة أقل مساحة، وأقل استهلاكاً للمياه، وأعلى كفاءة إنتاجية، ولكي ينجح هذا التحول، لا يكفي تبني الزراعة الذكية أو المائية منفردة؛ بل بناء نظام زراعي هجين (الزراعة الذكية مناخياً لإعادة هيكلة الحبوب والأشجار والمحاصيل التقليدية بأعلى كفاءة مائية)، و(الزراعة المائية لتأمين غذاء طازج قريب من المدن بأقل ماء وأعلى استقرار)؛ هذا الدمج يحقق هدفين في آنٍ معاً: الأول تخفيض الطلب الزراعي الكلي على المياه، والثاني رفع استقرار الإمداد الغذائي وتقليل حساسية السوق للمواسم.

الأبعاد الاجتماعية.. الريف تحت ضغط البقاء
والحل التقني كأداة استقرار

تؤكد معطيات عام 2026: تزايد الهجرة من الريف إلى المدن، البطالة الموسمية، وخروج الأسر الزراعية من الإنتاج، وهذا يجعل المناخ "مضاعفاً للفقر"، لا عاملاً بيئياً منفصلاً، لكن الزراعة الذكية وكذلك المائية يمكن لهما أن يؤديا دوراً اجتماعياً مباشراً إذا تم تصميمهما كسياسة عامة (مشاريع مائية صغيرة ومتوسطة قرب المدن تخفف هشاشة الإمداد وتخلق وظائف، إدخال الشباب في "الزراعة التقنية" بدل الهجرة، إرشاد رقمي يقلل الفجوة المعرفية ويخفض خسائر صغار المنتجين.

التكيّف المناخي.. من خيار إلى شرط بقاء
(حزمة السياسات التنفيذية)

تؤكد تجربة عام 2026 أن التكيّف لم يعد سياسة تكميلية؛ بل شرط بقاء، ويشمل بصيغة تنفيذية: كفاءة المياه أولاً (دعم الري الدقيق والتسوية بالليزر وحصاد مياه الأمطار)، تحول المحاصيل (تقليص المحاصيل الشرهة للمياه، وتوسيع الأصناف المتحملة للجفاف)، مأسسة الزراعة الذكية (إرشاد رقمي، تدريب، ربط الجامعات بالحقول، منصات بيانات)، توسيع الزراعة المائية بحيث تكون ذات جدوى (قرب المدن، محاصيل عالية القيمة، طاقة متجددة للضخ والتبريد)، وطاقة متجددة للري (خصوصاً الطاقة الشمسية لتخفيف تكلفة الضخ وزيادة موثوقية التشغيل).

موسم مطر

لم يعد موسم مطر عام 2026 حدثاً يُقاس بكمية الهطل؛ بل مرآة لانكشاف النموذج الزراعي السوري أمام واقع مناخي جديد، فالجفاف وتغير المناخ لم يعودا صدمة عابرة؛ بل هما إطار دائم يعيد رسم حدود الممكن الزراعي، وتالياً فإن مستقبل الأمن الغذائي في سوريا لن يُحسم بزيادة المساحات أو عدد الآبار؛ بل بمدى القدرة على إعادة بناء الزراعة كنظام أكثر ذكاءً وأقل عطشاً، وفي قلب هذا التحول تقف «الزراعة الذكية مناخياً» كأداة لإدارة الندرة وتقليل المخاطر داخل الزراعة التقليدية، وتقف الزراعة المائية كرافعة لتثبيت إنتاج الغذاء الطازج بأعلى كفاءة مائية واستقرار، وأي تأجيل لهذا الانتقال لن يعني الحفاظ على الوضع القائم، بل تسريع تكلفة الانكشاف الاجتماعي والاقتصادي والغذائي.

الزراعة في سوريا عام 2026

التخطيط الزراعي وتوزيع المحاصيل والمناطق وأثرهما في:

الأمن الغذائي والحصيلة الاقتصادية

تُعد الزراعة في سوريا من أقدم الأنشطة الاقتصادية، وأكثرها ارتباطاً بالاستقرار الاجتماعي والمعيشي، إذ شكّلت عبر التاريخ المصدر الأساسي للغذاء والدخل وفرص العمل، ولاسيما في المناطق الريفية، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها هذا القطاع، خلال السنوات الماضية، ولاسيما الحرب والعقوبات الاقتصادية والتغيرات المناخية، لا تزال الزراعة تشكّل ركيزةً أساسيةً للاقتصاد الوطني، وأحد أهم مقومات الصمود الاقتصادي.

وفي هذا السياق؛ تبرز أهمية الجدول الزراعي لأهم المزروعات في سوريا عام 2026، بوصفه أداةً تخطيطيةً؛ تهدف إلى: تنظيم مواعيد الزراعة، تحديد المحاصيل المناسبة لكل منطقة، وتوزيع المساحات؛ بما يحقق أعلى إنتاج ممكن وأفضل مردود اقتصادي، ولاسيما في ظل: تحسّن نسبي في الهطولات المطرية، واسترجاع مناطق إنتاجية رئيسة.

واقع القطاع الزراعي عام 2026

قبل عام 2011، شكّل القطاع الزراعي أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد السوري، إذ ساهم بما يتراوح بين 20 و26% من الناتج المحلي الإجمالي، واستوعب نحو 20–25% من إجمالي القوى العاملة، مستفيداً من استقرار نسبي في الموارد المائية وتوافر البنية التحتية الزراعية. وبلغت المساحة المزروعة فعلياً قرابة 5 ملايين هكتار، توزعت على محاصيل استراتيجية مثل القمح والشعير والقطن والزيتون، ما مكّن البلاد من تحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي الغذائي، ورسّخ دور الزراعة كرافعة اقتصادية للريف السوري.

غير أن المسار تغيّر خلال السنوات اللاحقة؛ فبحلول عام 2026، تأثر القطاع الزراعي بتراكم آثار الحرب، وتضرر شبكات الري والسدود، ونزوح أعداد من اليد العاملة الريفية، إلى جانب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج. كما أسهم تذبذب الهطولات المطرية وتكرار سنوات الجفاف خلال العقد الماضي في زيادة هشاشة الإنتاج في المناطق البعلية. وقد انعكست هذه العوامل في تقلّص المساحة المزروعة إلى نحو 2.5–3 ملايين هكتار، بانخفاض يقارب 40–50% مقارنة بما قبل 2011، ما يشير إلى تراجع في القدرة الإنتاجية للقطاع.

ومع ذلك، شهد موسم 2026 تحسناً نسبياً في معدلات الهطول المطري مقارنة بالسنوات السابقة، خاصة في المناطق الشمالية والشرقية، ما انعكس إيجاباً على المحاصيل البعلية، ولا سيما القمح والشعير، وأسهم في تحسين الغطاء النباتي والمراعي. غير أن هذا التحسن يظل ذا طبيعة موسمية، إذ يمنح دفعة إنتاجية مؤقتة ويخفف جزئياً من فجوة الاستيراد الغذائي، من دون معالجة الاختلالات البنيوية المرتبطة بالبنية التحتية والتمويل والإدارة المائية.

وعلى الرغم من هذا التراجع، لا يزال القطاع الزراعي يحتفظ بأهمية اقتصادية واجتماعية، إذ تُقدَّر مساهمته بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل انكماش قطاعات أخرى، ويشكّل ركيزة أساسية للأمن الغذائي ومصدراً رئيساً للدخل وفرص العمل في الريف، ما يجعله قطاعاً محورياً في أي استراتيجية للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

أهمية الجدول الزراعي والتخطيط في عام 2026

يُعد الجدول الزراعي أداةً استراتيجيةً لتنظيم العملية الزراعية، ويهدف إلى: تنظيم مواعيد الزراعة؛ بما يتناسب مع الظروف المناخية، توزيع المحاصيل على المناطق الأكثر ملاءمة بيئياً، رفع الإنتاجية بنسبة تقديرية تتراوح بين 15–30 %، وترشيد استخدام المياه والأسمدة وتقليل الهدر.

وتزداد أهمية التخطيط الزراعي في عام 2026 في ظل: تحسّن الهطولات المطرية، وعودة مساحات واسعة من منطقة الجزيرة إلى الإنتاج.

أثر الهطولات المطرية واسترجاع منطقة الجزيرة

شهدت المناطق الشمالية والشمالية الشرقية تحسّناً ملحوظاً في كميات الهطول المطري مقارنة بسنوات سابقة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على رطوبة التربة والزراعة البعلية، كما يُعد استرجاع منطقة الجزيرة السورية، التي تضم محافظات الحسكة وأجزاء من الرقة ودير الزور، عاملاً حاسماً في رفع إنتاج الحبوب والمحاصيل الصناعية، وبناءً على ذلك، يمكن التفاؤل بموسم زراعي أفضل في عام 2026 مقارنة بالسنوات السابقة.

توزيع المزروعات حسب المحافظات والمناطق والإنتاج المتوقع

القمح

المساحة	1.2 – 1.5 مليون هكتار
المحافظات والمناطق	الحسكة (القامشلي، المالكية، عامودا، الشدادي)، الرقة (تل أبيض، الريف الشمالي)، دير الزور (الميادين، البوكمال)، حلب (مسكنة، دير حافر)، حماة (الريف الشمالي والشرقي)، حمص (تدمر، السخنة)
الإنتاج المتوقع	2.5 – 3 ملايين طن
القيمة المالية	700 – 900 مليون دولار

الشعير

المساحة	500 – 700 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	حمص (البادية الشرقية)، حماة (الريف الشرقي)، حلب (الريف الجنوبي)، الرقة ودير الزور (الأطراف الجنوبية)
الإنتاج المتوقع	800 ألف – 1 مليون طن
القيمة المالية	180 – 250 مليون دولار

البقوليات (عدس – حمص – فول)

المساحة	200 – 300 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	إدلب (معرة النعمان، سراقب)، حلب الغربي، حماة (سهل الغاب)، حمص الشمالي، ريف دمشق (دوما، القطيفة)
الإنتاج المتوقع	300 – 400 ألف طن
القيمة المالية	250 – 350 مليون دولار

الخضروات.. أعلى عائد اقتصادي

المساحة	250 – 350 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	ريف دمشق (الغوطة الشرقية والغربية)، حماة (سهل الغاب)، حمص الأوسط، درعا (سهل حوران)، اللاذقية وطرطوس (الأرياف الساحلية)
الإنتاج المتوقع	4 – 5 ملايين طن
القيمة المالية	1 – 1.4 مليار دولار

البطاطا

المساحة	60 – 80 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	حماة (سهل الغاب)، حمص الشمالي، حلب الشمالي، ريف دمشق (الزبداني)، السويداء
الإنتاج المتوقع	1.2 – 1.6 مليون طن
القيمة المالية	300 – 450 مليون دولار

الحمضيات

المساحة	نحو 42-44 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	اللاذقية (جبلة، الحفة)، طرطوس (بانياس، الدريكيش)
الإنتاج المتوقع	1 – 1.2 مليون طن
القيمة المالية	200 – 300 مليون دولار

التفاح والكرز

المساحة	نحو 82 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	المناطق: السويداء، ريف دمشق الغربي (بلودان، الزبداني)، ريف حمص الغربي
الإنتاج المتوقع	350 – 450 ألف طن
القيمة المالية	250 – 350 مليون دولار

العنب والتين والمشمش

المساحة	نحو 67 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	ريف دمشق، حلب، إدلب (جبل الزاوية)، حمص، حماة
الإنتاج المتوقع	600 – 800 ألف طن
القيمة المالية	300 – 450 مليون دولار

القطن

المساحة	نحو 25 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	الحسكة (الشدادي، رأس العين)، الرقة، حلب الشرقي
الإنتاج المتوقع	400 – 600 ألف طن
القيمة المالية	300 – 500 مليون دولار

الفستق الحلبي

المساحة	نحو 60 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	ريف حلب الجنوبي والشرقي، ريف حماة الشرقي، ريف إدلب الجنوبي، ريف حمص الشمالي الشرقي
الإنتاج المتوقع	40 – 60 ألف طن
القيمة المالية	350 – 500 مليون دولار

الزيتون.. الاستقرار الزراعي طويل الأمد

المساحة	600 – 700 ألف هكتار
المحافظات والمناطق	إدلب (جبل الزاوية)، حلب (عفرين والريف الغربي)، اللاذقية وطرطوس، حماة الغربي، حمص الغربي، ريف دمشق، درعا
الإنتاج المتوقع	180 – 220 ألف طن
القيمة المالية	900 مليون – 1.2 مليار دولار

الحصيلة الاقتصادية الإجمالية المتوقعة لعام 2026

إجمالي الإنتاج الزراعي	12 – 15 مليون طن
القيمة المالية الإجمالية	5 – 6.5 مليارات دولار سنوياً
أكثر القطاعات مساهمة	الخضروات، الزيتون، القمح، الفستق الحلبي

خلاصة

تؤكد معطيات الزراعة في سوريا عام 2026 أن: تحسّن الهطولات المطرية، استرجاع منطقة الجزيرة، والالتزام بالتخطيط الزراعي العلمي؛ تمثل مجتمعةً عوامل واقعية؛ تفتح باب التفاؤل أمام القطاع الزراعي، وبناءً على ذلك، يمكن توقع موسم أفضل من السنوات السابقة؛ يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، بشرط: استمرار الدعم الفني واللوجستي للفلاحين، وتنظيم الإنتاج وفق الجدول الزراعي الوطني.

الصناعات الغذائية في سوريا

العالم الاقتصادي

البنية القطاعية وأنماط الاستهلاك والتصدير

تشكل الصناعات الغذائية في سوريا أحد الأعمدة التاريخية للاقتصاد الوطني، وأحد أكثر القطاعات ارتباطاً بالاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي، فمنذ الاستقلال عام 1946 لعب هذا القطاع دور الوسيط بين الزراعة والصناعة والأسواق، محولاً الإنتاج الزراعي الخام إلى سلع غذائية قابلة للاستهلاك والتخزين والتداول، وقد اكتسبت الصناعات الغذائية وزناً استثنائياً في بنية الاقتصاد السوري لثلاثة أسباب رئيسة:

1- اعتماد شريحة واسعة من السكان على الغذاء المنتج محلياً.
2- محدودية القاعدة الصناعية الثقيلة.
3- الطابع الزراعي الواسع للاقتصاد.

في هذه الدراسة سنحاول أن نقدم تحليلاً شاملاً للصناعات الغذائية في سوريا، من حيث: أنواعها، أحجامها الاقتصادية مقدّرة بالدولار، توزيع إنتاجها بين الاستهلاك المحلي والتصدير، ودورها البنيوي في الاقتصاد؛ مع مقارنة مرحلتين مفصليتين: مرحلة ما قبل 2011، ومرحلة (2022-2025)، ونستند في هذا إلى تقديرات اقتصادية مركّبة من: بيانات تاريخية، تقارير قطاعية، ومقارنات إقليمية؛ في ظل غياب إحصاءات رسمية حديثة مكتملة.

مفهوم الصناعات الغذائية في السياق السوري

يقصد بالصناعات الغذائية في سوريا جميع الأنشطة الصناعية التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية أو الحيوانية – المحلية أو المستوردة – إلى مواد غذائية صالحة للاستهلاك البشري، وتشمل هذه العمليات: الطحن، التعليب، التخمير، البسترة، التجفيف، التجميد، التبريد، التعبئة والتغليف، إضافة إلى الفحص المخبري وضبط الجودة والتخزين المنظم.

وتتميّز الصناعات الغذائية السورية بثلاث خصائص بنيوية تتمثل بـ:

- اعتماد كبير على المواد الخام المحلية: القمح، الزيتون، الحليب، الخضار والفواكه.
- انتشار جغرافي مزدوج، حيث تتوزع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأرياف، بينما تتركز الصناعات الكبرى في المدن.
- ارتباط مباشر بالأمن الغذائي واستقرار الأسعار، ما يجعلها قطاعاً حساساً لأي اختلال اقتصادي أو سياسي.

الموقع الاقتصادي للصناعات الغذائية

قبل عام 2011 شكّلت الصناعات الغذائية ما بين 20– 25 % من إجمالي الصناعة التحويلية السورية، وبلغ حجم إنتاجها السنوي نحو 3.2–3.8 مليارات دولار، وكانت بذلك أكبر فرع صناعي منفرد؛ من حيث: القيمة المضافة، والتشغيل.

أما خلال الفترة بين 2022-2025، فقد تراجع حجم القطاع إلى نحو 0.8–1.2 مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل 25–35 % فقط من طاقته السابقة، وبالرغم من هذا التراجع الكبير، لا تزال الصناعات الغذائية القطاع الصناعي الأكثر استمرارية، نظراً لمرونة الطلب على الغذاء مقارنة ببقية السلع.

أنواع الصناعات الغذائية في سوريا وأحجامها الاقتصادية

صناعات الحبوب ومنتجات القمح

تشمل: مطاحن القمح، إنتاج الطحين، السميد، المعكرونة، والخبز الصناعي، ويُعد هذا الفرع العمود الفقري للأمن الغذائي السوري.

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
حجم الإنتاج السنوي	نحو 700-800 مليون دولار	نحو 180–250 مليون دولار
التصدير	120-160 مليون دولار	25-40 مليون دولار
الاستهلاك المحلي	540 – 640 مليون دولار	135-190 مليون دولار

ويميل هذا القطاع إلى تلبية الطلب المحلي بالدرجة الأولى؛ مع تصدير محدود للمعكرونة وبعض مشتقات القمح.

صناعات الألبان ومشتقاتها

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
حجم الإنتاج السنوي	350-450 مليون دولار	120-170 مليون دولار
التصدير	30-50 مليون دولار	5-10 ملايين دولار
الاستهلاك المحلي	300-380 مليون دولار	100-150 مليون دولار

تشمل: الحليب المبستر والمعقم، الأجبان، اللبن، الزبدة، والقشطة، وترتبط مباشرة بالثروة الحيوانية وسوق الأعلاف، ويُعد هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثراً بارتفاع أسعار الأعلاف والطاقة، ما انعكس مباشرة بأسعاره على المستهلك.

صناعة الزيوت الغذائية (زيت الزيتون)

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
حجم الإنتاج السنوي	450-550 مليون دولار	150-220 مليون دولار
التصدير	180-240 مليون دولار	60-90 مليون دولار
الاستهلاك المحلي	270-310 ملايين دولار	90-130 مليون دولار

تمثل صناعة الزيوت، ولا سيما زيت الزيتون، أحد أهم الفروع التصديرية في الصناعات الغذائية السورية، ويتميز هذا القطاع بنسبة تصدير مرتفعة نسبياً مقارنة بغيره، لكنه يعاني من تقلب الإنتاج الزراعي ومشكلات التسويق الخارجي.

العصائر والمشروبات غير الكحولية

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
حجم الإنتاج السنوي	400-500 مليون دولار	100-150 مليون دولار
التصدير	40-60 مليون دولار	10-20 مليون دولار
الاستهلاك المحلي	330-420 مليون دولار	80-120 مليون دولار

تشمل: العصائر الطبيعية والمركزة، والمشروبات الصناعية، ويرتبط هذا القطاع بقوة بالطلب الحضري ومستوى الدخل.

المعلبات والمحفوظات الغذائية

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
حجم الإنتاج السنوي	300-400 مليون دولار	90-130 مليون دولار
التصدير	60-90 مليون دولار	15-25 مليون دولار
الاستهلاك المحلي	220-300 مليون دولار	70-100 مليون دولار

تشمل تعليب: الخضار والفواكه، المربيات، المخللات، والمجففات، ويمثل هذا الفرع قيمة مضافة مرتفعة نسبياً وقابلية جيدة للتخزين والتصدير.

الحلويات والمخبوزات الصناعية

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
حجم الإنتاج السنوي	400-500 مليون دولار	100-150 مليون دولار
التصدير	50-70 مليون دولار	10-20 مليون دولار
الاستهلاك المحلي	330-430 مليون دولار	85-130 مليون دولار

تشمل: الحلويات الشرقية والغربية، البسكويت، والمنتجات المخبزية الصناعية، ويُعد هذا القطاع من أكثر القطاعات مرونة وقدرة على الاستمرار خلال الأزمات.

الصناعات الغذائية المتخصصة

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
حجم الإنتاج السنوي	100-150 مليون دولار	30-50 مليون دولار
التصدير	15-25 مليون دولار	5-10 ملايين دولار
الاستهلاك المحلي	80-120 مليون دولار	25-40 مليون دولار

تشمل: أغذية الأطفال، الأغذية الصحية، والأغذية الجاهزة وسريعة التحضير، وبالرغم من صغر حجم هذا الفرع، فإنه يتمتع بأعلى هوامش ربح وإمكانات نمو مستقبلية.

التوازن بين الاستهلاك المحلي والتصدير

تشير البيانات المجمعة إلى أن 80-85 % من إنتاج الصناعات الغذائية السورية يُستهلك محلياً في كلتا المرحلتين، يوجه منها للتصدير نحو 15-18 %، مع تركز الصادرات في الزيوت والمعلبات وبعض منتجات القمح والحلويات.

المرحلة الزمنية	قبل عام 2011	2025-2022
إجمالي الصادرات الغذائية	495-695 مليون دولار	نحو 130 – 215 مليون دولار
إجمالي الاستهلاك المحلي	نحو 2.5 – 3.1 مليارات دولار	نحو 660 – 985 مليون دولار

التحديات البنيوية

عانى قطاع الصناعات الغذائية من مجموعة تحديات متداخلة؛ تتمثل بـ: اختناقات الطاقة والمياه، ارتفاع تكاليف النقل والتخزين، ضعف التمويل طويل الأجل، تراجع القاعدة الزراعية والثروة الحيوانية، ضعف التكامل بين الزراعة والصناعة، فجوة الجودة والمعايير التصديرية، إلى جانب تقادم التكنولوجيا وخطوط الإنتاج، محدودية الاستثمار في البحث والتطوير، ضعف سلاسل القيمة المضافة،

غياب سياسات حمائية ذكية توازن بين الانفتاح والمصلحة الوطنية، إضافة إلى هشاشة منظومات الرقابة والسلامة الغذائية، تقلبات أسعار المدخلات، وصعوبات الوصول إلى الأسواق الخارجية في ظل اشتراطات تنافسية متزايدة.

خلاصة القول..

كانت الصناعات الغذائية في سوريا _ قبل 2011 _ قطاعاً بحجم يقارب 3.5 مليارات دولار سنوياً، يخدم في الدرجة الأولى السوق المحلية، مع قدرة تصديرية معتبرة، أما اليوم فهي تعمل بحجم يقارب مليار دولار فقط، لكنها لاتزال تحتفظ بمكانتها كأهم قطاع صناعي قابل للتعافي، وتالياً فإن استعادة هذا القطاع تتطلب الانتقال من سياسات الإبقاء على الحد الأدنى من الإنتاج إلى استراتيجية شاملة لإعادة بناء سلاسل القيمة الغذائية؛ بما يعزز الأمن الغذائي؛ ويعيد للصناعة الغذائية دورها كمحرّك للنمو والاستقرار الاقتصادي في البلاد، عبر تحديث البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، وتأمين التمويل الميسر، وربط الإنتاج الزراعي بالتصنيع، ورفع معايير الجودة لتعزيز القدرة التنافسية داخلياً وخارجياً.

مدير التخطيط في وزارة الزراعة:
خطط إنتاجية متكاملة لتعزيز الأمن الغذائي وتقليص الفجوات الزراعية

حوار: روعة غنم

في ظل التحولات المناخية والاقتصادية التي تفرض ضغوطاً متزايدة على القطاع الزراعي؛ تتعاظم أهمية التخطيط الإنتاجي، بوصفه الأداة التنفيذية لترجمة السياسات الزراعية إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. ويبرز هذا الدور في مرحلة تتطلب: إدارة دقيقة للموارد المائية، رفع كفاءة الإنتاج، وتعزيز الاعتماد على المحاصيل الاستراتيجية لضمان استقرار السوق المحلية.

وفي هذا الإطار؛ أجرت مجلة العالم الاقتصادي لقاءً خاصاً مع مدير التخطيط والاقتصاد في وزارة الزراعة الدكتور سعيد إبراهيم، للوقوف على آليات إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية، وأبرز التحديات التي تواجه القطاع، وانعكاسات استعادة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى قراءة في أرقام الموسم الحالي وتوقعات إنتاج القمح والمحاصيل الرئيسة.

*** ما الدور الأساسي لقسم التخطيط الإنتاجي بوزارة الزراعة في رسم السياسات الزراعية وضمان استدامة الإنتاج؟**

الدور هو ترجمة أهداف وسياسات واستراتيجيات الوزارة؛ المتوافقة مع السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية، إلى خطط تنفيذية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد، واقتراح التمويل اللازم سواء من الموارد الداخلية أو الخارجية من خلال:

_ المشاركة في صياغة السياسات العامة المتعلقة بـ (الإنتاج النباتي، الموارد المائية، الثروة الحيوانية، التنمية الريفية).

_ إقرار الموازنة المائية السنوية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الطاقة- الهيئة العامة للموارد المائية.

_ إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية على مستوى القطر؛ بالتعاون والتنسيق مع مديريات الزراعة في المحافظات، وإصدارها بشكلها النهائي.

_ متابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية.

_ مراجعة الخطة الإنتاجية الزراعية وتعديلها، وتحديد الفجوات الإنتاجية لكامل القطاع.

*** ما التحديات الرئيسة التي تواجه القطاع الزراعي؟**

يواجه القطاع الزراعي تحديات رئيسة تتمثل بـ:

تزايد الطلب على المياه للري وتزايد تكاليفها؛ مع تغيّر أنماط الأمطار وتأثيرات تغير المناخ وتقلب أسعار المدخلات وأسعار المحاصيل؛ وتزايد الاعتماد على الواردات الغذائية الأساسية.

كما أن ضعف الإنتاجية وتفاوت الإنتاج بين المحافظات ولاسيما قلة كفاءة استخدام الموارد، ونقص التقنيات الزراعية المحدثة، وصعوبات الوصول إلى الأسواق والخدمات الزراعية تعتبر من أهم التحديات، ترافقها مخاطر بيئية وزراعية كتدهور التربة، وآفات وأمراض نباتية جديدة، وتغيرات مناخية تؤثر في المحاصيل الأساسية.

*** كيف يمكن لقسم التخطيط الإنتاجي المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني؟**

تترجم السياسات إلى خطط تشغيلية واقعية ومستدامة، من خلال وضع خطط إنتاجية سنوية ومتوسطة وطويلة الأمد؛ تتماشى مع السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية؛ وتحدد الأولويات الزراعية على مستوى القطر، مع تحديد الموارد المطلوبة والجدول الزمني والتحفيزات اللازمة وضمان تكامل الخطة مع استراتيجية الأمن الغذائي الوطنية وأولويات الموارد المائية والطاقة والريف، إذ يتم: إعداد وتحديث الخطة الإنتاجية الزراعية، تحديد احتياجات الري المائي الفعّال، وتقنين استخدامها بالتنسيق مع وزارة الطاقة- الهيئة العامة للموارد المائية.

ويتم العمل بشكل مستمر، وعلى مدار العام، على رصد وتقييم مؤشرات الأداء الإنتاجي للمزارعين وقطاعات الإنتاج الزراعي، من خلال التنسيق مع مديريات الزراعة في المحافظات لـ: إعداد الخطة الإنتاجية القطرية وتحديثها بشكل دوري، وضمان تنفيذها بنسخ نهائية ومتماسكة.

كما تتم مراجعة الخطة الإنتاجية بشكل موسمي، وتحديد فجوات الإنتاج في مختلف المحاصيل والمنتجات الحيوية، وتوجيه الاستثمارات لتقليل هذه الفجوات.

***كيف تدعم الوزارة المزارعين ضمن الخطة الإنتاجية السنوية، وماذا عن منح القروض والتسهيلات التمويلية؟**

حالياً لا يوجد أي دعم للمزارعين بشكل مباشر باستثناء مشروع القرض الحسن الذي أطلقته الوزارة، والذي يتضمن الحصول على البذار والسماد بقروض من دون فوائد تسترد عند الموسم الانتاجي، علماً أن الدولة تقوم باستلام محاصيلهم من خلال المؤسسات التابعة للوزارة والجهات الوطنية الأخرى، إذ تقوم الدولة بتسويق المحاصيل ولاسيما الاستراتيجية لمؤسساتها لضمان الأمن الغذائي والحفاظ على مقدراتها الوطنية.

***ما انعكاسات عودة المناطق التي كانت تحت سيطرة «قسد» في الحسكة والرقة على الواقع الزراعي، وكم تبلغ مساحة هذه الأراضي؟**

تقدر المساحات المحررة من سيطرة قسد في محافظات الحسكة والرقة وشرق دير الزور بـ 2,567 ألف هكتار، منها 2,316 ألف هكتار مساحات مستثمرة؛ تدخل ضمن الخطة الإنتاجية الزراعية، وتتركز أغلبية هذه المساحات في الحسكة بنسبة 59%، ثم الرقة بنسبة 35%، فدير الزور بنسبة 6%.

وتكتسب هذه المناطق أهميتها من تركز المساحات المروية فيها، حيث تبلغ المساحات المروية 546 ألف هكتار، ما يمثل 45% من إجمالي المساحة المروية في القطر.

***ما أنواع المحاصيل الزراعية المزروعة في هذه المناطق، وبالأخص محصول القمح الذي يعد الخزان الغذائي للقطر؟**

يتم التخطيط في هذه المناطق لمعظم المحاصيل الزراعية، لكن يبرز محصول القمح كأهمها، إذ تبلغ المساحة المخططة في هذه المناطق نحو 700 ألف هكتار، أي حوالي 48% من المساحة المخططة للقمح على مستوى القطر، مع إنتاج متوقع يصل إلى 1,700 ألف طن، ما يسهم إيجاباً في: تعزيز الأمن الغذائي، وتقليل كميات القمح المستوردة لتأمين احتياجات السوق المحلية.

بالإضافة إلى عدد من المحاصيل الاستراتيجية الأخرى مثل القطن، حيث تبلغ المساحة المخططة في هذه المناطق 39 ألف هكتار، وتشكّل نحو 78% من إجمالي المساحة المخططة على مستوى القطر، ما يسهم في تشغيل محالج القطن، كما يبرز محصول الشعير بمساحة مخططة تبلغ 590 ألف هكتار، وتشكل حوالي 42% من الإجمالي على مستوى القطر.

ولا ننسى المحاصيل المزروعة الأخرى من الطبية والعطرية والخضار الشتوية والصيفية والمحاصيل البقولية؛ التي تلعب دوراً مهماً في تأمين الأعلاف للثروة الحيوانية.

***كم تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الأساسية هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وهل لوحظت زيادة أو نقصان في الإنتاج؟**

يتم التخطيط للمحاصيل الاستراتيجية (القمح ـ القطن) والرئيسة (التبغ ـ الشعير ـ البطاطا ـ بندورة ـ ذرة صفراء) على مستوى المحصول، بينما يتم التخطيط لبقية المحاصيل على مستوى المجموعات؛ وفق الآتي: (مجموعة المحاصيل البقولية - مجموعة المحاصيل الزيتية ـ مجموعة النباتات الطبية والعطرية ـ مجموعة الخضار الشتوية ـ مجموعة الخضار الصيفية ـ مجموعة المحاصيل البقولية والرعوية)، مع ضمان الحفاظ على تخصيص مساحات بور ضمن الدورة في الزراعة البعلية، وتحديد نسب التكثيف في الزراعة المروية وفق الموازنة المائية المعتمدة من قبل وزارة الطاقة – الهيئة العامة للموارد المائية.

وإليكم مساحة وإنتاج أهم المحاصيل الاستراتيجية والرئيسة (2025 ـ 2026) :

مثلاً القمح 1471435 هكتاراً؛ بإنتاج متوقع 2831041 طناً، والشعير بمساحة مخططة نحو 1423728 هكتاراً؛ وإنتاج متوقع 1433096 طناً، البطاطا بمساحة 36,443 هكتاراً؛ وإنتاج نحو 847778 طناً، والبندورة بمساحة 13512 هكتاراً ؛وإنتاج متوقع نحو 636064 طناً.

أما الزيادات هذا العام، نتيجة للموسم المطري، فجيدة وستكون ملحوظة مقارنة بالموسم الماضي الذي اتسم بالجفاف ولاسيما خطة الزراعات البعلية.

*** ذكرتم المتوقع من إنتاج القمح لهذا الموسم بالطن؛ كيف يقارن مع احتياجات القطر السنوية؟**

كما أشرنا؛ إن مساحة القمح المخططة نحو 1471435 هكتاراً؛ بإنتاج متوقع 2831041 طناً، أما الاحتياج المقدر فبنحو 3450003 أطنان.

الزراعة نحو التوازن

تؤكد المعطيات أن التخطيط الإنتاجي الزراعي يشكل ركيزةً أساسيةً في: إدارة الموارد، وتعزيز الاستقرار الغذائي، ولاسيما في ظل التحديات المناخية والاقتصادية، ومع الاستمرار في تحديث الخطط وتقليص الفجوات الإنتاجية؛ تتجه الزراعة نحو مرحلة أكثر توازناً واستدامة في دعم الأمن الغذائي الوطني.

صناعة الأسمدة في سوريا

من القاعدة الاستراتيجية إلى فجوة الإنتاج وتحديات الأمن الغذائي

تُعد صناعة الأسمدة من أكثر الصناعات التصاقاً بالأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية، لكونها المدخل الإنتاجي الأهم في الزراعة الحديثة، ولاسيما في بلد محدود الموارد المائية والتوسع الزراعي الأفقي مثل سوريا. وقد شكّلت الأسمدة لعقود أداةً رئيسةً لـ: تعويض ضعف خصوبة التربة، ورفع إنتاجية وحدة المساحة، غير أن هذا القطاع شهد تراجعاً حاداً؛ انعكس مباشرة على: الإنتاج الزراعي، فاتورة الاستيراد، واستقرار الريف. فكيف نشأت صناعة الأسمدة في سوريا؟ ما أنواعها؟ ما قدراتها الإنتاجية وقيمتها الاقتصادية؟ كيف حال معامل الأسمدة في حمص؟ وما حجم فجوة الاحتياج في الموسم الزراعي الحالي والتحديات البنيوية المستقبلية؟ فلنتابع.

صناعة الأسمدة ونطاقها في سوريا

تشمل صناعة الأسمدة إنتاج المواد التي تُضاف إلى التربة أو النبات، بهدف: تحسين الخصوبة، وزيادة الغلة، وتنقسم إلى: أسمدة معدنية (كيميائية)؛ تشمل (الأسمدة الآزوتية مثل اليوريا ونترات الأمونيوم، والفوسفاتية مثل: السوبر فوسفات، والبوتاسية)، إضافة إلى الأسمدة المركبة (NPK)، إلى جانب الأسمدة العضوية كروث الحيوانات والكمبوست، وتُعد الأسمدة المعدنية العمود الفقري للزراعة السورية النظامية، ولاسيما في محاصيل القمح والقطن والخضار، إذ تمثل نحو 20–30% من تكلفة الإنتاج الزراعي، ويؤدي أي انخفاض بنسبة 10% في استخدامها إلى تراجع الغلة بنسبة 5–7%، ما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي الوطني.

القاعدة الصناعية للأسمدة في سوريا ونشأتها

اختارت الدولة السورية منذ سبعينيات القرن الماضي بناء صناعة أسمدة وطنية؛ ضمن مشروع استراتيجي لدعم الاكتفاء الذاتي الزراعي، وفي هذا السياق أُنشئت الشركة العامة للأسمدة، ودُشّن معمل الأسمدة في حمص رسمياً في 1 أيار 1972 على ضفاف بحيرة قطينة، بالاعتماد على خبرات هندسية أجنبية وكوادر وطنية جرى تأهيلها للتشغيل والصيانة، واستندت هذه الصناعة إلى: الفوسفات المحلي (تدمر- خنيفيس)، الغاز الطبيعي كمدخل أساسي للأسمدة الآزوتية، مع استيراد محدود للبوتاس، وأسّست هذه القاعدة خبرة صناعية تراكمية في: التشغيل الكيميائي، الصيانة الثقيلة، وضبط الجودة استمرت لعقود، وشكلت ركيزة مهمة للتنمية الزراعية.

أنواع الإنتاج والطاقة التصميمية

تخصصت معامل الأسمدة في سوريا بإنتاج سماد اليوريا (بنسبة 46% من الآزوت)، وسماد نترات الأمونيوم الكلسية (كالنترو)، إضافة إلى الأسمدة الفوسفاتية من نوع السوبر فوسفات، وقبل عام 2011 بلغت الطاقة التصميمية للصناعة نحو 600–700 ألف طن سنوياً من الأسمدة الفوسفاتية، و350–400 ألف طن من الأسمدة الآزوتية، إضافة إلى نحو 150 ألف طن من الأسمدة المركبة، ليصل الإجمالي إلى حوالي 1.0–1.1 مليون طن سنوياً، وهو ما يعادل إنتاجاً فعلياً بحدود 550–600 ألف طن سنوياً في الظروف التشغيلية المثلى.

القيمة الاقتصادية لصناعة الأسمدة

قبل عام 2011 مثّلت صناعة الأسمدة أحد القطاعات الصناعية ذات العائد المرتفع، إذ قُدّرت القيمة السنوية لإنتاج الأسمدة الآزوتية بنحو 110–140 مليون دولار، والأسمدة الفوسفاتية بنحو 120–180 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الأسمدة المركبة نحو 70–85 مليون دولار، ليصل إجمالي القيمة الاقتصادية للصناعة إلى ما بين 300 و400 مليون دولار سنوياً.

خلال الفترة بين 2011-2024

منذ عام 2011 تضررت صناعة الأسمدة في سوريا بشكل كبير بسبب: الحرب، انقطاع الغاز والكهرباء، وصعوبة تأمين المواد الأولية وقطع الغيار، وخلال الفترة 2011–2017 توقفت معظم خطوط الإنتاج أو عملت بشكل متقطع، ولاسيما معامل سماد اليوريا، ما أدى إلى تراجع حاد في الإنتاج المحلي.

وقد جرى تشغيل محدود للمعامل ابتداءً من 2017 فقط للحفاظ على جاهزيتها الفنية، من دون عودة فعلية إلى مستويات ما قبل الحرب، وخلال الأعوام 2022–2024 لم تعمل المعامل إلا بنحو 30–35% من طاقتها السابقة، وبلغت قيمة الإنتاج المحلي حوالي 100–135 مليون دولار سنوياً، وبسبب هذا التراجع، تحولت سوريا من بلد شبه مكتفٍ ذاتياً من الأسمدة قبل 2011 إلى مستورد صافٍ، إذ ارتفعت فاتورة الاستيراد إلى نحو 250–350 مليون دولار سنوياً بعد أن كانت 80–120 مليون دولار قبل الحرب.

وفي محاولة للتخفيف من نقص الطاقة، أُعيد تشغيل معمل الأسمدة الفوسفاتية في حمص خلال 2024–2025 باستخدام تقنية تعتمد على المياه الحامضية بدل الغاز، وبلغ إنتاجه عام 2025 نحو 3800 طن من السماد الفوسفاتي و3500 طن من سماد كالنترو، مع خطة لزيادة الإنتاج لاحقًا، أما الفوسفات فقد تراجع استخراجه وتصديره بشدة في السنوات الأولى من الحرب، ثم تعافى جزئياً بعد عام 2017، لكن هذا التعافي لم ينعكس بشكل كافٍ على صناعة الأسمدة، ما أبقى الزراعة السورية معتمدة على الأسمدة المستوردة.

الحاجة الوطنية من الأسمدة والفجوة القائمة

تُقدَّر الحاجة السنوية للزراعة السورية بنحو 300 ألف طن من سماد اليوريا، و200–300 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية، إضافة إلى حوالي 25 ألف طن من الأسمدة البوتاسية، ليصل إجمالي الطلب إلى أكثر من 525 ألف طن سنوياً، وتشير التقديرات الراهنة إلى أن الإنتاج المحلي الحالي لا يغطي سوى أقل من 2% من هذه الحاجة، في حين يمكن لمرحلة الإقلاع الجزئي لمعامل الأسمدة أن ترفع التغطية إلى نحو 30–40%، أما في حال الإقلاع الكامل واستقرار التشغيل، فيمكن نظرياً تغطية كامل الحاجة من اليوريا والأسمدة الفوسفاتية، مع استمرار فجوة محدودة في الأسمدة البوتاسية نظراً لاعتمادها على الاستيراد.

انعكاسات نقص الأسمدة على الزراعة

أدّى تراجع توافر الأسمدة الآزوتية إلى آثار مباشرة وسلبية في الإنتاج الزراعي، أبرزها: انخفاض غلة القمح بنسبة تتراوح بين 25 و 40%، إلى جانب تراجع إنتاج القطن والخضار، كما أسهم هذا النقص في زيادة الاعتماد على الاستيراد الغذائي، ما شكّل ضغطاً إضافياً على الميزان

التجاري، وفي السياق نفسه، أدى ارتفاع أسعار الأسمدة وضعف انتظام توزيعها إلى: خروج عدد متزايد من الفلاحين من العملية الإنتاجية، وتقلص المساحات المزروعة، الأمر الذي انعكس في: تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم هشاشة الأمن الغذائي.

التحديات البنيوية والفرص المستقبلية

تواجه صناعة الأسمدة في سوريا تحديات بنيوية، أبرزها: تقادم التكنولوجيا، انخفاض الكفاءة، نقص الطاقة والغاز الذي يحدّ من التشغيل المستقر، إلى جانب ضعف التمويل والتسعير الإداري غير المرتبط بالتكلفة، إضافة إلى تهريب الأسمدة واختلال التوزيع، ما يضعف أثر أي إنتاج محلي.

في المقابل، تبرز فرص إصلاح واقعية تتمثل بـ: إعادة تأهيل معمل الأسمدة في حمص بشراكات مدروسة، ربط التسعير بالتكلفة مع دعم موجّه للفلاحين، التوسع في الأسمدة المركبة عالية الكفاءة والأسمدة العضوية، إضافة إلى إدارة الفوسفات كسلسلة قيمة متكاملة بدل تصديره خاماً؛ بما يعزز الأمن الزراعي ويخفف فاتورة الاستيراد.

في المحصلة..

لا شك في أن صناعة الأسمدة في سوريا ليست قطاعاً تقنياً هامشياً، بل هي ركيزة سيادية تمس الأرض والمياه والغذاء والاستقرار الاجتماعي؛ فبعد أن كانت صناعة بحجم يقارب 400 مليون دولار سنوياً قبل 2011، تعمل اليوم بثلث طاقتها، ما ينعكس مباشرة على الأمن الغذائي.

إن إعادة إقلاع معامل الأسمدة بالكامل ليست خياراً ظرفياً، بل هي قرار اقتصادي استراتيجي لا غنى عنه لإعادة بناء الزراعة السورية واستعادة قدرتها الإنتاجية.

صناعة الأعلاف في سوريا
ودورها في الأمن الغذائي الحيواني

تُعد صناعة الأعلاف أحد القطاعات المحورية في الاقتصاد الزراعي، إذ تمثل الحلقة الأساسية التي تربط بين الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية، ومن ثم تشكّل عنصراً حاسماً في منظومة الأمن الغذائي للإنسان.

وفي سوريا؛ لعبت الأعلاف _ تاريخياً _ دوراً جوهرياً في استقرار إنتاج اللحوم والألبان والبيض؛ وأسهمت في ضبط تكاليفها وأسعارها، غير أن هذا القطاع شهد خلال السنوات الأخيرة تراجعاً حاداً انعكس بصورة مباشرة على الأمن الغذائي الحيواني، وأدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الغذائية الحيوانية.

مفهوم صناعة الأعلاف ونطاقها

تشمل صناعة الأعلاف إنتاج وتحضير المواد الغذائية المستخدمة في تغذية الحيوانات، سواء كانت أعلافاً بسيطة، مثل: الشعير، التبن، والنخالة، أو أعلافاً مركبة تُحضَّر صناعياً، وتضم مصادر للطاقة والبروتين، إضافة إلى الفيتامينات والأملاح المعدنية، وتُصنَّف هذه الصناعة ضمن الصناعات الزراعية التحويلية، لما لها من تأثير غير مباشر ولكن عميق في الأمن الغذائي، من خلال دورها في: تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية، وكفاءة استخدامها للموارد.

القاعدة الإنتاجية والحجم الاقتصادي لصناعة الأعلاف في سوريا

اعتمدت القاعدة الإنتاجية لصناعة الأعلاف في سوريا، قبل عام 2011، على مزيج من المدخلات المحلية والمستوردة، فقد بلغ إنتاج الشعير نحو 0.8–1.0 مليون طن سنوياً، إلى جانب مخلفات المحاصيل الزراعية والتبن والنخالة؛ التي شكّلت القاعدة الكمية الأساسية لتغذية الأغنام والأبقار، في المقابل مثّلت الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا المدخلات المستوردة الرئيسة للأعلاف المركبة ولاسيما أعلاف الدواجن، ما جعل هذه الصناعة شديدة الارتباط بتقلبات سعر الصرف وتوافر القطع الأجنبي.

وبلغ إجمالي إنتاج واستهلاك الأعلاف في تلك المرحلة نحو 6.5–7.5 ملايين طن سنوياً، بقيمة اقتصادية قُدّرت بنحو 1.7–2.1 مليار دولار، ما جعل هذا القطاع أحد المكونات الرئيسة للاقتصاد الزراعي السوري إلا أنه خلال الفترة 2022–2024 تراجع الحجم الكلي للأعلاف إلى نحو 2.3–3.0 ملايين طن سنوياً، أي ما يعادل 30–40% فقط من مستواه السابق، بالتوازي مع انخفاض القيمة الاقتصادية إلى ما بين 550 و800 مليون دولار.

ويُعزى هذا التراجع إلى مجموعة من العوامل، أبرزها: تقلص أعداد الثروة الحيوانية، وارتفاع تكلفة الطن الواحد من العلف نتيجة الاعتماد المتزايد على المدخلات المستوردة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والطاقة، وقد انعكست هذه التطورات سلباً على: كفاءة الإنتاج الحيواني، أسعار المنتجات الغذائية، ومستوى الأمن الغذائي الوطني عموماً.

العلاقة بين الأعلاف والثروة الحيوانية

تمثل الأعلاف ما بين 60 و 70% من إجمالي تكلفة إنتاج اللحوم والألبان، وقد أدى تراجع هذا القطاع إلى انخفاض واضح في أعداد الثروة الحيوانية، إذ تراجع عدد الأغنام والماعز من نحو 18–20 مليون رأس قبل عام 2011 إلى حوالي 10–12 مليون رأس حالياً، كما انخفض عدد الأبقار من نحو 1.1 مليون رأس إلى أقل من 700 ألف رأس، ويؤدي أي ارتفاع في أسعار الأعلاف إلى زيادة مباشرة في أسعار المنتجات الحيوانية، ما يضعف القدرة الشرائية للمستهلك ويزيد الضغوط على الأمن الغذائي.

التحديات البنيوية

تواجه صناعة الأعلاف في سوريا جملة من التحديات البنيوية، في مقدمتها: الاعتماد الكبير على المواد المستوردة، ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع الإنتاج المحلي من المحاصيل العلفية، إضافة إلى ضعف البنية التحتية الصناعية، وعدم استقرار إمدادات الطاقة الكهربائية للمصانع، إلى جانب تقلص الطلب الناتج عن انخفاض أعداد الثروة الحيوانية.

آفاق التطوير والإصلاح

تتطلب إعادة تنشيط صناعة الأعلاف تبني حزمة متكاملة من السياسات، تشمل: التوسع في زراعة المحاصيل العلفية محلياً، دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال، تشجيع إعادة تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى أعلاف، ربط برامج الدعم بالإنتاج الفعلي، إضافة إلى تحسين كفاءة الخلط والتصنيع؛ بما يسهم في خفض التكاليف ورفع الجودة.

إنعاش القطاع

تُظهر البيانات المتاحة أن صناعة الأعلاف في سوريا شكّلت _ قبل عام 2011 _ ركيزةً أساسيةً للأمن الغذائي الحيواني، إلا أنها تعمل اليوم بأقل من نصف طاقتها، ويُعد إنعاش هذا القطاع شرطاً ضرورياً من أجل: استعادة استقرار الثروة الحيوانية، الحد من ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني؛ وذلك في إطار سياسة زراعية متكاملة.

رئيس غرفة زراعة دمشق وريفها:
الزراعة هي الهوية والقاطرة..
ونطمح لنهضة شاملة بحلول 2026

حوار: روعة غنم

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد السوري؛ يبرز القطاع الزراعي قائداً لعملية التعافي والنمو، وفي هذا الإطار حاورنا السيد محمد جنن _ رئيس غرفة زراعة دمشق وريفها؛ عن مستقبل الزراعة السورية.

_ كيف تنظرون إلى هوية سوريا الاقتصادية؛ ما بعد التحرير، وما الدور المحوري للزراعة في هذه المرحلة؟

سوريا كانت ولا تزال مبنية على قطاع الزراعة، فهو الأساس المتين لقوتنا الاقتصادية.

اليوم، مع التغيرات الإيجابية، يجب أن تظل الزراعة «الأولوية رقم واحد » للدولة، لأنها القطاع الأكثر قدرة على: استيعاب الأيدي العاملة وتحقيق الأمن الغذائي، فحتى النشاط الصناعي في بلدنا، معظمه «صناعي زراعي»؛ أي إنه يعتمد كلياً على مخرجات الأرض.

سوريا لديها ثروةٌ من الخبرات الفنية والمزارعين الذين حافظوا على استمرارية الإنتاج بأدوات بسيطة، واليوم هم الركيزة الأساسية لأي نهضة اقتصادية قادمة.

_ مع رفع العقوبات الاقتصادية، كيف سينعكس هذا التحول على نمو القطاع الزراعي وتدفق الاستثمارات؟

إن رفع العقوبات يمثل «الانفراجة الكبرى» للقطاع الزراعي، فهو يفتح الباب أمام استيراد التقنيات الحديثة والمكننة التي حُرمنا منها سنوات. هذا التحول سيعيد ربط الاقتصاد الزراعي السوري بالنظام المالي العالمي، ما يسهل الحوالات المالية والتحويلات البنكية اللتين كانتا العائق الأكبر أمام المصدرين.

و رفع القيود يعني تدفق الصفقات، ولاسيما نحو الأسواق الأوروبية التي تطلب المنتج السوري بالاسم، و هذا سيؤدي بالضرورة إلى تحريك كل القطاعات المرتبطة من معامل بذور وأسمدة، وخدمات لوجستية.

_ تؤكدون دائماً أن التربة السورية هي «كنز» غير قابل للتقليد، ما القيمة المضافة التي ننافس بها عالمياً؟

تمتاز سوريا بخصوبة تربة استثنائية لا نظير لها؛ وهي ميزة تنافسية منحت المنتج السوري جودةً ومذاقاً خاصين.

لقد جرت محاولات عالمية عديدة لزراعة أصنافنا و منافستنا، لكنهم أخفقوا في إعادة إنتاج الخصائص نفسها، لأن «سر الأرض السورية» لا يمكن تقليده.

هذه الجودة هي التي ستجعل من عودة الصادرات السورية_ بعد رفع القيود_ عودةً قويةً ومؤثرةً في الأسواق الدولية.

_ بالحديث عن البيئة التنظيمية؛ هل القوانين الحالية قادرة على استيعاب مرحلة الانفتاح الاقتصادي؟

نعمل بموجب قانون لغرف الزراعة يعود لعام 1958، وهو قانون تجاوزته الأحداث ولم يعد يواكب الاستثمار الحديث، هذه الأنظمة القديمة والجائرة أحياناً خلقت عوائق إدارية؛ خنقت المبادرات الإنتاجية.

و نطالب اليوم بتشريعات مرنة تواكب مرحلة التعافي، فالمزارع والمنتج السوري لا يبحثان عن دعم مالي مباشر؛ بقدر ما يبحثان عن «بيئة عمل قانونية»؛ تسهل لهما إجراءات الاستيراد والتصدير، بعيداً عن الروتين القاتل.

_ طرحتم فكرة «السجل الزراعي» بديلاً للسجل التجاري للمنتجين، ما الغاية الاقتصادية من هذا الطرح؟

الغاية هي «تخصصية العمل وتوحيد المرجعية»، ليس من المنطقي أن يُطالب المزارع بسجل تجاري ليتمكن من تصدير منتجه؛ فهذا يشتت جهده بين الوزارات، نريد «سجلاً زراعياً» تمنحه وزارة الزراعة، ليكون الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تتيح للمنتج ممارسة نشاطه وتصدير بضاعته؛ ما يقلل التكاليف الإدارية؛ ويسرع حركة التجارة الخارجية.

_ مبادرة « من المنتج إلى المستهلك» أحدثت انعكاسات إيجابية واسعة في السوق، كيف ستحافظ الغرفة على استدامتها؟

هذه المبادرة ليست فعالية مؤقتة، بل هي جزء من سياسة مستدامة لغرفة زراعة دمشق وريفها، ونسعى لكسر «حلقات الوساطة» التي ترفع الأسعار بشكل غير مبرر وتثقل كاهل المستهلك.

من خلال هذه المبادرة؛ نفتح قنوات بيع مباشرة بأسعار التكلفة، وسنعمل على تعميمها في المحافظات والقرى، مع الاستمرار في تقديم دورات تدريبية وتوعوية بالتعاون مع كليات الزراعة لضمان جودة الإنتاج وتنافسيته.

_ ختاماً، كيف ترسمون ملامح الخارطة الزراعية السورية في عام 2026؟

رؤيتي لعام 2026 هي أن نصل إلى «النهضة الشاملة»، ومع زوال العقبات المالية والسياسية، وتحديث القوانين؛ سندخل عصر المكننة الحديثة بقوة، وأطمح أن تكون الزراعة في 2026 المحرك الأول للناتج المحلي الإجمالي، وأن يلمس كل مزارع ومنتج أثر هذا الانتعاش في مستوى معيشته، لتستعيد سوريا مكانتها كـ «سلة غذاء» للمنطقة والعالم.

عندما تصبح الحماية عبئاً
لماذا تخسر الصناعة النسيجية السورية معركة التنافسية؟

تُعدّ الصناعة التحويلية ركيزةً أساسيةً للتنمية الاقتصادية المستدامة، لما تولّده من قيمة مضافة وفرص عمل وقدرة على الإحلال محل المستوردات، غير أنّ الصناعة السورية- ولاسيما النسيجية منها- تواجه أزمة تنافسية مركّبة تتجاوز العوامل الظرفية، لتكشف اختلالات بنيوية في هيكل: التكاليف، الإنتاجية، وسياسات الحماية.

تتجلى هذه الأزمة في اتساع الفجوة السعرية بين المنتج المحلي ونظائره الإقليمية والعالمية، بالتوازي مع تصاعد شكاوى الصناعيين من المنافسة المستوردة.

فكيف يمكن تصور الواقع عند تحليل هذه الفجوة كمياً مع ضبط وحدة المقارنة وربط النتائج بالواقع المؤسسي للصناعة؟ فلنتابع:

الفجوة السعرية كمدخل لقياس التنافسية

تشير البيانات المحلية إلى أن سعر الكيلوغرام من القماش القطني النهائي المنتج في سوريا، بعد استكمال مراحل النسج والصباغة والتشطيب، يتراوح بين 7.0 و7.7 دولارات، بمتوسط يقارب 7.35 دولارات/كغ، وهو سعر يعكس مجمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك: الطاقة، الأجور، التمويل، النقل، وكفاءة التشغيل.

في المقابل تُظهر بيانات التجارة الدولية أن المتوسط العالمي المرجح لسعر الكيلوغرام من القماش القطني النهائي لا يتجاوز 4.86 دولارات/كغ، ما يعني فجوة سعرية تقارب 2.5 دولار/كغ، وتتسع أكثر عند المقارنة مع دول ذات صناعة نسيجية كثيفة وعالية الكفاءة، الأمر الذي يضع المنتج السوري خارج نطاق التنافسية السعرية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المقارنات التي تُظهر أسعاراً بحدود 2.5 دولار/كغ تتعلق بالخيوط أو الأقمشة الخام غير المشطّبة، وهي مدخلات وسيطة لا يجوز قياسها على القماش النهائي لاختلاف مستويات القيمة المضافة ومراحل المعالجة الصناعية الداخلة في تكوين السعر.

الحماية الجمركية وحدود فعاليتها

تعتمد السياسات الصناعية على الحماية الجمركية، حيث تُفرض رسوم تقارب دولاراً واحداً لكل كيلوغرام من القماش المستورد، غير أن التحليل الكمي يُظهر أن هذه الحماية لا تفسر سوى جزء محدود من الفجوة السعرية، بينما يعود الجزء الأكبر إلى عوامل داخلية بنيوية مرتبطة بكفاءة الإنتاج وتكاليف الطاقة والتمويل والتشغيل.

العوامل البنيوية لارتفاع التكلفة

العوامل البنيوية تشمل: تكلفة الطاقة، التمويل، انخفاض الإنتاجية، صغر حجم المنشآت، والأعباء اللوجستية والتنظيمية، ويضيف تراكمها ما بين 1.3 و1.7 دولار/ كغ إلى سعر القماش المنتج محلياً مقارنة بالمستويات السعرية العالمية السائدة.

المقاربة المؤسسية ومطالبات الدعم

تعكس مطالب الدعم المتزايدة إدراكاً بأن الحماية وحدها غير كافية، كما أن ضعف التنسيق بين السياسات الصناعية والتجارية والمالية، وغياب مؤشرات الأداء، يحدان من فعالية التدخلات، ما يستدعي ربط أي دعم بتحسين الإنتاجية والجودة والتصدير.

البيانات الصناعية كشرط للإصلاح

يُعدّ تحسين جودة البيانات الصناعية شرطاً أساسياً لنجاح أي إصلاح مقترح؛ إذ إن غياب الإحصاءات الدقيقة حول التكاليف والإنتاجية والأسعار يضعف قدرة صناع القرار على التدخل الفعال، كما أن بناء قواعد بيانات شفافة؛ يسهّل تقييم أثر السياسات المتبعة؛ ويعزز المساءلة؛ ويحد من الاعتماد على الانطباعات.

ومن دون هذا الأساس المعرفي تبقى السياسات عرضة للتجريب وردّ الفعل، بدل أن تكون مبنية على تشخيص علمي؛ يسمح بتوجيه الموارد نحو القطاعات والأنشطة الأعلى قدرة على: خلق قيمة مضافة وتنافسية مستدامة، ودعم النمو الصناعي طويل الأجل، ورفع فرص التصدير، وتحسين موقع الاقتصاد الوطني إقليمياً وعلى الأمد الدولي أيضاً بصورة متوازنة وفعالة مستقبلاً.

وفي المحصلة

تُظهر القراءة الكمية أن أزمة الصناعة النسيجية السورية تعد أزمة تنافسية بنيوية، لا يمكن معالجتها بالرسوم الجمركية؛ بل عبر التحول من منطق الحماية إلى خفض التكلفة ورفع الإنتاجية؛ بما يعيد للمنتجات السورية قدرتها على المنافسة المستدامة.

استقرار العملة وركود السوق..

الوجه الآخر لسياسة تجفيف السيولة في سوريا

عندما يتحول الاستقرار إلى غاية في حد ذاته

في الاقتصادات الخارجة من أزمات ممتدة يُقدَّم استقرار سعر الصرف مدخلاً للتعافي الاقتصادي. وفي الحالة السورية اكتسب أولوية بعد سنوات من التضخم وتقلبات سعر الصرف وتراجع الثقة بالنظام النقدي. غير أن تحويله إلى غاية مستقلة، بمعزل عن النمو والإنتاج، يثير سؤالاً: هل يمكن لاقتصاد يعاني ركوداً عميقاً أن يستفيد من استقرار نقدي لا يترافق مع تدفق كافٍ للسيولة والائتمان؟

المنطلقات النظرية لسياسة تجفيف السيولة

تستند سياسة تجفيف السيولة إلى مقاربة نقدية تفترض أن تقليص الكتلة النقدية يحدّ من التضخم ويخفف الطلب على العملات الأجنبية، بما يدعم استقرار سعر الصرف. وفي السياق السوري أُضيف بُعد يتمثل في كبح كتل نقدية يُشتبه بارتباطها بالفساد، ما منح السياسة طابعاً تنظيمياً إلى جانب بعدها النقدي. ومن هذا المنظور بدت مبرَّرة في مرحلتها الأولى.

تحول الأداة المؤقتة إلى إطار دائم

تكمن الإشكالية الأساسية ليس في تبنّي سياسة تجفيف السيولة بحد ذاتها، بل في استمرارها بعد انحسار دوافعها الطارئة. فمع استبدال العملة كان متوقعاً الانتقال إلى مرحلة أكثر مرونة يُفعَّل فيها دور الجهاز المصرفي في امتصاص السيولة وإعادة توظيفها.

إلا أن الواقع اتجه نحو ترسيخ السياسة كإطار دائم، ما أفضى إلى حالة من الشلل في القطاع المصرفي وفقدانه دوره الوسيط بين الادخار والاستثمار.

القطاع المصرفي بين القيود وفقدان الوظيفة

أدى حبس السيولة إلى تقييد حركة الودائع عبر سقوف السحب وقيود على التحويلات، ومع تراكمها تراجعت ثقة المتعاملين بالمصارف وتقلصت جاذبية الإيداع.

وبدل أن تشكل المصارف قناة لتجميع المدخرات نحو الاستثمار؛ تحولت إلى مخازن نقدية عاجزة عن تدوير الأموال، ما أضعف الثقة ومسّ أحد أعمدة الاقتصاد الحديث: الوساطة المالية.

غياب الائتمان وانكماش الاقتصاد الحقيقي

يمثل الائتمان ركيزة أساسية للاقتصاد الحقيقي، ولا سيما في القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التمويل لتأمين المواد الأولية ورأس المال العامل.

ومع استمرار تجفيف السيولة، تراجع منح القروض إلى مستويات هامشية، ما وضع المنشآت أمام خيارات محدودة: تقليص الإنتاج أو الخروج من السوق، وبذلك أصبح الركود نتاجاً مباشراً لسياسة نقدية انكماشية في اقتصاد يعاني ضعف الطلب.

المفارقة النقدية: استقرار بلا نمو

تكشف التجربة السورية مفارقة نقدية لافتة: استقرار سعر الصرف لا يعكس بالضرورة قوة العملة، بل قد يكون مؤشراً إلى انكماش النشاط الاقتصادي.

فالاستقرار لا يُقاس بثبات السعر فقط، وإنما بقدرة الاقتصاد على: توليد الدخل وخلق فرص العمل.

وعندما يُفرض الاستقرار عبر: خنق السيولة؛ يتحول إلى إنجاز شكلي يفتقر إلى مقومات الاستدامة.

الأبعاد الاجتماعية لتجفيف السيولة

لم تقتصر تداعيات هذه السياسة على المؤشرات الكلية، بل امتدت إلى البنية الاجتماعية، فتقييد السيولة أضعف القدرة الاستهلاكية للأسر ورفع عدم اليقين المالي وعزز الميل إلى الاكتناز خارج المصارف.

وعلى المستوى الفردي قد يبدو هذا السلوك عقلانياً، إلا أن تراكمه جماعياً يقلّص السيولة المتداولة ويعمّق الركود ويضعف فعالية أي سياسة نقدية لاحقة لإعادة تنشيط الاقتصاد.

نحو مقاربة نقدية بديلة

تشير المعطيات إلى أن الاستمرار في سياسة تجفيف السيولة من دون أفق زمني واضح يحمل مخاطر تفوق مكاسبه. المطلوب لا يتمثل في فك الحبس النقدي دفعة واحدة، بل في اعتماد سياسة ائتمان موجَّه تعيد ضخ السيولة تدريجياً في القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية ضمن أطر رقابية تضمن الشفافية وتحدّ من المضاربات. إن تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي وتحفيز النمو هو شرط لأي تعافٍ اقتصادي مستدام.

دور القروض في زيادة الإنتاج في الاقتصاد السوري

تعد القروض من أهم أدوات التمويل في الاقتصاد المعاصر، لأن ضخامة الاستثمارات، وزيادة قيمة الآلات والأراضي تجعلان من المستحيل، على أي شركة، إقامة استثماراتها بنفسها من دون الاعتماد على الآخرين ، كما أن سهولة الحصول على الأموال أصبحت متاحة للجميع بفضل: تطور العمل المصرفي من جهة ، وتطور عمليات تحويل ونقل الأموال؛ بفضل شبكة السويفت العالمية فيما بين الدول من جهة أخرى ، لذلك تطورت القروض الممنوحة للمؤسسات من جهة وتطورت القروض الحكومية من جهة أخرى.

استناداً لذلك تطورت المؤشرات العالمية المصرفية، فأصبحت قيمة القروض للناتج عند 100% كمؤشر جديد في الاقتصاد، أي إن حجم القروض للناتج المحلي الإجمالي تجاوز قيمة الناتج، واستناداً لذلك يستمر النمو والتوسع في الاستثمارات ، بينما الاقتصاديات النامية، التي ما زالت تعيش عند نسبة قروض 50% للناتج، تكون حركة المال لديها بطيئة وتبقى في حالة ركود دائم.

أ.د. علي كنعان

حالة القروض السورية ما قبل الثورة

يعاني الاقتصاد السوري، منذ عام 1990 ، من تراجع حجم القروض المصرفية للناتج المحلي الإجمالي، لأن النظام المصرفي والنظام الاستثماري يقومان على التمويل الذاتي للاستثمارات، لذلك لم يشجع المصرف المركزي المصارف التجارية على منح القروض للقطاع الصناعي للأسباب الآتية:

- الاعتقاد السائد بأن زيادة القروض سوف تزيد وسائل الدفع، وتؤدي إلى التضخم .
- على المستثمرين المحليين والأجانب تمويل استثماراتهم بأنفسهم من دون الاعتماد على المصارف كي يحصلوا على ميزات تشجيع الاستثمار.
- دخول استثمارات أجنبية سوف يجلب القطع الأجنبي اللازم، ويدعم بذلك استقرار سعر صرف العملة السورية.
- تخلف القرارات والنظم المصرفية وآليات العمل داخل الجهاز المصرفي، الأمر الذي دفع للحد من تطور القروض بالرغم من دخول المصارف الخاصة عام 2004، ودعمها للقطاع الخاص بزيادة القروض.

إن هذه الأسباب دفعت باتجاه تخفيض القروض بدلاً من زيادتها، فإذا عدنا لعام 2010 قبل اندلاع الثورة السورية نجد أن حجم القروض المصرفية قد بلغ 1142 مليون ليرة سورية وحجم الناتج قد وصل إلى 2791 مليون ليرة .

أي تكون نسبة القروض للناتج :

القروض المصرفية السورية لعام 2010 / الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010

1142 / 2791 = 40.9 %

أما الودائع فقد بلغت 1398 مليون ليرة ، فتكون الودائع للناتج:

إجمالي الودائع السورية / الناتج المحلي الإجمالي

1398 / 2791 = 50 %

إن هذه المؤشرات توضح ما يأتي :

- تخلف العلاقات البضاعية النقدية والاستمرار في عمليات البيع نقداً بدلاً من الانتقال إلى الاقتصاد المصرفي الحديث.
- عدم قدرة النظام المصرفي على تمويل عمليات البيع والشراء والحوالات الحديثة .
- استمرار صيغة الاحتفاظ بالسيولة لتمويل البيع والشراء النقدي.
- عدم انتشار الشمول المالي لأنه لوحظ في تلك الفترة أن الفرع المصرفي يخدم 50 ألف مواطن، في حين وصلت النسبة العالمية إلى 5000 مواطن ، أي تراجع عدد القروض بالنسبة لعدد السكان، أي إن الخدمة المصرفية غير متاحة للمواطنين.
- المحافظة سياسياً على تصغير الاقتصاد السوري بدلاً من نموه وتطوره لكي يكون بمعادلة الاقتصاد الماليزي أو الكوري، وهذا الأمر يستلزم الحد من: تطور المصارف، العمليات المالية، سوق المال، والوساطة المالية.

السيطرة على النمو المالي

لقد حافظت الحكومة منذ عام 2000 وحتى عام 2010 على النمو البطيء للقطاع المالي في الاقتصاد، فكانت ترخص للشركات المالية بشكل تدريجي، وتعطي تراخيص قليلة للمصارف وشركات التأمين والوساطة المالية، وعادة ما كانت مجموعات معينة هي من يسيطر على هذه التراخيص ولمصلحة أشخاص محددين، لذلك ظهرت حالة (مركزة الفساد) لكي تساعد الحكومة على السيطرة على الاقتصاد بدلاً من توسعه، فالنسب المالية السابقة للودائع والقروض تؤكد هذا التوجه.

إضافة إلى ذلك فقد بلغ عجز ميزان المدفوعات 170 مليار ليرة سورية، أي 6% من الناتج، وبلغ حجم سوق المال 5 % من الناتج، ووصل حجم الموازنة العامة للناتج 27 % ، وجميعها نسب متدنية توضح التراجع في المؤشرات المالية والاقتصادية.

إن هذه المؤشرات قد أدت إلى نتيجتين مهمتين:

1- زيادة معدلات الفقر: فقد ارتفع معدل الفقر إلى 11.5% من عدد السكان وهو خط الفقر الأدنى، بينما وصل خط الفقر الأعلى إلى 30%، حسب تقرير هيئة تخطيط الدولة الذي نشرته الهيئة عام 2010، ودق ناقوس الخطر آنذاك.

2- زيادة معدلات البطالة، حيث وصلت النسبة الرسمية لمن سجل في مكاتب البطالة التي أسستها الحكومة إلى 11 %، بينما وصلت النسبة إلى 20 % لمن لم يسجل، وحسب التقديرات العامة وصلت إلى 30 % إذا أخذنا في الحسبان من يهاجر بحثاً عن العمل في دول أخرى .

إن هاتين النتيجتين كانتا السبب المباشر لانفجار الثورة السورية عام 2011.

القروض في فترة الثورة السورية

لقد أدت زيادة أعداد الفقراء في المجتمع السوري، وانتشار البطالة، وتوسع رقعة وحجم الفساد والظلم إلى قيام المظاهرات والاحتجاجات في آذار 2011، واستمرت وتصاعدت بالرغم من: القمع والتنكيل بالشباب، توسيع السجون، التهديد المستمر، ونزول الجيش إلى الشوارع؛ كل ذلك أدى إلى: إغلاق المحلات التجارية وورشات العمل، وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي في البلاد، الأمر الذي أدى إلى: تراجع أسعار الأسهم، ارتفاع سعر الصرف، توقف المصارف عن الإقراض، نزوح الرساميل إلى الخارج، وتراجع معدل النمو الاقتصادي، فأصبح سالباً؛ أي تراجع حجم الناتج حوالي 25 % في عام 2012، فانخفض الناتج من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 24 مليار دولار في عام 2014 ، ثم إلى 19 مليار دولار عام 2019؛ أي تراجع بحدود 70 % ، ثم إلى 13 مليار دولار عام 2024؛ يعني 20% من عام 2011 ، وانخفضت قيمة الليرة إلى 0.003 مقارنة بعام 2010 .

إن حجم هذا التراجع في حجم الناتج يعود في جوهره إلى: توقف الإيداعات والقروض، هجرة الرساميل، وزيادة حدة المضاربات في العملات الأجنبية والمجوهرات؛ الأمر الذي أدى إلى شلل شبه تام في العمل المصرفي.

كما لعبت الإجراءات التعسفية التي فرضتها الحكومة، والعقوبات التي فرضتها أوروبا والولايات المتحدة؛ وآخرها قانون قيصر عام 2021، دوراً مهماً في زيادة معدلات التضخم، وتركز الفساد بأشخاص محددين، وسيطر على الاقتصاد السوري عدد من الشركات والأفراد، الأمر الذي أدى لوصول درجات الفقر إلى 80 % من السكان ووصول الأجر إلى 20 دولاراً شهرياً إلى أن نجحت الثورة في إسقاط النظام في 2024/12/8 .

الإجراءات المصرفية المطلوبة

لقد نجحت حكومة الثورة في اتخاذ عدد من الإجراءات:

- تحرير سعر صرف الليرة السورية، والسماح للأفراد بحيازة القطع الأجنبي.
- السماح بالاستيراد لجميع التجار والصناعيين من دون استثناء؛ بعد أن كان الأمر حكراً على أفراد وشركات محددة .
- تخفيض الرسوم الجمركية إلى حدود 25 % ، بعد أن كانت بين 100% - 200 % من قيمة المستوردات، أو ما هو معمول به لبعض السلع ألف دولار لكل طن مستورد .
- زيادة الأجور 200 % في تموز 2025 .
- إزالة جميع العقوبات المفروضة على الاقتصاد السوري حتى شهر 12 عام 2025 .
- جذب شركات أجنبية لإصلاح البنية التحتية، ولاسيما الكهرباء والنفط والغاز.
- فتح مجال الاستثمار للشركات العربية والأجنبية بهدف المساهمة في إعادة الاعمار.
- إجراء الإصلاح النقدي الذي تجلى بحذف صفرين من العملة السورية؛ أي: رفع قيمة العملة السورية إلى العملات الأجنبية، وتبديل العملة القديمة بإصدار الأوراق الجديدة بالشكل والقيمة.
- تخفيض أسعار المشتقات النفطية، وزيادة عدد ساعات الإمداد بالطاقة الكهربائية.

إن هذه الإجراءات_ مع غيرها_ أدت إلى: تحسن واضح في مستوى المعيشة للسكان، وتحسين ظروف العمل والإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي في سوريا.

استناداً للإصلاحات التي قامت بها الحكومة ينبغي التركيز على الإصلاحات المصرفية الآتية:

1- الإسراع في تبديل العملة القديمة حتى 2026/3/31 لتصبح بيد الحكومة آلية نقدية تبني عليها سياساتها الاقتصادية.

2- زيادة حجم الإصدار من العملة الجديدة ليصل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان حجم الناتج، حسب إحصاءات هيئة تخطيط الدولة، 28 مليار دولار؛ أي ما يعادل 300 تريليون ليرة بالعملة القديمة يجب أن تكون السيولة:

300 تريليون × 70% = 210 تريليونات ليرة.

بالعملة الجديدة 28 مليار دولار × 120 ليرة للدولار = 3.360 تريليون ليرة

3.360 تريليون ليرة × 70% = 2.352 تريليون ليرة.

3- تمويل المصارف بسيولة إضافية للإقراض تصل إلى 50% من الناتج قبل الثورة، أو حسب الإصلاحات الجديدة 100% من حجم الناتج أي 3.360 تريليون ليرة، الأمر الذي يؤدي لانطلاقة جديدة في القطاعات (الحرفية، الصناعية، الزراعية، المحلات التجارية، الإسكان، وترميم المنازل..).

4- التوقف عن دعم سعر صرف العملة الوطنية كي لا يخسر المصرف المركزي احتياطاته الدولارية، كما حصل سابقاً.

5- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق: دمج بعض المصارف، إدخال مصارف جديدة، وزيادة عدد مصارف التمويل الصغير .

6- تفعيل أنشطة مصرفية جديدة، مثل: التأجير التمويلي، المضاربة، مشاركة المصارف_ ولاسيما الصناعية_ بتأسيس شركات مساهمة عامة جديدة.

7- التركيز على التمويل الصناعي، ولاسيما للشركات المساهمة، لتكون الأساس لانطلاقة الصناعة السورية الجديدة.

إن هذه الإصلاحات المطلوبة ضرورية لـ: إعادة إحياء دور الصناعة السورية في الاقتصاد الوطني، وإقامة علاقة متميزة بين المصارف والقطاعات الاقتصادية، ولاسيما الصناعة التي تحتاج للأموال والتمويل.

«شام كاش»
والمدفوعات الرقمية في الاقتصاد السوري..
بين الضرورة الوظيفية وفجوة الحوكمة

أفضت التحولات الاقتصادية العميقة؛ التي شهدتها سوريا خلال السنوات الأخيرة، إلى إعادة تشكيل المشهد المالي بصورة جذرية، فمع: تراجع دور المصارف الرسمية، تشديد قيود السحب، وارتفاع تكلفة التحويلات التقليدية؛ برزت تطبيقات الدفع الإلكتروني كحل عملي لتلبية احتياجات يومية، غير أن هذه الحلول، تثير تساؤلات جوهرية تتصل بـ: الحوكمة، الشفافية، وحماية المستخدمين.

فكيف ننظر إلى تجربة "شام كاش" بوصفها ظاهرة اقتصادية-اجتماعية تعكس طبيعة التحول الرقمي في سوريا؟ وما مدى قدرتها على تعزيز الشمول المالي أمام المخاطر الناجمة عن غياب الأطر التنظيمية الواضحة؟

الشمول المالي والحوكمة في البيئات الهشّة

يُعرَّف الشمول المالي بأنه إتاحة الخدمات المالية الأساسية لجميع فئات المجتمع بطريقة آمنة وميسّرة وبتكلفة معقولة، إلا أن هذا المفهوم في الدول الهشّة غالباً ما يتحول إلى آلية تكيّف مع الأزمات، أكثر من كونه خياراً تنموياً، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الحلول الرقمية يمكن أن تعوّض جزئياً غياب البنية المصرفية التقليدية، لكنها قد تُنتج مخاطر جديدة، من بينها: احتمالات الاحتكار، ضعف حماية البيانات، واتساع دائرة عدم اليقين القانوني؛ ومن هنا تبرز أهمية الحوكمة الرقمية

السياق الاقتصادي السوري وتراجع الأدوات التقليدية

شهد الاقتصاد السوري انخفاضاً حاداً في قيمة العملة وارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم، بالتوازي مع فرض قيود مصرفية مشددة حدّت من مرونة التعاملات المالية، وفي هذا السياق، لم يكن انتشار تطبيقات الدفع الإلكتروني خياراً طوعياً بالكامل؛ بل جاء استجابة مباشرة لواقع اقتصادي ضاغط، غير أن هذا التحول جرى في بيئة تعاني من محدودية الثقافة المالية الرقمية لدى شرائح واسعة من المستخدمين.

وظائف "شام كاش"

طُوّر تطبيق شام كاش محلياً ليعمل كمنصة لـ: التحويلات الداخلية، تسديد بعض المدفوعات، وإدارة أرصدة رقمية بديلة عن النقد؛ مستفيداً من الفراغ المؤسسي في النظام المالي الرسمي، وفي ظل تراجع دور المصارف التقليدية وتشديد القيود على السحب والتحويل.

البعد الاقتصادي.. كفاءة محدودة واستدامة مشروطة

من منظور اقتصادي، أسهم تطبيق "شام كاش" في: تسريع تنفيذ المعاملات، وتقليص الاعتماد على النقد الورقي، غير أن هذه الكفاءة تظل مرهونة بعدة عوامل، في مقدمتها: استقرار البنية التقنية، توافر السيولة الكافية، ومستوى الثقة العامة بالمنصة؛ وفي ظل غياب إصلاح مصرفي شامل تبقى المنصات الرقمية حلولاً انتقالية أكثر من كونها بدائل مستدامة.

المخاطر والحوكمة

تمثل أبرز المخاطر المرتبطة بالتجربة في: الغموض التنظيمي، ضعف أطر حماية البيانات، واحتمالات الاحتكار في حال هيمنة منصة واحدة على السوق، كما تكشف التجربة عن فجوة في الحوكمة والشفافية؛ سواء فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المالية المعتمدة أو بطبيعة العلاقة مع السلطات النقدية؛ ما قد يعرض النظام لمخاطر مفاجئة، ويشير ذلك إلى

أن نجاح التجربة لا يمكن فصله عن السياق الكلي للسياسة النقدية والمالية، فالتوسع غير المنظم في أدوات الدفع الرقمي قد يحولها إلى مصدر ضعف إضافي؛ ما لم تُدمج ضمن رؤية إصلاح مصرفي أوسع تعالج قضايا: الثقة والسيولة والرقابة؛ وتعيد تعريف دور الدولة بوصفها مُنظماً لا مُعطّلاً للابتكار.

مسارٌ لتحول رقمي..

تعكس تجربة "شام كاش" مسار التحول الرقمي في اقتصاد لا يزال هشاً، حيث تفرض الضرورة حلولاً سريعة؛ تسبق بناء الأطر التنظيمية، وبينما تسهم هذه الحلول في: تسهيل المعاملات، تعزيز وصول بعض الفئات إلى الخدمات المالية؛ فإن غياب الحوكمة الرشيدة يحدّ من أثرها التنموي طويل الأمد، وعليه يبقى مستقبل المدفوعات الرقمية في سوريا مرهوناً بقدرة الفاعلين المعنيين على تحقيق توازن فعلي بين الابتكار ومتطلبات الحماية المؤسسية.

المرأة السورية..
دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي

بقلم: نور عباس

تثبت المرأة السورية / يوماً بعد يوم/ أن العمل والنشاط الزراعي ليسا مجرد نشاط تقليدي، بل مساحة للإبداع وتحقيق قيمة اقتصادية، من خلال تنفيذ المشاريع الصغيرة للإنتاج الزراعي وحفظ الأغذية وتحويل النباتات المحلية إلى منتجات، وأثبتت من خلال هذه الأنشطة أنها عنصر محوري في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي، مستفيدة من الموارد الطبيعية لتوليد دخل للأسرة، ولا بد من أن ننوه أن سنوات الحرب حولت نسبة كبيرة من النساء إلى معيلات بسبب فقدان المعيل، ولهذا اكتسبت مشاريع المرأة زخماً بعد التحرير، من خلال الدور الداعم من قبل الدولة والمنظمات الدولية التي تنشط في سوريا في الميادين الاقتصادية، ومنها مشاريع دعم المرأة.

على امتداد القرى والمدن السورية نجحت المرأة السورية في إدارة مشاريع زراعية صغيرة تركز على إنتاج محاصيل عالية القيمة مثل: الزعفران والفطر والخضروات الموسمية، والنباتات والأعشاب الطبية والعطرية، مثل: إكليل الجبل والنعناع والبابونج وغيرها، وقد تجاوزت هذه النباتات الاستخدام التقليدي في الطهو أو العلاج الشعبي، لتصبح مكونات في صناعة مستحضرات التجميل الطبيعية والعناية بالبشرة والشعر، مضيفة بعداً اقتصادياً جديداً لما تنتجه الأراضي الزراعية.

وقد استطاعت المرأة في سوريا /كذلك/ دمج الزراعة مع بعض الصناعات الصغيرة، من خلال تحويل النباتات إلى زيوت عطرية وكريمات تجميل طبيعية وجل الألوفيرا، إلى جانب إنتاج مربيات وفواكه مجففة ومخللات طبيعية ومواد غذائية أخرى، ويعكس هذا التحوّل، إلى منتجات ذات قيمة مضافة قدرة المرأة على خلق نماذج اقتصادية تسهم في: تحسين دخل الأسرة السورية، وتحقيق استدامة محلية؛ في ظل أوضاع معيشية صعبة تعيشها نسبة كبيرة من السوريين خلال أكثر من 14 عاماً من الحرب.

في هذا الصدد لعبت المنظمات الدولية دوراً بارزاً في تعزيز

هذه المشاريع، حيث قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي برامج تدريبية ومعدات ومساعدات مالية للأسر التي تعيلها النساء، الأمر الذي مكّنهن من تأسيس وحدات إنتاج صغيرة لمعالجة الأغذية وتصنيع المربيات والفواكه المجففة والزيوت النباتية ومستحضرات التجميل، وقد ساهم هذا الدعم في إنشاء أكثر من 220 وحدة معالجة غذاء في مختلف المحافظات، مع مشاركة النساء كأغلبية القوى العاملة، ما يعكس أثر هذه المشاريع في تعزيز الأمن الغذائي، وإيجاد دخل مستدام، ودعم الاقتصاد المحلي.

ومما لا شك فيه أن هذه المبادرات تعكس أن تمكين المرأة في الزراعة والمشاريع الصغيرة يمثل استراتيجية فعّالة لتعزيز الإنتاج المحلي واستدامة الموارد مستقبلاً، ولاسيما مع عودة سيطرة الدولة السورية على منطقة الجزيرة السورية التي تعد سلة غذاء لسوريا، وتشكل عودة الأنشطة الزراعية فيها مناخاً مهماً لمساهمات المرأة في تحقيق نهضة زراعية، ولتوسيع نطاق المشاريع الزراعية في تلك المنطقة.

لم تتوقف مشاريع المرأة السورية عند حدود الإنتاج، بل امتدت لتشمل التسويق والتوزيع، حيث أطلقت سيدات أعمال علامات تجارية محلية، مستفيدة من المنصات الرقمية للوصول إلى الأسواق، وتوضح هذه التجارب أن الزراعة الصغيرة يمكن أن تتحول إلى محرك للابتكار الاقتصادي وريادة الأعمال؛ يجمع بين الأمن الغذائي والإبداع الصناعي ويترك أثراً اقتصادياً على المستوى المحلي.

بذلك تثبت المرأة السورية أن الزراعة ليست مجرد نشاط تقليدي؛ بل مجال للإبداع، حيث تمتد مساهمتها من الزعفران والفطر إلى الأعشاب الطبية والفواكه المجففة ومستحضرات التجميل الطبيعية، وبفضل هذه المبادرات أصبحت المرأة رائدة في الابتكار الاقتصادي؛ تضيف قيمة للاقتصاد المحلي، وتدعم الأمن الغذائي على المستوى الأسري والمجتمعي، مؤكدة أن الاستثمار في مشاريعها الزراعية هو استثمار مباشر في تعافي الاقتصاد الوطني.

الاستيراد المفرط وإعادة هندسة الاقتصاد السوري

يرى مراقبون أن الاقتصاد السوري يشهد تحوّلاً عميقاً في بنيته الإنتاجية نتيجة الاعتماد المتزايد على المستوردات، وهو تحوّل لا يقتصر على تبدّل في مصادر السلع؛ بل يمتد ليعيد تشكيل منظومة الإنتاج نفسها. فقد أدى تدفق السلع الأجنبية بكثافة إلى: تغيير ديناميات السوق، إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية على الاستمرار؛ ما جعل الاقتصاد أكثر هشاشة أمام الصدمات الخارجية، وأكثر ابتعاداً عن مسار التنمية المستدامة.

اختلال ديناميات السوق وتراجع الإنتاج المحلي

صحيح أن تدفق المستوردات أدى إلى: وفرة ظاهرية في السلع، وانخفاض نسبي في الأسعار، إلا أن هذه الوفرة جاءت على حساب المنتج المحلي الذي يعمل في بيئة إنتاجية مثقلة بـ: تكاليف الطاقة، صعوبات التمويل، وتضرر البنية التحتية.

في المقابل، تستفيد السلع المستوردة من وفورات الحجم والدعم الخارجي، ما يجعل المنافسة غير متكافئة ويقود إلى تراجع الطلب على الإنتاج الوطني، ومع استمرار هذا الاختلال، بدأت المنشآت المحلية تفقد قدرتها على الصمود، وتقلّص نشاطها أو تتوقف عن العمل.

تآكل القاعدة الإنتاجية وتفكك الروابط الاقتصادية

لم يكن تراجع الإنتاج المحلي مجرد انخفاض في حجم السلع المنتجة؛ بل مسّ البنية الاقتصادية نفسها، فقد أدى خروج العديد من المنشآت من السوق إلى تفكك الروابط الأمامية والخلفية التي تربط الصناعة والزراعة ببقية القطاعات، ومع تقلص هذه الروابط فقد الاقتصاد قدرته على توليد القيمة المضافة، وتحول تدريجياً إلى اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخارج لتلبية احتياجاته الأساسية، وهذا التحول يضعف قدرة الاقتصاد على التجدد، ويحد من إمكانات النمو المستقبلي.

البطالة وفقدان المهارات الإنتاجية

في هذا السياق أدى تراجع الإنتاج إلى: ارتفاع معدلات البطالة، وتسريح العمال، ما تسبب في فقدان مهارات فنية وهندسية تراكمت عبر عقود، ومع توقف العملية الإنتاجية، تتآكل الخبرات الوطنية، وتصبح استعادة القدرة الصناعية أكثر صعوبة، لأن الإنتاج عملية تراكمية تعتمد على التعلم المستمر، وهذا التراجع في المهارات ينعكس بدوره على قدرة الاقتصاد على التعافي وإعادة البناء، ويزيد من اعتماد السوق على السلع المستوردة.

العجز التجاري وضغوط سعر الصرف

كما أدى ارتفاع الاستيراد مقابل ضعف الصادرات إلى: اتساع العجز التجاري، وزيادة الطلب على العملات الأجنبية، ما وضع ضغوطاً كبيرة على سعر الصرف، ومع تراجع قيمة العملة الوطنية، ارتفعت تكاليف الإنتاج المحلي، ما زاد من ضعف قدرته التنافسية، وهكذا دخل الاقتصاد في حلقة مفرغة تمثلت باستيراد مرتفع؛ يضعف العملة؛ وضعف العملة يرفع تكلفة الإنتاج؛ وتراجع الإنتاج يزيد الحاجة إلى الاستيراد.

هشاشة الأمن الاقتصادي والغذائي

لابد من أن نشير هنا إلى أن الاعتماد المفرط على المستوردات جعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، سواء في أسعار السلع أو في سلاسل التوريد، كما أصبح الأمن الغذائي والدوائي مهدداً، لأن أي اضطراب عالمي أو نقص في العملة الصعبة قد يؤدي إلى نقص حاد في السلع الأساسية، وهذا الانكشاف يعمّق هشاشة الاقتصاد ويزيد من المخاطر الاجتماعية.

نحو حماية ذكية وإعادة بناء الإنتاج

هذا الواقع لا يعني الدعوة إلى الانغلاق التجاري؛ بل إلى تبني حماية ذكية توازن بين الانفتاح ودعم الإنتاج المحلي، ويتطلب ذلك سياسة صناعية واضحة؛ تحدد القطاعات ذات الأولوية؛ وتوفر حوافز ضريبية وتمويلية؛ وتعيد بناء المهارات وسلاسل القيمة.

ومن المهم أيضاً تطوير منظومة رقابية فعّالة تضمن: توجيه الدعم نحو الأنشطة الإنتاجية ذات الجدوى، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الابتكار والتحديث، بما يتيح خلق بيئة تنافسية عادلة تُحفّز الاستثمار وتعيد للاقتصاد قدرته على توليد القيمة المضافة بشكل مستدام، مع التركيز على: تعزيز الشراكات الاستراتيجية، تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين كفاءة الموارد لضمان نمو اقتصادي متوازن.

استثمارات بـ 6 مليارات دولار خلال عامين..
كيف تعيد الشراكات السورية ـ السعودية رسم خريطة الاقتصاد في 2026؟

العالم الاقتصادي

تشهد العلاقات الاقتصادية السورية ـ السعودية تحولاً غير مسبوق؛ مع دخول حزمة استثمارات، تتجاوز قيمتها الإجمالية 6 مليارات دولار، حيّز التنفيذ بين عامي 2025 ـ2026، في إطار مقاربة تقوم على الاستثمار الإنتاجي المباشر بدل الدعم النقدي الظرفي، وتتركز هذه الاستثمارات في قطاعات: الطيران، الاتصالات، المياه، والبنية التحتية الاستراتيجية؛ مع انتقال فعلي من مذكرات تفاهم تمهيدية إلى عقود تنفيذية جاهزة للتطبيق.

7.5 مليارات ريال لقطاع الطيران.. مطار حلب وشركة طيران مشتركة

يتصدر قطاع الطيران قائمة المشاريع؛ من حيث الحجم والأثر المتوقع، مع استثمار يُقدّر بنحو 7.5 مليارات ريال سعودي (قرابة ملياري دولار) لتطوير وتشغيل مطار حلب الدولي، وتأهيل أو إنشاء مطار جديد، إضافة إلى منظومة رادارات تغطي الأجواء السورية، كما تشمل الحزمة تأسيس شركة طيران مشتركة لتعزيز الربط الإقليمي والدولي، ما يعني الجمع بين البنية التحتية والتشغيل؛ ضمن نموذج متكامل يضاعف العائد الاقتصادي.

النتائج المتوقعة

زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات بنسبة كبيرة خلال 2–3 سنوات، إضافة إلى خلق آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وإعادة ربط الاقتصاد السوري بشبكات التجارة والسياحة الإقليمية.

3 مليارات ريال للاتصالات... شبكة ألياف بطول 4500 كم

في قطاع الاتصالات؛ يجري تنفيذ مشروع وطني للألياف الضوئية بطول يتجاوز 4500 كيلومتر، بقيمة تقارب 3 مليارات ريال سعودي، مع إنشاء مراكز بيانات وتحديث البنية الرقمية.

الأثر الاقتصادي المتوقع في 2026

رفع سرعة وكفاءة الإنترنت والخدمات الرقمية، وتمكين التحول الرقمي في القطاعات الحكومية والخاصة، إضافة لجذب استثمارات تكميلية في التكنولوجيا والخدمات.

وتشير المعطيات إلى أن الآثار التشغيلية الأولية ستبدأ بالظهور خلال عام 2026، بعد عام تقريباً من انطلاق تنفيذ الاستثمارات السعودية في سوريا.

الأمن المائي... محطة تحلية بطاقة 1.2 مليون م^3 يومياً

تشمل الاتفاقات إنشاء محطة تحلية مياه بحر بطاقة تقارب 1.2 مليون متر مكعب يومياً، إلى جانب خطوط نقل ومنشآت تشغيلية مرافقة للاتفاقات الاستثمارية السورية.

الانعكاسات المتوقعة

تعزيز الأمن المائي في المدن الساحلية والداخلية، دعم الزراعة والصناعة، وتالياً تقليل الضغط على الموارد المائية التقليدية.

نموذج استثماري مختلف.. بلا ودائع نقدية

تؤكد البيانات أن الاستثمارات السعودية خلال 2025–2026 هي استثمارات رأسمالية مباشرة في أصول إنتاجية، ولا تتضمن ودائع مالية أو دعماً نقدياً مباشراً.

ويعكس ذلك انتقالاً من أدوات مالية قصيرة الأجل إلى بناء أصول ثابتة داخل الاقتصاد السوري؛ بما يخلق أثراً تراكمياً طويل الأمد.

التحدي المؤسسي... العامل الحاسم في الاستدامة

بالرغم من ضخامة الأرقام؛ يبقى نجاح هذه المشاريع مرتبطاً بوجود إطار قانوني ومؤسساتي واضح؛ ينظم الاستثمار؛ ويضمن الشفافية والعدالة الجغرافية في توزيع المشاريع.

الاستثمارات السعودية في سوريا بالسيناريوهات المحتملة:

سيناريو النجاح المؤسسي: إصلاحات قانونية وإدارية تواكب الاستثمار؛ بنمو مستدام واندماج إقليمي أوسع.

سيناريو التعثر الإداري: بطء الإصلاحات «تركز الاستثمارات في مناطق محددة وتباطؤ الأثر التنموي».

سيناريو التوسع الإقليمي: نجاح التجربة من خلال: جذب شركاء عرب إضافيين، وتحول الشراكة إلى نواة تكتل اقتصادي أوسع حول الشراكات السورية السعودية.

مشاريع وإصلاح

إذا نُفذت المشاريع وفق الجداول المعلنة، ومع إصلاح مؤسسي متزامن، فإن 2026 قد يشكل نقطة تحول بنيوية في مسار الاقتصاد السوري؛ عبر الانتقال من مرحلة التعافي الجزئي إلى إعادة بناء قائمة على البنية التحتية الإنتاجية والشراكة طويلة الأجل.

مجالس الأعمال المشتركة...
دور مهم في دعم التعافي الاقتصادي ودمج الاقتصاد الوطني بمحيطه الإقليمي والدولي

مما لا شك فيه أن مراحل ما بعد الأزمات هي من أكثر الفترات تعقيداً في المسار الاقتصادي للدول، إذ تتقاطع فيها تحديات إعادة الإعمار المادي مع إشكاليات أعمق؛ تتعلق بـ: إعادة بناء الثقة، استعادة كفاءة المؤسسات، وإعادة إدماج الاقتصاد الوطني في شبكات التجارة والاستثمار الإقليمية والدولية.

في هذه المرحلة_ بالذات_ لا تكفي السياسات المالية أو النقدية وحدها لإطلاق مسار تعافٍ مستدام؛ بل تبرز الحاجة إلى أدوات مؤسسية وسيطة؛ قادرة على ردم الفجوة بين الدولة والسوق، وبين الداخل والخارج. هنا، تبرز مجالس الأعمال المشتركة كإحدى أهم الآليات غير التقليدية التي يمكن أن تسهم في تحفيز التعافي الاقتصادي، ليس فقط من خلال دورها التنسيقي أو التمثيلي؛ بل عبر تحولها إلى منصات فاعلة لـ: الشراكة الإنتاجية، نقل المعرفة، وبناء المصالح الاقتصادية المتبادلة.

ولو افترضنا جدلاً أن مجالس الأعمال المشتركة - وبعد إعادة تصميم أدوارها ووظائفها- يمكن أن تتحول من أطر بروتوكولية محدودة الأثر إلى أدوات استراتيجية قادرة على إحداث تأثير بنيوي في مسارات التعافي الاقتصادي؛ فكيف يمكننا تصور دور هذه المجالس في دعم تعافي الاقتصادات الخارجة من الأزمات؟ وما دورها في تعزيز الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين، وتهيئة بيئة تعاون مستدامة، وتشجيع المبادرات الاستثمارية المشتركة، ودعم نقل المعرفة والتقنيات الحديثة بالشكل الذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية المختلفة؟.

وما أهميتها كمنصات تربط القطاع الخاص محلياً ودولياً لتعزيز التجارة والاستثمار ونقل الخبرات؟ وما متطلبات تفعيلها في مرحلة ما بعد الأزمات وهل من تحديات تواجهها؟.. هذا ما سنوضحه بالتفصيل.

الإطار النظري

تُعرّف مجالس الأعمال المشتركة بأنها كيانات مؤسسية غير حكومية في الغالب، تنشأ باتفاق بين منظمات قطاع خاص في دولتين أو أكثر، وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية أو متعددة الأطراف، وتستند إلى منطق الشراكة الاقتصادية، حيث يشكل القطاع الخاص الفاعل الرئيس في دفع عجلة التعاون، في مقابل دور تنظيمي وتيسيري تؤديه الحكومات.

نظرياً، تنطلق مجالس الأعمال المشتركة من مقاربات الاقتصاد المؤسسي الجديد، التي تؤكد أهمية المؤسسات في: خفض تكاليف المعاملات، تقليص حالة عدم اليقين، وبناء قواعد مستقرة للتبادل الاقتصادي، كما تتقاطع هذه المجالس مع نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي، التي ترى أن تعميق الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين يسهم في: زيادة الكفاءة الإنتاجية، توسيع الأسواق، وتحفيز الاستثمار.

أداة لدعم التعافي الاقتصادي

تعاني الاقتصادات الوطنية من: ضعف الثقة، تراجع القدرة على جذب الاستثمارات، وتهالك البنية الإنتاجية، وهنا تبرز مجالس الأعمال المشتركة كأداة عملية لمعالجة عدد من هذه الإشكاليات، وهي:

- إعادة بناء الثقة الاقتصادية: تلعب مجالس الأعمال المشتركة دوراً محورياً في إعادة بناء الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب، فمن خلال: اللقاءات الدورية، المنتديات الاستثمارية، وتبادل الزيارات؛ يتم خلق قنوات تواصل مباشرة؛ تقلل من فجوة المعلومات؛ وتساعد على تصحيح الصور النمطية المرتبطة ببيئات ما بعد الأزمات.
- تحفيز الاستثمار المشترك: تسهم هذه المجالس في الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية خلال مرحلة التعافي، مثل: البنية التحتية، الصناعة التحويلية، الطاقة، والزراعة، كما تعمل على تشجيع نماذج الاستثمار المشترك؛ التي تقلل من المخاطر الفردية؛ وتتيح تقاسم الأعباء المالية والتقنية.
- دعم الصادرات وتنويع الأسواق من خلال شبكاتها العابرة للحدود: تساعد مجالس الأعمال المشتركة المنتجين المحليين على: النفاذ إلى أسواق جديدة، تجاوز العوائق غير الجمركية، والتعرف على المعايير الفنية والتنظيمية المطلوبة، ويُعد هذا الدور بالغ الأهمية في الاقتصادات الخارجة من الأزمات، التي تحتاج إلى مصادر سريعة للعملات الأجنبية.

الوظائف الاقتصادية والتنظيمية

تتعدد الوظائف التي تؤديها مجالس الأعمال المشتركة، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة محاور رئيسة:

1. الوظيفة التنسيقية: تعمل المجالس كحلقة وصل بين القطاع الخاص والحكومات، حيث تنقل التحديات التي تواجه المستثمرين ورجال الأعمال، وتقترح سياسات وإصلاحات تسهم في تحسين بيئة الأعمال، وفي هذا الإطار تساهم في مواءمة السياسات الاقتصادية مع احتياجات السوق.

2. الوظيفة المعلوماتية: توفر المجالس قواعد بيانات ومعلومات محدثة بشأن القوانين والأنظمة والفرص الاستثمارية، وهو ما يقلل من تكاليف البحث ويحد من المخاطر المرتبطة باتخاذ القرار الاستثماري.

3. الوظيفة الترويجية وبناء القدرات من خلال المعارض والملتقيات وورش العمل: تسهم المجالس في الترويج للمنتجات الوطنية، وبناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ عبر نقل المعرفة والخبرات الفنية والإدارية.

متطلبات تفعيل المجالس في مرحلة التعافي

لكي تؤدي مجالس الأعمال المشتركة دورها بفاعلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط والمتطلبات، وهي:

أ- إطار قانوني ومؤسسي داعم: يتطلب نجاح هذه المجالس وجود بيئة قانونية مستقرة؛ تضمن حماية حقوق المستثمرين؛ وتوفر آليات واضحة لتسوية النزاعات، كما يستلزم الأمر وضوح العلاقة بين المجالس والجهات الحكومية؛ بما يحفظ استقلاليتها؛ ويعزز في الوقت ذاته قدرتها على التأثير.

ب- تمثيل فعّال وشامل للقطاع الخاص: ينبغي أن تضم المجالس طيفاً واسعاً من الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة، المتوسطة، والاتحادات المهنية، لضمان تمثيل المصالح المتنوعة.

ج- موارد بشرية ومالية كافية: تعاني العديد من مجالس الأعمال من ضعف الموارد، ما يحد من قدرتها على تنفيذ برامجها، لذا، فإن توفير مصادر تمويل مستدامة، وتطوير الكوادر الإدارية، يعدان شرطين أساسيين لتعزيز فعاليتها.

التحديات

تواجه مجالس الأعمال المشتركة عدداً من التحديات بالرغم من الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها، ومن أبرز هذه التحديات:

1- التداخل بين الأدوار الحكومية والخاصة، وما يسببه من إرباك في عملية اتخاذ القرار.

2- ضعف التنسيق بين المجالس المختلفة، ما يؤدي إلى تكرار الجهود وتشتت المبادرات.

3- التأثر بالعوامل السياسية والتقلبات الإقليمية، التي قد تعرقل استمرارية التعاون الاقتصادي.

آفاق التطوير

لتعزيز أثر مجالس الأعمال المشتركة في دعم التعافي الاقتصادي، يمكن تبني مجموعة من السياسات والممارسات، من بينها:

* الانتقال من الدور البروتوكولي إلى الدور التنفيذي، عبر التركيز على مشاريع ملموسة ذات أثر اقتصادي مباشر.

* توظيف التحول الرقمي في عمل المجالس، من خلال إنشاء منصات إلكترونية للتواصل وتبادل المعلومات.

* تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية، للاستفادة من الخبرات والتمويل والدعم الفني.

أداة مؤسسية

بناء على ما تقدم فإن مجالس الأعمال المشتركة تمثل أداة مؤسسية واعدة لدعم مسارات التعافي الاقتصادي في الدول الخارجة من الأزمات؛ فبفضل قدرتها على: ربط القطاع الخاص المحلي بنظرائه الخارجيين، بناء الثقة، وتحفيز الاستثمار والتجارة؛ يمكن لهذه المجالس أن تسهم بفاعلية في إعادة دمج الاقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي والدولي، غير أن تحقيق هذا الدور يبقى مرهوناً بمدى: توافر بيئة قانونية داعمة، وقدرات مؤسسية قادرة على تحويل الإمكانات النظرية إلى نتائج عملية ملموسة.

الاقتصاد في خبر

- وقعت غرفة تجارة دمشق يوم 2026/2/2 اتفاقية توءمة وتعاون مع غرفة تجارة عمّان في الأردن؛ بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

- شارك وزير المالية محمد يسر برنية يوم 2026/2/3 في أعمال المنتدى العاشر للمالية العامة في الدول العربية؛ الذي ينظمه صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي؛ بالشراكة مع وزارة المالية الإماراتية، وذلك ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات 2026 في دبي.

- شارك وفد سوريا برئاسة وزير الاقتصاد والصناعة نضال الشعار يوم 2026/2/4 في فعاليات المؤتمر الدولي الخامس للمركز السعودي للتحكيم التجاري في العاصمة الرياض؛ ضمن أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات.

- وقّعت الشركة السورية للبترول يوم 2026/2/4 في قصر الشعب بدمشق مذكرة تفاهم مع: شركة شيفرون الدولية، وشركة باور إنترناشيونال القابضة لأول حقل بحري في سوريا؛ بهدف الاستثمار والاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية.

- عقد الرئيس أحمد الشرع في قصر الشعب بدمشق جلسة يوم 2026/2/4 مع ممثلين عن شركتي شيفرون الدولية وباور إنترناشيونال القطرية القابضة، بحضور: وزير الخارجية والمغتربين أسعد حسن الشيباني، ووزير الطاقة محمد البشير، والرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول يوسف القبلاوي.

- وقعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والحكومة الألمانية، وبالتعاون مع بنك التنمية الألماني (KfW)، يوم 2026/2/5، اتفاقية تعاون قدمت بموجبها الوزارة منحة بقيمة 15 مليون يورو لتحسين الوصول إلى خدمات مياه وإصحاح بيئي مأمونة وموثوقة ومستدامة للأطفال والمجتمعات في سوريا.

- أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين يوم 2026/2/5 عن توقيع اتفاقية تعاون في العاصمة التشيكية براغ بين: المعهد الدبلوماسي في سوريا، والأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية في جمهورية التشيك.

- أصدر وزير الاقتصاد والصناعة نضال الشعار يوم 2026/2/6 قراراً يقضي بتشكيل مجلس الأعمال السوري السعودي عن الجانب السوري في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي.

- أعلنت وزارة النقل الأردنية يوم 2026/2/7 عن استئناف حركة مرور الشاحنات الأردنية باتجاه تركيا عبر الأراضي السورية؛ في خطوة تعيد فتح آفاق أوسع أمام الصادرات الأردنية نحو الأسواق التركية والأوروبية.

- توقيع عقود استراتيجية بين سوريا والسعودية يوم 2026/2/7 في قصر الشعب بدمشق في مجالات: الطيران، الاتصالات، البنية التحتية، المياه، والتطوير العقاري.

- قفز سهم شركة طيران ناس السعودية يوم 2026/2/8 بنسبة 5.7 % ليصل إلى 64.45 ريالاً للسهم، بعد إعلان الشركة عن مشروع مشترك مع الهيئة العامة للطيران المدني السوري لإنشاء شركة طيران باسم "ناس سوريا".

- وقعت الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية (SCS)، وجمعية المعلوماتية المهنية في لبنان (PCA) يوم 2026/2/8 ، مذكرة تفاهم وتعاون استراتيجية لتعزيز الشراكة التقنية والرقمية، وذلك خلال ملتقى رجال الأعمال السوري اللبناني في فندق البوابات السبع بدمشق.

- وقّع القائم بأعمال السفارة اليابانية في دمشق أكيهيرو تسوجي، والممثل المقيم بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا (UNDP) محمد صديق مضوّي يوم 2026/2/10 ، المذكرات الخاصة بالمنحة اليابانية المقدّمة لسوريا، والبالغة نحو 12.4 مليون دولار لتنفيذ مشروع تعزيز استقرار إمدادات الطاقة في المناطق المتضررة.

- أعلنت الخطوط الجوية السورية في بيان يوم 2026/2/10 عن بدء تنفيذ خطة شاملة لإعادة تأهيل أسطولها ورفع مستوى التشغيل، بعدما كان على وشك التوقف نتيجة أسطول شبه مُعطّل منذ أكثر من 12 عاماً.

- وقّعت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات يوم 2026/2/11 مذكرة تعاون مع شركة "ماستر كارد" الشرق الأوسط وإفريقيا، بهدف تعزيز البنية التحتية الرقمية والمالية، وذلك في فندق "غولدن مزة" بدمشق.

- وقعت وزارة الطاقة يوم 2026/2/11 اتفاقية "مشروع الطاقة الريحية" مع شركة "مارف إينرجي" لتوليد 700 ميغاواط من الكهرباء في سوريا.

- وقّعت سوريا والأردن يوم 2026/2/11 في العاصمة الأردنية عمّان اتفاقية لخدمات النقل الجوي، والتي تُعد تحديثاً لاتفاقية النقل الجوي الموقعة بين البلدين بتاريخ 21 نيسان 1976.

- وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وحكومتا إيطاليا والنرويج يوم 2026/2/11 اتفاقيةً بقيمة 10.7 ملايين دولار أميركي لمشروع إعادة تأهيل محطة دير علي لتوليد الطاقة الكهربائية في ريف دمشق.

- وقعت نقابة المهندسين الزراعيين في سوريا اليوم 2026/2/11 مذكرة تفاهم مع جمعية "أصدقاء جايكا" اليابانية في سوريا؛ تهدف لتوظيف نتائج البحث العلمي الزراعي والتقانات الحديثة في خدمة: التنمية الريفية، تعزيز الأمن الغذائي، وإعداد المهندسين الزراعيين لسوق العمل ورفع كفاءتهم.

- عقد حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية يوم 2026/2/12 اجتماعاً مع وفد من شركة ماستركارد، وذلك في إطار متابعة المذكرة التي وقعها المصرف مع الشركة قبل أكثر من أربعة أشهر.

- وقع اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة التجارة والصناعة في أوزبكستان يوم 2026/2/12 مذكرة تفاهم في العاصمة طشقند؛ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع العلاقات التجارية بين مجتمع الأعمال في البلدين.

- نظمت شركة فيزا "Visa" يوم 2026/2/13 ورشتي عمل في سوريا في إطار: دعم جهود تطوير خدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز جاهزية القطاع المصرفي للتحول نحو المدفوعات الرقمية.

- وقعت غرفة تجارة وصناعة طرطوس مذكرة توءمة مع غرفة تجارة وصناعة بخارى يوم 2026/2/14 في العاصمة الأوزبكية طشقند؛ تنص على تعزيز التعاون في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار.

- وقع وزير المالية محمد يسر برنية يوم 2026/2/15 في فندق الفورسيزون بدمشق اتفاقية إطارية مع الرئيس التنفيذي لشركة "علم" السعودية محمد العمير لـ: دعم رقمنة العمليات المالية، وتطوير القطاع المالي في سوريا؛ بحضور السفير السعودي بدمشق فيصل بن السعود المجفل.

- أطلقت وزارة الزراعة يوم 2026/2/16 استراتيجيتها الوطنية (2026–2030)؛ في خطوة ترسم خارطة طريق متكاملة لتمكين القطاع الزراعي من استعادة دوره الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي.

- وقعت المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء يوم 2026/2/16 مذكرة تفاهم مع شركة محمد أحمد الحرفي السعودية للمقاولات لتنفيذ مشروع طاقة شمسية بقدرة 210 ميغاواطات مدعوم بطاقة تخزين بطاريات بقدرة 827 ميغاواطاً/ ساعة.

- أعلن المركز الوطني لبحوث الطاقة يوم 2026/2/16 إطلاق المشروع السوري الألماني في مجال كفاءة الطاقة في الأبنية، وذلك في قاعة المؤتمرات في مبنى الإدارة العامة للكهرباء بدمشق.

- أقامت شركة "علم" السعودية يوم 2026/2/16 في فندق البوابات السبع بدمشق فعالية تقنية متخصصة تحت عنوان "يوم علم"، وذلك في خطوة تهدف إلى: دعم مسارات التحول الرقمي، وتطوير الأداء المؤسسي في سوريا عبر الحلول التقنية المبتكرة.

- وقعت نقابة الأطباء البيطريين في سوريا يوم 2026/2/19 اتفاقية عمل مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"؛ بهدف دعم مربي الثروة الحيوانية في عدد من المحافظات السورية.

- افتتح محافظ إدلب محمد عبد الرحمن يوم 2026/2/23 فرع المصرف التجاري السوري في مدينة إدلب، في خطوةٍ تهدف إلى: تعزيز الواقع المصرفي، وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين.

- أطلقت وزارة الاقتصاد والصناعة يوم 2026/2/23 مسار التخطيط الاستراتيجي للهيئة العربية السورية للمواصفات والمقاييس؛ بهدف تطوير منظومة التقييس والقياس وتقييم المطابقة، وذلك بإشراف لجنة التخطيط الاستراتيجي في الوزارة.

- انطلقت يوم 2026/2/23 الأعمال التحضيرية لإقامة النسخة الثانية من المعرض والمؤتمر الدولي، للتطوير العقاري وشركات الهندسة والإنشاءات «آيريكس 2026»، الذي ستنظمه الشبكة التقنية للأعمال والفعاليات في الفترة 6-8 آب المقبل على أرض مدينة المعارض بدمشق.

- أكد صندوق النقد الدولي يوم 2026/2/25 التزامه بمواصلة دعم الحكومة السورية في جهودها الرامية لإعادة تأهيل الاقتصاد وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الرئيسة.

- أعلنت الخطوط الجوية السورية يوم 2026/2/28 تعليق كل رحلاتها الجوية من وإلى مطاري دمشق وحلب الدوليين حتى إشعار آخر.

- أصدر حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية يوم 2026/3/2 قراراً بتمديد مهلة الاستبدال ستين يوماً اعتباراً من تاريخ /1/ نيسان القادم 2026.

- وقّعت الهيئة العامة للثروة السمكية التابعة لوزارة الزراعة يوم 2026/3/3 مذكرة تفاهم مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد»؛ بهدف تطوير قطاع الثروة السمكية في سوريا.

- أطلقت وزارة الزراعة يوم 2026/3/3 المنصة الوطنية لإحصاء الثروة الحيوانية في البلاد؛ بهدف الوصول لإحصاء دقيق واعتماد نهج التحول الرقمي.

- وقعت وزارة الاقتصاد والصناعة يوم 2026/3/5 مذكرة تفاهم مع شركة "كينغدوم ديزاين" السعودية؛ بهدف إعادة إحياء الصناعات النسيجية في سوريا، وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني.

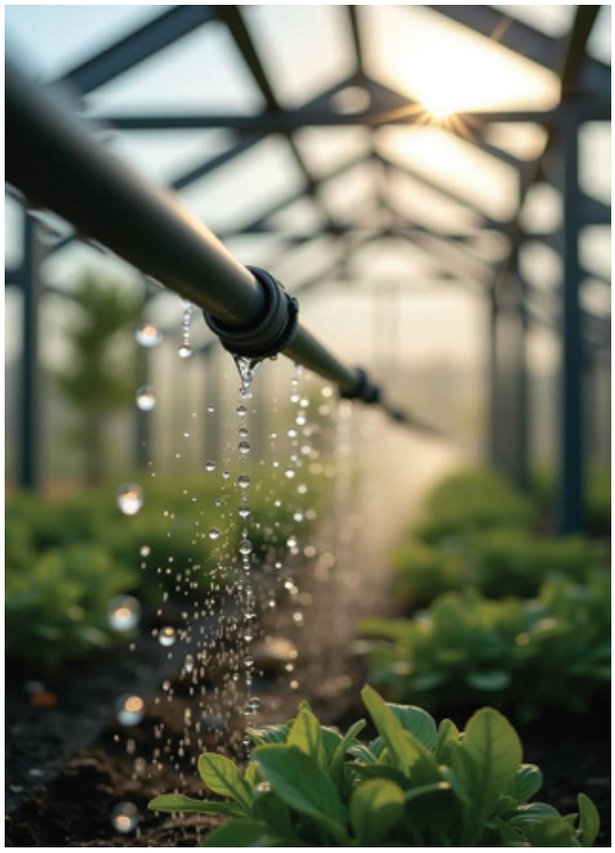

الحوكمة المائية والزراعة في الوطن العربي.. قيد بنيوي عابر للحدود

العالم الاقتصادي

لا يمكن فهم مسار السياسات الزراعية السورية، ولا العربية عموماً، بمعزل عن الإطار المائي الإقليمي الذي يشكّل قيداً بنيوياً حاكماً، فالوطن العربي الذي يمتد على نحو 13.5 مليون كم²، يضم قرابة 460–470 مليون نسمة عام 2026، أي ما يعادل نحو 5.5–6 % من سكان العالم، ومع ذلك لا يمتلك سوى نحو 0.7 % من المياه السطحية الجارية على المستوى العالمي، ويبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من المياه حوالي 480 - 580 متراً مكعباً سنوياً بحلول عام 2024، وهو ما يقل كثيراً عن خط الفقر المائي العالمي (1000 م³/سنة)، مقارنة بمتوسط عالمي يتجاوز 7000م³، مع وصول عدد من الدول العربية إلى مستويات فقر مائي حاد تقل عن 500 م³ للفرد سنوياً.

يضم الوطن العربي قرابة 50 نهراً دائماً وموسمياً، أبرزها: النيل، دجلة، الفرات، العاصي، الأردن، السنغال، جوبا، وشبيلي، غير أن الإشكالية المركزية لا تكمن في عدد الأنهار؛ بل في طبيعتها العابرة للحدود، إذ تعتمد أغلبية الموارد المائية السطحية العربية على منابع تقع خارج الإقليم العربي، ما يجعل تدفقاتها خاضعة لسياسات دول المنبع؛ في ظل غياب اتفاقيات ملزمة وعادلة لـتقاسم المياه، وضعف الموقف التفاوضي العربي الجماعي.

هذه الهشاشة البنيوية تُفاقم اختلالات داخلية في الحوكمة المائية؛ فالزراعة تستهلك نحو 80–85% من الموارد المائية العربية، مقارنة بمتوسط عالمي يقارب 70%، مع اعتماد واسع على أساليب ري تقليدية لا تتجاوز كفاءتها 35–40%، مقابل 60–70% عالمياً، ويؤدي ذلك إلى: استنزاف الأحواض المائية، تراجع نوعية المياه بفعل التلوث (الزراعي والصناعي والصحي)، وارتفاع الملوحة في العديد من الأحواض المغلقة وشبه المغلقة.

في هذا السياق؛ لا تُعد أزمة المياه العربية أزمة ندرة طبيعية فحسب؛ بل أزمة حوكمة بامتياز، ناتجة عن: إدارة قطاعية مجزأة، تغليب الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل، وفصل السياسات الزراعية عن الميزان المائي الحقيقي، وقد جعل هذا النمط الزراعة العربية شديدة الهشاشة أمام الصدمات المناخية والجيوسياسية؛ ولاسيما في ظل: تغيّر المناخ، وتصاعد النزاعات على الأنهار المشتركة.

وتشير المعالجة العلمية للأزمة إلى ضرورة الانتقال نحو إدارة متكاملة للموارد المائية؛ تقوم على: تحسين كفاءة الاستخدام، التوسع في الري الحديث؛ بما يتيح توفير 30–40% من المياه، تعميم إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة والصناعة، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي، وبناء موقف تفاوضي جماعي في إدارة الأحواض العابرة للحدود.

ومن دون هذا التحول في الحوكمة؛ ستبقى السياسات الزراعية العربية أسيرة قيود مائية مُدارة بشكل سيئ، بما يقوّض أي إمكانية حقيقية لتحقيق أمن غذائي مستدام.

المياه كشرط حكم وتنمية

تمثل الموارد المائية أحد الشروط البنيوية الحاكمة لمسار السياسات الزراعية في الوطن العربي، وليس مجرد عامل تقني مساعد، ففي إقليم جاف وشبه جاف؛ تتقاطع الندرة الطبيعية مع خيارات سياسية ومؤسسية؛ عمّقت هشاشة الإدارة المائية؛ وحوّلت المياه من مورد للتنمية إلى أداة للصراع والضبط وإعادة إنتاج الاختلالات الزراعية.

الإطار الجغرافي والخصائص الطبيعية

يمتد الوطن العربي على مساحة تقارب 13.5 مليون كم²، ضمن نطاقات مناخية تتسم بـ: قلة الأمطار، ارتفاع معدلات التبخر، وعدم انتظام الهطول، وبالرغم من: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وتعدد المسطحات المائية المحيطة؛ فإن هذه الخصائص تحدّ بنيوياً من القدرة الطبيعية على تجدد الموارد المائية، ما يجعل أي سياسة زراعية توسعية، غير مرتبطة بالميزان المائي، عرضةً للفشل البنيوي.

واقع الموارد المائية التقليدية

تعتمد الموارد المائية العربية أساساً على: الأمطار غير المنتظمة، المياه السطحية المحدودة، والمياه الجوفية التي تشكل المخزون الاستراتيجي الأهم؛ غير أن نسبة كبيرة من الهطول المطري تُفقد بـ: التبخر، والجريان غير المستغل، بينما تعرضت المياه الجوفية لاستنزاف مفرط، خصوصاً في القطاع الزراعي؛ ما أدى إلى تراجع مناسيبها وتدهور نوعيتها.

الأنهار.. المورد الحساس سياسياً

يضم الوطن العربي نحو خمسين نهراً دائماً وموسمياً، أبرزها: النيل، دجلة، والفرات، إلا أن حصة الوطن العربي من المياه السطحية الجارية لا تتجاوز 0.7 % من الإجمالي العالمي، وهي نسبة متدنية جداً إذا ما قورنت باتساع رقعته الجغرافية، إذ تمتد مساحة الوطن العربي على نحو 13–14 مليون كيلومتر مربع، أي ما يقارب 10% من مساحة اليابسة في العالم، ما يكشف فجوة حادة بين الامتداد الجغرافي وحجم الموارد المائية المتاحة.

وتكمن الإشكالية الأساسية في أن معظم هذه الأنهار عابرة للحدود، وتعتمد على منابع خارج الإقليم العربي؛ ما يجعل الأمن المائي العربي رهينة لسياسات دول المنبع، في ظل: غياب اتفاقيات ملزمة وشاملة، وضعف التنسيق العربي؛ الأمر الذي يحوّل الأنهار من مورد طبيعي مشترك إلى عامل ضغط جيوسياسي دائم.

المياه غير التقليدية.. حلول جزئية

دفعت الندرة المائية العديد من الدول العربية إلى: التوسع في تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية لهذه الخيارات، فإنها بقيت: مكلفة مالياً، محدودة الأثر في الزراعة، ولم تُدمج ضمن رؤية شاملة لإدارة الطلب المائي أو إعادة هيكلة السياسات الزراعية.

استخدام المياه والقطاع الزراعي

يستهلك القطاع الزراعي نحو 80– 85% من الموارد المائية العربية، مقارنة بمتوسط عالمي يقارب 70%، مع اعتماد واسع على أساليب ري تقليدية لا تتجاوز كفاءتها 35– 40%، مقابل 60– 70% عالمياً، ويعكس ذلك نموذجاً إنتاجياً؛ يركز على التوسع الكمي بدل تعظيم الإنتاجية المائية؛ ويكشف خللاً مؤسسياً في ربط الزراعة بالقيود البيئية.

استخدام المياه في القطاع الصناعي

تستحوذ الصناعة في الوطن العربي على حصة أقل من الاستخدام المائي مقارنة بالزراعة، إلا أن أهميتها النوعية آخذة في التزايد مع التوسع الصناعي والتحول العمراني، وتُستخدم المياه في (الصناعات التحويلية والطاقة والتبريد)، على الأغلب، من دون معايير صارمة للكفاءة أو إعادة التدوير، وبالمقارنة مع المتوسط العالمي؛ لا تزال كفاءة استخدام المياه الصناعية في العديد من الدول العربية منخفضة، نتيجة: ضعف التشريعات البيئية، وغياب الحوافز للاستثمار في تقنيات الإنتاج الأنظف؛ ما يزيد الضغط على الموارد العذبة؛ ويؤدي إلى تلوث مصادر المياه السطحية والجوفية.

الاستخدام المنزلي والخدمي

يمثّل الاستخدام المنزلي والخدمي في الوطن العربي نحو 7– 10% من إجمالي الاستهلاك المائي، وهي نسبة أدنى من حصة الزراعة، لكنها تشهد نمواً متسارعاً بفعل: التحضر السريع، ارتفاع معدلات الاستهلاك الفردي، وتوسع الأنشطة السياحية والخدمية.

وفي العديد من المدن العربية، يؤدي: ضعف شبكات التوزيع، وارتفاع الفاقد المائي الحضري؛ الذي يتجاوز في بعض الحالات (30– 40%)، إلى هدر كميات كبيرة من المياه؛ ما يفاقم فجوة العرض والطلب؛ ويحوّل الاستهلاك الحضري إلى عامل ضغط متزايد على الموارد المائية المحدودة.

الآفاق المستقبلية والحوكمة

تؤكد المعالجة العلمية أن تجاوز أزمة المياه والزراعة في الوطن العربي يتطلب انتقالاً جذرياً نحو الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وربط السياسات الزراعية بالإنتاجية المائية لا بالإنتاج الاسمي، والتوسع في الري الحديث وإعادة استخدام المياه المعالجة، إلى جانب بناء دبلوماسية مائية عربية فاعلة لإدارة الأحواض المشتركة.

المياه العربية

يُظهر هذا المسار أن أزمة المياه العربية - ولا سيما أزمة الأنهار- ليست نتاج الندرة الطبيعية وحدها؛ بل نتيجة مباشرة لـ: اختلالات الحوكمة، وتسييس الموارد؛ ومن دون إعادة تأسيس العلاقة بين المياه والزراعة على أسس علمية ومؤسسية؛ ستبقى العقود الزراعية العربية أسيرة أنماط غير مستدامة تعيد إنتاج الهشاشة بدل تجاوزها.

من النفط إلى الابتكار..
كيف تعيد السعودية صياغة موقعها في الاقتصاد العالمي الجديد؟

العالم الاقتصادي

لم يعد الاقتصاد العالمي يُدار وفق المنطق التقليدي القائم على الموارد الخام أو الثقل الجغرافي وحدهما، بل أصبح محكوماً بمعادلة أكثر تعقيداً تتقاطع فيها: التكنولوجيا، الاستدامة، الحوكمة، والقدرة على صناعة ابتكار طويل الأمد، وفي خضم هذا التحول البنيوي؛ برزت المملكة العربية السعودية بوصفها فاعلاً يعيد تعريف موقعه ودوره لا باعتباره مورّداً للطاقة فحسب، بل كقوة صاعدة تسهم في هندسة ملامح الاقتصاد العالمي الجديد؛ اقتصاد تُقاس فيه القيمة بعمق الابتكار التنموي والمعرفي والاجتماعي الذي يخلّفه.

تحوّل في الفلسفة الاقتصادية

على مدى عقود، ارتبط اسم السعودية بالنفط؛ بوصفه المحرّك الرئيس لاقتصادها؛ ومصدر ثقلها الجيوسياسي، غير أن العقد الأخير شهد تحوّلاً جوهرياً في الفلسفة الاقتصادية للدولة؛ انتقلت فيه من نموذج يعتمد على الريع إلى نموذج أكثر تنوعاً وشمولاً، ولم يكن هذا التحول شكلياً أو استجابة ظرفية، بل تأسس على رؤية استراتيجية طويلة الأمد؛ أعادت طرح سؤال جوهري: كيف يمكن للاقتصاد أن يصنع أثراً يتجاوز حدود الأرقام والمؤشرات المالية؟

جاءت الإجابة عبر إعادة تعريف مفهوم النمو ذاته، فبدلاً من التركيز الحصري على الناتج المحلي الإجمالي، بات الاهتمام موجهاً نحو: جودة النمو، قدرته على إيجاد فرص العمل، نقل المعرفة، تعزيز الابتكار، وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تبلور مفهوم «اقتصاد الأثر» باعتباره الإطار الناظم للمرحلة الاقتصادية الجديدة.

من الاستثمار إلى هندسة الابتكار

يقوم الاستثمار في صيغته التقليدية على ضخ رؤوس الأموال بهدف تحقيق عوائد مالية، أما في النموذج الذي تتبناه السعودية اليوم، فيُنظر إلى الاستثمار بوصفه أداة لهندسة الابتكار؛ لم يعد السؤال الأساسي: كم سنربح؟ بل: ما الذي سيتغير؟ وما القيمة المضافة التي سيتركها هذا المشروع على الاقتصاد والمجتمع والإنسان؟

وقد انعكس هذا التحول بوضوح في طبيعة المشاريع الكبرى التي أُطلقت خلال السنوات الأخيرة، والتي لم تُصمَّم لتكون مجدية مالياً فحسب، بل لتعمل كمنصات اختبار لنماذج اقتصادية جديدة؛ نماذج تمزج بين: التكنولوجيا المتقدمة، الاستدامة، نقل المعرفة، توطين الصناعات، وبناء سلاسل قيمة محلية مندمجة في الاقتصاد العالمي.

الذكاء التشغيلي بوصفه ركيزة جديدة

يُعد «الذكاء التشغيلي» أحد المفاهيم المحورية في هذا التحول، وهو مفهوم يتجاوز الذكاء الاصطناعي بمعناه التقني الضيق، ليشمل قدرة المؤسسات والدول على: توظيف البيانات، التحليل المتقدم، وصنع القرار القائم على المعرفة في الزمن الحقيقي.

في الاقتصاد العالمي الجديد، لم تعد الميزة التنافسية حكراً على من يمتلك الموارد، بل على من يحسن إدارتها وتشغيلها بكفاءة، ومن خلال استثمارات واسعة في: البنية الرقمية، الحوكمة الذكية، وبناء القدرات البشرية، تسعى السعودية إلى ترسيخ هذا النوع من الذكاء بوصفه عاملاً حاسماً في تعزيز قدرتها على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

إعادة تموضع في سلاسل القيمة العالمية

يتمثل أحد أبرز ملامح التحول الاقتصادي السعودي في السعي إلى الانتقال من موقع «المُصدِّر» إلى موقع «الشريك» داخل سلاسل القيمة العالمية. فبدلاً من الاكتفاء بتوريد المواد الخام أو استيراد المنتجات النهائية، تعمل المملكة على توطين مراحل متقدمة من سلاسل الإنتاج، سواء في مجالات الطاقة المتجددة، أو الصناعات التحويلية، أو التكنولوجيا، أو الاقتصاد الرقمي.

ولا يقتصر أثر هذا التوجه على تعزيز القيمة المضافة محلياً، بل يمنح الاقتصاد السعودي مرونة أعلى في مواجهة التقلبات العالمية، ويؤهله ليكون عقدة مركزية في شبكات الإنتاج والتجارة الدولية، وهو ما يفسر التركيز المتزايد على جذب الاستثمارات النوعية، وليس فقط الكبيرة من حيث الحجم.

الاستدامة كأداة تنافسية

في عالم باتت فيه القضايا البيئية في صميم القرار الاقتصادي، لم تعد الاستدامة خياراً أخلاقياً فحسب، بل أداة تنافسية بامتياز.

والسعودية، التي صُنِّفت تقليدياً ضمن الاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري، تعمل اليوم على إعادة صياغة هذه الصورة من خلال مشاريع كبرى في مجالات: الطاقة النظيفة، الاقتصاد الدائري للكربون، وحماية البيئة.

اللافت في هذا السياق أن الاستدامة لا تُطرح بوصفها قطيعة مع الماضي، بل بوصفها امتداداً وتطوراً طبيعياً له، فبدلاً من التخلي عن دورها في أسواق الطاقة العالمية، تسعى المملكة إلى قيادتها نحو نموذج أكثر كفاءة ونظافة، مستندة إلى خبرتها الطويلة وبنيتها التحتية المتقدمة.

الإنسان في قلب المعادلة

على الرغم من الطابع التقني والاستثماري للتحولات الجارية، يظل الإنسان في صلب المشروع الاقتصادي السعودي، فبناء اقتصاد قائم على الأثر يتطلب رأس مال بشرياً قادراً على: الابتكار، التكيف، والتعلّم المستمر.

ومن هنا، جاء التركيز الواضح على: تطوير التعليم، تعزيز برامج التدريب، تمكين الشباب، وفتح المجال أمام مشاركة أوسع للمرأة في سوق العمل.

هذه التحولات الاجتماعية ليست منفصلة عن المشروع الاقتصادي، بل تشكل أحد أعمدته الأساسية، إذ إن اقتصاد المعرفة لا يُبنى بالبنية التحتية وحدها، بل بالعقول التي تديرها وتطوّرها.

دور متنامٍ في الحوكمة الاقتصادية العالمية

يترافق هذا التحول الداخلي مع تصاعد في الدور الخارجي للسعودية ضمن منصات الحوكمة الاقتصادية العالمية، فلم تعد المملكة حاضرة بوصفها مشاركاً تقليدياً، بل باتت تطرح رؤى ومبادرات تتصل بمستقبل النمو، والاستدامة، وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي.

ويعكس هذا الدور ثقة متزايدة في النموذج الاقتصادي الذي تتبناه، ورغبة واضحة في المساهمة في صياغة قواعد اللعبة الجديدة، لا الاكتفاء بالتكيّف معها، كما يعكس إدراكاً بأن تشابك الاقتصاد العالمي يجعل من التعاون متعدد الأطراف ضرورةً استراتيجيةً لا خياراً ثانوياً.

التحديات وحدود التحول

على الرغم من هذا الزخم، لا يخلو المسار من تحديات حقيقية، فالانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة يتطلب زمناً، واستثمارات ضخمة، وقدرة عالية على إدارة التغيير المؤسسي والاجتماعي، كما أن المنافسة العالمية في مجالات التكنولوجيا والابتكار شديدة، وتفرض سباقاً دائماً مع الزمن. إضافة إلى ذلك، يظل تحقيق التوازن بين الطموح الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والثقافي تحدياً قائماً، يستدعي سياسات دقيقة وحوكمة فعّالة، غير أن ما يميز التجربة السعودية هو: وضوح الاتجاه، تدرّج التنفيذ، والقدرة على مراجعة المسار وتصحيحه عند الحاجة، مع تعزيز الشفافية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتحفيز البحث العلمي، وبناء شراكات استراتيجية مستدامة، تدعم مرونة الاقتصاد وتعمق أثر الإصلاحات على الأمد الطويل، وترسخ ثقة المجتمع وتدعم استدامة التحول الوطني الشامل.

نحو اقتصاد يصنع المعنى لا الأرقام فقط

في المحصلة، لا تسعى السعودية إلى تنويع اقتصادها فحسب، بل إلى إعادة تعريف معنى النجاح الاقتصادي ذاته؛ نجاح يُقاس بقدرته على: صناعة الأثر، بناء المستقبل، والمساهمة في معالجة التحديات العالمية؛ لا بالاكتفاء بتراكم الثروة، بما يعزز مكانتها كمحرك إقليمي للابتكار والاستدامة، ويرسخ شراكات دولية قائمة على تبادل المعرفة، ويحفز طاقات الشباب، ويدعم اقتصاداً مرناً قادراً على التكيف مع التحولات التقنية والبيئية المتسارعة بثقة وكفاءة ومسؤولية، ويؤسس لثقافة إنتاج تعلي قيمة الإنسان أولاً قبل الربح. وإذا كُتب لهذا التحول الاستمرار والنجاح، فقد تشكل التجربة السعودية نموذجاً يُحتذى لدول أخرى تطمح إلى الانتقال من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعنى؛ اقتصاد لا يكتفي بالسؤال: ماذا نملك؟ بل يطرح السؤال الأعمق: ماذا نضيف إلى العالم؟

«كريسبر» والأمن الغذائي في مصر..
من خيار بحثي إلى ضرورة استراتيجية

لم يعد الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية قضيةً تنمويةً تقليديةً، بل تحوّل إلى مسألة سيادية ترتبط مباشرة بالأمن القومي والاستقرار الاجتماعي؛ فمع تجاوز عدد السكان 105 ملايين نسمة؛ وتراجع نصيب الفرد من المياه إلى أقل من 560 م³ سنوياً، أصبحت البلاد تعتمد على الاستيراد لتأمين نحو 40 – 45% من احتياجاتها الغذائية من السعرات الحرارية.

وتتجلى الأزمة بصورة أوضح في المحاصيل الاستراتيجية، إذ يبلغ الطلب السنوي على القمح نحو 20–21 مليون طن مقابل إنتاج محلي لا يتجاوز 9–10 ملايين طن، ما يفرض فجوة استيراد تتراوح بين 50 و 55%، بينما تتجاوز فجوة الذرة الصفراء المستخدمة في الأعلاف 60%، وتعتمد مصر على الاستيراد لتأمين نحو 90% من الزيوت النباتية.

في هذا السياق، لم يعد التوسع الأفقي القائم على استصلاح مزيد من الأراضي خياراً قابلاً للاستدامة، بل باتت المعركة الحقيقية تدور حول: رفع الإنتاجية النوعية، وكفاءة استخدام المياه ضمن الحدود البيئية القائمة، وهو ما يضع التكنولوجيا الحيوية الحديثة، وعلى رأسها تقنية تحرير الجينات «كريسبر»، في قلب معادلة الأمن الغذائي.

أزمة متعددة الأبعاد

تعتمد الزراعة في مصر تاريخياً على نهر النيل، لكن حصة المياه الثابتة لم تعد كافية لتلبية الطلب المتزايد، وفي الوقت ذاته، تتعرض دلتا النيل لضغوط بيئية متصاعدة، من تملح التربة إلى ارتفاع منسوب البحر، بينما تؤدي موجات الحر غير المنتظمة إلى تقلب الإنتاجية الزراعية، وهذه العوامل مجتمعة تجعل نموذج التوسع الأفقي التقليدي؛ القائم على استصلاح المزيد من الأراضي، أقل جدوى وأكثر تكلفة.

أمام هذا الواقع، يصبح "التكثيف الذكي" خياراً استراتيجياً لا مفر منه (إنتاج محصول أعلى جودة وكماً باستخدام كميات أقل من المياه والأسمدة والمبيدات)، وهنا يظهر دور التقنيات الجزيئية الحديثة التي تسمح بالتدخل الدقيق في الصفات الوراثية للنباتات، بدلاً من الاعتماد على التحسين التقليدي البطيء.

ما الذي يميز «كريسبر»؟

على عكس التعديل الوراثي الكلاسيكي، الذي يقوم غالباً على إدخال جينات من كائنات أخرى، تعتمد تقنية «كريسبر» على تحرير الجينوم نفسه، يمكن تشبيه الأمر بعملية تدقيق لغوي متقدمة داخل الشيفرة الوراثية للنبات، حيث يتم تعطيل جين غير مرغوب فيه، أو تحسين وظيفة جين موجود بالفعل، من دون إضافة مادة وراثية غريبة.

هذا الفارق الجوهري ليس تقنياً فقط؛ بل اجتماعي وسياسي أيضاً، فجزء كبير من الجدل الشعبي بشأن المحاصيل المعدلة وراثياً ارتبط بالخوف من "الكائنات الهجينة" أو التأثيرات الصحية غير المعروفة، أما «كريسبر»، فيقدَّم بوصفه تدخلاً أكثر طبيعية ودقة، يستند إلى آليات إصلاح موجودة أصلاً في الخلية.

تطبيقات واعدة في السياق المصري

تكمن أهمية «كريسبر» في قدرتها على معالجة مشكلات زراعية محددة تعانيها مصر منذ عقود؛ فبدلاً من تطوير أصناف عامة قد لا تناسب الظروف المحلية، تسمح هذه التقنية بتصميم حلول وراثية تستجيب مباشرة للتحديات البيئية المصرية.

في حالة القمح، على سبيل المثال، يمثل استهلاك المياه أحد أكبر القيود، إذ إن تحرير جينات مرتبطة بعملية النتح يمكن أن يؤدي إلى نباتات تحافظ على إنتاجيتها مع استهلاك أقل للمياه، وهو ما ينعكس مباشرة على الميزان المائي الوطني، أما في الأرز، الذي يُعد محصولاً استراتيجياً وحساساً للأمراض الفطرية، فيمكن لتعطيل مستقبلات خلوية معينة أن يقلل من الإصابة بالأمراض، وتالياً من الاعتماد على المبيدات الكيميائية، حتى المحاصيل البستانية، مثل: الطماطم والخضراوات عالية القيمة، يمكن تكييفها لتحمل الملوحة المتزايدة في التربة، ما يفتح المجال لاستغلال أراضٍ كانت تُعد هامشية أو غير صالحة للزراعة.

من المختبر إلى الحقل.. فجوة التطبيق

بالرغم من هذه الإمكانات يظل التحدي الأكبر هو الانتقال من النجاح المخبري إلى التأثير الفعلي في الحقول؛ فالعلم وحده لا يكفي ما لم ترافقه منظومة متكاملة؛ تشمل: التشريعات، البنية التحتية، التمويل، والتواصل المجتمعي، فهناك دول نامية عديدة تعاني من «فجوة التحويل»، حيث تتراكم الأبحاث في الأدراج من دون أن تتحول إلى منتجات تجارية أو أصناف معتمدة، وفي مصر يتطلب تجاوز هذه الفجوة: تحديث منظومة تسجيل الأصناف الزراعية، بناء شراكات حقيقية بين مراكز البحث والقطاع الخاص، وتوفير حوافز استثمارية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الحيوية.

الإطار التشريعي والثقة المجتمعية

لا يقل البعد القانوني أهمية عن البعد العلمي؛ فالتعامل مع تقنيات تحرير الجينات يتطلب تشريعات دقيقة؛ توازن بين تشجيع الابتكار وضمان السلامة الحيوية، كما أن غياب إطار قانوني واضح قد يؤدي إلى تعطيل المشروعات البحثية أو إثارة مخاوف غير مبررة لدى الرأي العام.

في هذا السياق تلعب الشفافية دوراً محورياً؛ فبناء الثقة مع المزارعين والمستهلكين يستدعي خطاباً علمياً مبسطاً؛ يشرح: ماهية التقنية، فوائدها، وحدودها، من دون تهوين أو تهويل، لأن التكنولوجيا، مهما بلغت دقتها، لن تنجح إذا واجهت رفضاً مجتمعياً واسعاً.

البعد الاقتصادي والسيادي

يمتد أثر «كريسبر» إلى ما هو أبعد من زيادة الإنتاجية؛ فامتلاك القدرة المحلية على تطوير أصناف محسنة وراثياً يعني تقليص الاعتماد على استيراد البذور والتقنيات الأجنبية، وهو ما يعزز مفهوم "السيادة التكنولوجية".

في عالم تتزايد فيه المنافسة على الموارد؛ تصبح المعرفة العلمية أحد أهم مصادر القوة، كما أن تطوير قطاع وطني لتحرير الجينوم يمكن أن: يخلق فرص عمل عالية القيمة، يشجع على عودة الكفاءات العلمية المهاجرة، ويضع مصر في موقع متقدم ضمن خريطة الابتكار الزراعي في المنطقة.

المخاطر والحدود الواقعية

على الرغم من كل ما سبق؛ من الضروري التعامل مع «كريسبر» بواقعية علمية، فهي ليست حلاً سحرياً لكل مشكلات الزراعة، ولا يمكنها تعويض سوء الإدارة أو غياب التخطيط، كما أن هناك احتمالات لآثار غير مقصودة؛ تتطلب اختبارات طويلة الأمد وتقييماً مستمراً للمخاطر، إضافة إلى ذلك لا بد من التأكيد على أن التكنولوجيا يجب أن تكون جزءاً من حزمة سياسات أوسع؛ تشمل: تحسين نظم الري، تقليل الفاقد الغذائي، ودعم المزارع الصغير؛ وليس بديلاً عنها.

نحو رؤية متكاملة للأمن الغذائي

إن دمج تقنية «كريسبر» في الاستراتيجية الزراعية المصرية يمثل فرصة تاريخية لإعادة تعريف مفهوم الأمن الغذائي، فبدلاً من الاكتفاء بردود الفعل على الأزمات، يمكن الانتقال إلى نهج استباقي قائم على العلم والتخطيط طويل الأمد، فالمستقبل الغذائي لا يُبنى فقط بالسدود أو الدعم الحكومي؛ بل أيضاً داخل المختبرات، حيث تُعاد كتابة الشيفرة الوراثية للمحاصيل؛ بما يتلاءم مع واقع بيئي جديد، وفي هذا السياق تصبح «كريسبر» أداة من أدوات السيادة، وليست مجرد إنجاز أكاديمي.

خلاصة القول..

تقف مصر _ اليوم _ عند مفترق طرق حاسم، فإما أن تظل أسيرة نماذج زراعية تقليدية لم تعد قادرة على مواجهة التحديات، وإما أن تستثمر بجرأة في العلم بوصفه رافعة للتنمية والاستقرار، فتقنية كريسبر؛ بما تحمله من إمكانات لتحسين الإنتاجية وكفاءة الموارد؛ تقدم مساراً واعداً، لكنه يتطلب: رؤية شاملة، وشراكة حقيقية بين العلم والمجتمع، وفي نهاية المطاف، قد لا يُكتب مستقبل الغذاء المصري بالقوانين الاقتصادية وحدها، بل يُحرر _ حرفاً حرفاً _ في الجينوم النباتي (المجموعة الكاملة للمادة الوراثية DNA داخل الخلية النباتية)؛ حين يُدار العلم باعتباره استثماراً في البقاء قبل أن يكون استثماراً في النمو.

الدولة المُقيَّدة..

كيف صُمِّم الاقتصاد اللبناني ليمنع التنمية؟

لم يكن التراجع الاقتصادي والمالي الذي شهده لبنان، في العقد الأخير، حدثاً مفاجئاً أو طارئاً على مسار الدولة؛ بل هو نتيجة تراكم تاريخي طويل من الخيارات السياسية والاقتصادية التي صاغت نموذجاً خاصاً للاقتصاد، فقبل الانهيار؛ كان لبنان يُسجّل ناتجاً محلياً إجمالياً يقارب 55 مليار دولار عام 2018، ليتراجع خلال سنوات قليلة إلى ما دون 20 مليار دولار، أي خسارة تفوق 60% من حجم الاقتصاد، كما فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 95% من قيمتها، وتآكلت القدرة الشرائية بشكل شبه كامل، وارتفعت نسبة الفقر إلى ما يزيد على 80% من السكان (وفق تقديرات دولية)، ولا تعكس هذه الأرقام مجرد أزمة مالية؛ بل تكشف انهيار نموذج كامل كان قائماً على: الوهم، الاستدانة، وتأجيل الاستحقاقات البنيوية.

الاقتصاد كأداة سلطة لا كأداة تنمية

منذ نشوء الدولة اللبنانية لم يُنظر إلى الاقتصاد بوصفه مجالاً لبناء قاعدة إنتاجية وطنية، بل كأداة لإدارة التوازنات الداخلية، ولم تتجاوز مساهمة الصناعة والزراعة مجتمعتين 15 % من الناتج المحلي قبل تراجع الاقتصاد؛ مقابل هيمنة قطاعات الريع المالي والعقاري والخدمات غير المنتجة، وقد جرى تكريس مفهوم «الاقتصاد الحر» بشكل انتقائي، لا بوصفه سوقاً تنافسية منفتحة على الابتكار؛ بل كغطاء لاحتكار القلة، فغابت السياسات الصناعية والزراعية، وتُركت القطاعات الإنتاجية لمصيرها، بينما تركزت الثروة والفرص في أيدي شبكات محدودة، وبهذا أصبح الاقتصاد تابعاً للصراعات الداخلية، لا إطاراً مستقلاً للتنمية؛ ما أضعف القدرة على الصمود أمام الأزمات؛ وعمّق الاختلالات البنيوية في المالية العامة وميزان المدفوعات؛ وأدى إلى هشاشة اجتماعية متفاقمة.

الريع كبديل عن الإنتاج

اعتمد لبنان نموذجاً ريعياً واضحاً قائماً على التدفقات الخارجية بدل الإنتاج الداخلي، فقد شكّلت تحويلات المغتربين ما بين 25 و 30% من الناتج المحلي في بعض السنوات، بينما اعتمدت الدولة_ بشكل متزايد_ على الاستدانة لتمويل إنفاقها، ونتيجة لذلك تضخّم الدين العام ليصل إلى أكثر من 170% من الناتج المحلي الإجمالي قبيل الركود الاقتصادي وهو من أعلى المعدلات عالمياً.

هذا النموذج سمح بتأجيل الإصلاحات البنيوية، إذ لم تكن هناك حاجة لبناء اقتصاد منتج أو فرض نظام ضريبي عادل، مادامت الموارد تأتي من الخارج، لكن هذا الاعتماد جعل الاقتصاد هشاً أمام أي صدمة، وعندما توقفت التدفقات المالية، تراجع النموذج بأكمله دفعة واحدة، كاشفاً خواءه البنيوي، وأدى إلى: ضعف العملة، تآكل المدخرات، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة؛ مع تراجع الخدمات العامة؛ وتفكك الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية.

الطائفية كآلية اقتصادية

في لبنان؛ لم تكن الطائفية مجرد نظام تمثيل سياسي، بل آلية اقتصادية فاعلة، فالطوائف تحولت إلى قنوات توزيع للموارد والخدمات والوظائف، والدولة تعاملت مع المواطنين بوصفهم أعضاء في جماعات، لا أفراداً متساوين في الحقوق، وأصبحت الخدمات الاجتماعية مشروطة بالانتماء الطائفي أو الحزبي، وهذا النمط ألغى فكرة العقد الاجتماعي، وقوّض أي إمكانية لبناء مؤسسات عامة جامعة، فـ(الضمان الاجتماعي، الصحة، والتعليم)، لم تُبنَ كمرافق وطنية شاملة، بل كشبكات متفرقة تديرها قوى سياسية ودينية، ما عمّق اللامساواة؛ وأضعف الثقة بالدولة؛ وأعاد إنتاج الزبائنية السياسية عبر الأجيال، حيث ارتبط الوصول إلى الفرص الاقتصادية بالحماية الطائفية لا بالكفاءة والاستحقاق؛ ما عطّل الحراك الاجتماعي؛ وكرّس الانقسام البنيوي.

الدولة الضعيفة كخيار متعمّد

غالبًا ما يُقدَّم ضعف الدولة اللبنانية على أنه نتيجة الحروب والانقسامات، لكن قراءة أعمق تكشف أن هذا الضعف جرى الحفاظ عليه لأنه يخدم توازنات معينة، فالدولة القوية؛ القادرة على التخطيط والمحاسبة؛ تشكّل تهديداً مباشراً للاقتصاد الريعي وشبكات المصالح، ويتجلى هذا الضعف في: غياب التخطيط الاقتصادي طويل الأمد، ونظام ضريبي غير عادل؛ يعتمد أساساً على الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل الفئات الفقيرة، بينما تبقى الضرائب على الثروة والأرباح الكبيرة محدودة، وهكذا تحوّلت الدولة إلى كيان عاجز عن التنمية، لكنه فعّال في إعادة إنتاج الريع، ومحميّ بتوازنات سياسية تمنع أي إصلاح بنيوي يمس امتيازات النخب الاقتصادية والمالية المستفيدة من استمرار الوضع القائم.

ما بعد الحرب وإعادة إنتاج النموذج

بعد انتهاء الحرب الأهلية، أُتيحت للبنان فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة والاقتصاد، غير أن ما جرى كان تثبيت النموذج الريعي وتوسيعه، فقد ارتكز النمو على الاستدانة والهندسات المالية، وارتفع الدين العام من أقل من 5 مليارات دولار في أوائل التسعينيات إلى أكثر من 90 مليار دولار قبل عام 2019، وقد أُعيد إعمار وسط العاصمة كمشروع عقاري- مالي، لا كمركز اقتصادي واجتماعي حي، وتحولت المصارف إلى شريك أساسي في السلطة، وأصبح الاستقرار النقدي هدفاً في حد ذاته، حتى لو كان مصطنعاً وهشاً ومبنياً على تدفقات قصيرة الأجل لا على إنتاج حقيقي.

أزمة المصارف والانهيار المالي

بلغ حجم الودائع المصرفية أكثر من 170 مليار دولار قبل الأزمة المالية، أي ما يفوق ثلاثة أضعاف الناتج المحلي، لكنها كانت موظفة بمعظمها في الدين العام ومصرف لبنان، ومع انفجار الأزمة فُرضت قيود غير قانونية على السحوبات، وتبخّر الجزء الأكبر من الودائع، بينما قُدّرت الخسائر المالية بأكثر من 70 مليار دولار.

وتحولت المصارف - التي رُوّج لها كرمز للاستقرار- إلى مركز للأزمة، إذ جرى تحميل الخسائر للمودعين الصغار والمتوسطين، بينما حُميت المصالح الكبرى، ما أدى إلى: انهيار الثقة بالنظام المالي والدولة معاً، وتفاقم الشعور بالظلم وفقدان العدالة والمساءلة العامة.

هل من إمكانية للخروج من المأزق؟

إن أي تعافٍ حقيقي يتطلب أكثر من إصلاحات تقنية، ويستدعي إعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي، وتوزيعاً عادلاً للخسائر، وبناء اقتصاد إنتاجي يقلّص الاعتماد على الريع، كما يتطلب: فك الارتباط البنيوي بين الطائفية والاقتصاد، وإعادة بناء الدولة بوصفها إطاراً للمواطنة والمساءلة، وفي هذا السياق لا يمكن فصل الأزمة الاقتصادية عن فقدان الثقة الشامل بين الدولة والمجتمع، فتراجع الاقتصاد لم يدمّر المؤشرات المالية فحسب؛ بل أطاح بأسس العقد الاجتماعي، حيث بات المواطن يموّل دولة لا تحميه، ونظاماً مصرفياً لا يصون مدّخراته، كما كشفت الأزمة محدودية أي مقاربة إصلاحية جزئية لا تمس جوهر النموذج القائم، إذ إن إعادة إنتاج الأدوات نفسها لن تؤدي إلا إلى تعميق الاختلالات، من هنا يصبح التغيير البنيوي شرطاً لا خياراً؛ يبدأ بـ: إعادة الاعتبار للسيادة الاقتصادية، ربط الاستقرار المالي بالإنتاج الحقيقي، وبناء مؤسسات قادرة على المساءلة، لا مجرد إدارة الانهيار.

في المحصلة، إن الأزمة المالية في لبنان ليست أزمة أرقام فحسب؛ بل أزمة نموذج اقتصادي صُمّم ليكون هشاً وتابعاً، والأرقام تكشف حجم الانهيار، لكن فهم بنيته هو الشرط الأول للخروج منه، ومن دون كسر منطق الريع، وإعادة تعريف دور الدولة، وإصلاح القطاع المصرفي جذرياً؛ سيبقى لبنان عالقاً في حلقة الانهيار، مهما تغيّرت الوجوه أو تبدّلت الخطط، وتكررت الوعود من دون تنفيذ فعلي.

الاقتصاد العراقي.. بين الريع النفطي وغياب الرؤية التنموية

يُعدّ الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات عرضةً للتقلبات الخارجية في المنطقة العربية، ليس بسبب شح الموارد، بل على العكس تماماً، نتيجة الاعتماد المفرط على مورد واحد هو النفط، الذي يشكّل اليوم أكثر من 90% من إيرادات الدولة ونحو 99% من إجمالي الصادرات، وقد أدى هذا الاعتماد إلى تحويل النفط من نعمة استراتيجية إلى قيد هيكلي مزمن، فمنذ منتصف القرن العشرين تشكّلت بنية الاقتصاد العراقي؛ بوصفه اقتصاداً ريعياً؛ تمُوَّل فيه الدولة_ أساساً_ من عوائد تصدير الخام، بينما ظلت بقية القطاعات في موقع ثانوي أو هامشي، عاجزةً عن الإسهام الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي أو في استدامة المالية العامة.

وبالرغم من أن العراق يمتلك احتياطيات نفطية تُقدَّر بنحو 148 مليار برميل؛ تضعه في صدارة العالم، من حيث الثروة النفطية، فإن هذه الوفرة لم تترجم إلى تنمية اقتصادية مستدامة، فالناتج المحلي الإجمالي الاسمي يُقدَّر بنحو 265 مليار دولار، بينما لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي نحو 5,800 دولار سنوياً، وهو مستوى متواضع قياساً بحجم الموارد وعدد السكان الذي تجاوز 47 مليون نسمة، ويزداد هذا التناقض وضوحاً إذا ما أُخذ في الحسبان أن العراق يمتد على مساحة تقارب 438 ألف كيلومتر مربع، ويحتل موقعاً جغرافياً استراتيجياً يربط المشرق العربي بتركيا.

ولا يقتصر الغنى الطبيعي للعراق على النفط وحده؛ إذ يمتلك نحو 11-12 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، أي ما يقارب ربع مساحته الكلية، مستندة إلى حوضي نهري دجلة والفرات اللذين شكّلا تاريخياً أساس واحدة من أقدم الحضارات الزراعية في العالم، غير أن المساحة المستثمَرة فعلياً من هذه الأراضي لا تتجاوز 6-7 ملايين هكتار في أفضل السنوات، وتتراجع تبعاً لـ: شح المياه، ضعف البنية التحتية، وسوء الإدارة، ما يعكس تعطّلاً بنيوياً في استثمار الميزات الطبيعية.

هذا النمط الاقتصادي لم يكن قدراً حتمياً؛ إذ إن دولاً نفطية أخرى واجهت ظروفاً مشابهة، لكنها اتجهت نحو: تنويع مصادر الدخل، بناء صناديق سيادية، والتحول التدريجي نحو اقتصاد السوق؛ بما يضمن الاستقرار المالي وحماية حقوق الأجيال، أما في العراق، فقد استمر الرهان شبه المطلق على أسعار النفط، بالرغم من أنها سلعة شديدة التقلب؛ تخضع لعوامل السوق العالمية والتوازنات الجيوسياسية.

الريع النفطي وهيمنة الدولة

من المعروف أن الاقتصاد الريعي_ بطبيعته_ يُعلي من دور الدولة بوصفها الموزّع الرئيس للثروة لا المنتج لها، وفي الحالة العراقية أدى ذلك إلى تضخم الجهاز الحكومي، حيث تستحوذ الرواتب والدعم والنفقات الإدارية على أكثر من 70% من إجمالي الإنفاق العام؛ مقابل حصة محدودة للإنفاق الاستثماري؛ وباتت الموازنات العامة تُبنى سنوياً على أساس سعر برميل النفط، لا على أساس خطط تنموية طويلة الأمد، وهذا الاعتماد جعل المالية العامة شديدة الهشاشة، فكل انخفاض في أسعار النفط يؤدي مباشرة إلى عجز مالي، يُعالج غالباً بالاقتراض أو بتقليص المشاريع الاستثمارية، ما يكرّس حلقة مفرغة من الأزمات المتكررة بدل معالجة الخلل البنيوي.

غياب التنويع الاقتصادي

يُعدّ تنويع مصادر الدخل حجر الزاوية في أي اقتصاد مستقر، إلا أن مساهمة القطاعات غير النفطية في العراق لا تزال محدودة، بالرغم من تسجيل نمو في الناتج المحلي غير النفطي بنسبة تقارب 5% في عام 2024، وهو نمو غير كافٍ لتقليص الهيمنة النفطية؛ فعلى الرغم من اتساع الأراضي الصالحة للزراعة وتنوّع المناخ، تعاني الزراعة من: ضعف البنية التحتية، تدهور شبكات الري، غياب السياسات الداعمة، وعدم حماية المنتج المحلي، أما الصناعة فقد فقدت قدرتها التنافسية في ظل انفتاح غير منضبط على الاستيراد، وضعف الحوكمة الاقتصادية، إضافة إلى محدودية التمويل الإنتاجي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف الربط بين التعليم واحتياجات السوق، وغياب استراتيجية صناعية واضحة، ما يكرس تبعية الاقتصاد لعائدات النفط ويقيد فرص النمو المستدام.

الصندوق السيادي كحل غائب

على خلاف العديد من الدول النفطية، لا يمتلك العراق صندوقاً سيادياً فعّالاً لإدارة فوائض النفط، وتالياً فغياب هذا الصندوق يعني أن الفوائض عندما تتحقق تُنفق مباشرة ضمن الموازنة الجارية، من دون استثمار طويل الأجل في أصول مالية أو إنتاجية، ما يحرم الاقتصاد من أداة ادخارية واستثمارية تُمكّنه من امتصاص الصدمات النفطية، وتنويع مصادر الدخل، وتمويل مشاريع استراتيجية تعزز الاستقرار المالي بين الأجيال.

اختلال هيكل الموازنة العامة

تعاني الموازنة العراقية من اختلال هيكلي يتمثل في هيمنة الإنفاق التشغيلي، ولاسيما الرواتب والدعم، التي تستحوذ على أكثر من 70% من إجمالي الإنفاق العام، أي ما يعادل نحو 110–120 مليار دولار في موازنة تقارب 150 مليار دولار؛ مقابل تراجع الإنفاق الاستثماري إلى حدود 20–25%، أي ما بين 30 و37 مليار دولار في أفضل الأحوال. هذا النمط يعكس غياب رؤية تنموية طويلة الأمد، إذ يُوجَّه معظم الإنفاق نحو الاستهلاك لا نحو بناء طاقات إنتاجية.

ويُفاقم هذا الخلل اتساع الاقتصاد غير المنظم، الذي يُقدَّر أنه يستوعب نحو 60% من القوى العاملة، إلى جانب التوظيف غير المنتج في القطاع العام، ومع معدل بطالة يقارب 15.5% ونسب أعلى بين الشباب تتجاوز 25%؛ تتحول الموازنة إلى أداة احتواء اجتماعي مؤقت، بدل أن تكون رافعة للتنمية المستدامة.

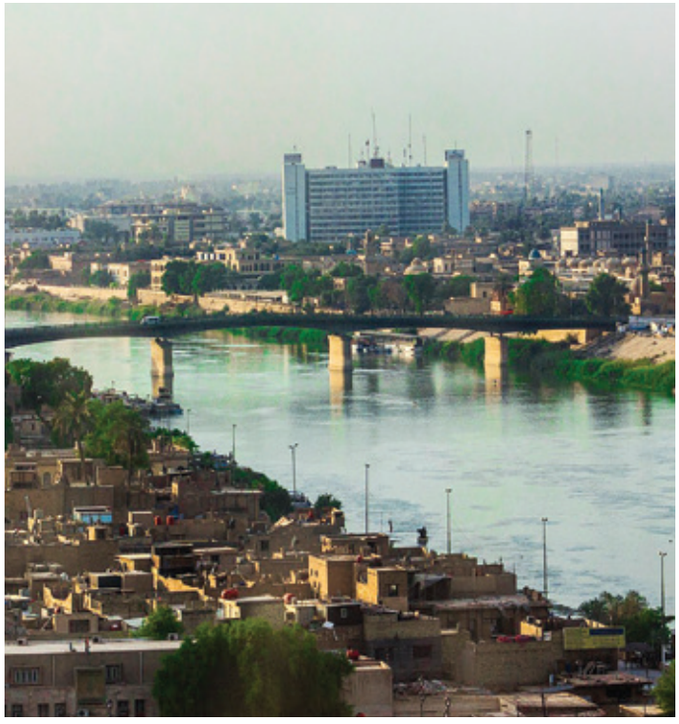

التحول المؤجل نحو اقتصاد السوق

لا يعني التحول إلى اقتصاد السوق انسحاب الدولة؛ بل إعادة تعريف دورها من مشغّل مباشر إلى منظّم ومراقب، غير أن هذا التحول ظل مؤجلاً بسبب: ضعف الثقة بالمؤسسات، والخشية من التكلفة الاجتماعية قصيرة الأجل، وقد أدى هذا التأجيل إلى: استمرار الاحتكار، ضعف المنافسة، وتقييد نمو القطاع الخاص، الذي لا يسهم إلا بنحو 40% من الناتج المحلي، ما يحد من ديناميكية الاقتصاد وفرص الابتكار المستدام.

في المقابل، فإن اقتصاد السوق المُدار تدريجياً، والمقرون بشبكات حماية اجتماعية وإصلاحات قانونية؛ يمكن أن يعزز الاستثمار ويرفع الكفاءة الاقتصادية ويخفف العبء عن الدولة على الأمد المتوسط والطويل.

التحديات المستقبلية

يواجه العراق تحديات متصاعدة في ظل التحول العالمي نحو الطاقة البديلة، فبالرغم من إنتاجه أكثر من 4 ملايين برميل نفط يومياً، فإن الطلب العالمي على النفط مرشح للتباطؤ خلال العقود المقبلة، ومع نمو اقتصادي ضعيف لا يتجاوز 0.5% في بعض السنوات، وضغوط سكانية متزايدة؛ تزداد مخاطر العجز المالي إذا لم تُبنَ بدائل اقتصادية حقيقية.

نحو رؤية إصلاحية شاملة

إن إصلاح الاقتصاد العراقي يتطلب رؤية شاملة تقوم على: تنويع مصادر الدخل، تأسيس صندوق سيادي نفطي، إعادة هيكلة الموازنة العامة، وإصلاح النظام الضريبي، إذ لا تتجاوز الإيرادات غير النفطية حالياً 10% من إجمالي الإيرادات العامة، كما يتطلب الأمر إصلاحاً مؤسسياً يعزز الشفافية، واستثماراً جاداً في رأس المال البشري، ولاسيما الشباب؛ عبر التعليم المهني ودعم ريادة الأعمال.

نتيجة..

إن أزمة الاقتصاد العراقي لا تكمن في قلة الموارد، بل في كيفية إدارتها، فبالرغم من أهمية النفط، لا يمكن أن يكون قاعدة وحيدة لاقتصاد مستدام، تماماً كما لم تتحول الأراضي الزراعية الواسعة والموقع الجغرافي المميز إلى قوة إنتاجية فعلية، ومن دون إصلاحات جذرية؛ سيبقى الاقتصاد العراقي أسير التقلبات، ومهدداً بانتكاسات متكررة، الأمر الذي يؤثر في مستقبل الأجيال القادمة.

إعادة تشكيل النفوذ الاقتصادي العالمي

السياسة الاقتصادية الصينية..
بين البراغماتية والتنافس الجيوسياسي

العالم الاقتصادي

تحولات بنيوية عميقة شهدها النظام الاقتصادي العالمي خلال العقدين الأخيرين؛ تزامنت مع صعود الصين بوصفها فاعلاً مركزياً في الاقتصاد العالمي، وهذا الصعود لا يقتصر على مؤشرات النمو والتجارة فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة تعريف أدوات النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي؛ في عالم يتسم بـ: تصاعد الحمائية، وتراجع العولمة الليبرالية.
لقد أعاد تصاعد التنافس بين القوى الكبرى- ولاسيما بين الصين والولايات المتحدة- طرح أسئلة جوهرية بشأن مستقبل النظام الاقتصادي العالمي، فبعد عقود من الهيمنة الأميركية على قواعد التجارة والتمويل الدوليين، برزت الصين كنموذج بديل يجمع بين تدخل الدولة وآليات السوق، وقد اكتسب هذا النموذج زخماً إضافياً في ظل السياسات الحمائية التي تبنتها واشنطن، وأضعفت ثقة العديد من الدول في النظام الليبرالي التقليدي.
سنتناول في هذه القراءة التحليلية للسياسة الاقتصادية الصينية_ في سياقها العالمي_ كيفية توظيف بكين للتوترات التجارية، ولاسيما السياسات الاقتصادية التصادمية مع الولايات المتحدة لتعزيز موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية وتوسيع نفوذها الجيوسياسي، وسنعتمد في هذا الشأن مقاربة تجمع بين الاقتصاد السياسي الدولي وتحليل السياسات العامة، لنخلص إلى نتيجة مفادها أن نجاح الصين لا يعود فقط إلى قدراتها الإنتاجية؛ بل إلى مرونة نموذجها الاقتصادي وقدرته على التكيف مع بيئة دولية مضطربة أيضاً، وسننطلق من فرضية مفادها أن السياسة الاقتصادية الصينية لم تكن مجرد استجابة دفاعية للضغوط الخارجية، بل استراتيجية هجومية مدروسة تهدف إلى إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية عالمياً.

الإطار النظري للاقتصاد السياسي الصيني

يقوم النموذج الاقتصادي الصيني على تزاوج فريد بين التخطيط المركزي والمرونة السوقية، فمنذ إصلاحات أواخر سبعينيات القرن العشرين، اعتمدت بكين نهجاً تدريجياً في الانفتاح، حافظت فيه الدولة على السيطرة على القطاعات الاستراتيجية، مع السماح في الوقت ذاته لقوى السوق بالعمل في مجالات الإنتاج والتصدير. هذا النموذج يمكن توصيفه، من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، بأنه رأسمالية دولة براغماتية، حيث تُستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية طويلة الأمد، من دون الارتهان الكامل لقواعد الليبرالية الاقتصادية.
يعني ذلك أن الدولة لا تترك عملية التمويل والاستثمار لقوى السوق وحدها، بل توجه البنوك المملوكة لها لتقديم القروض بشروط ميسرة إلى القطاعات التي تعتبرها أولوية استراتيجية، مثل: التكنولوجيا المتقدمة، الطاقة، والصناعات الثقيلة، وبهذا الأسلوب يتم ضمان تدفق رأس المال نحو مجالات محددة، تخدم أهداف التنمية الوطنية.
كما تعتمد الحكومة خططاً صناعية طويلة الأجل تحدد فيها القطاعات المستهدفة وحصتها من السوق المحلية والعالمية، وتوفر لها حوافز ضريبية ودعماً مباشراً وغير مباشر، بما في ذلك تمويل البحث والتطوير وبناء البنية التحتية اللازمة.
إضافة إلى ذلك، تتدخل الدولة في إدارة سعر الصرف والسياسات التجارية للحفاظ على تنافسية الصادرات الصينية في الأسواق العالمية، سواء عبر ضبط قيمة العملة أو عبر سياسات تجارية تحمي الصناعات الناشئة. وبهذا التكامل بين التمويل والتخطيط والتجارة، تسعى الصين إلى تقوية قدرتها التنافسية وتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في القطاعات الحيوية والاستراتيجية.

الصين في مواجهة التحولات في النظام التجاري العالمي

أدت السياسات الحمائية وفرض الرسوم الجمركية من قبل الولايات المتحدة إلى إرباك سلاسل الإمداد العالمية، لكنها في الوقت نفسه فتحت نافذة فرص أمام الصين، فقد استطاعت بكين أن تقدم نفسها شريكاً تجارياً أكثر استقراراً، مستفيدة من رغبة العديد من الدول في: تنويع علاقاتها الاقتصادية، وتقليل

اعتمادها على السوق الأميركية، كما عززت الصين من دورها في الاتفاقيات الإقليمية، مثل: الشراكات التجارية العابرة للأقاليم، ما سمح لها بتعميق اندماجها في الاقتصاد العالمي؛ وفق قواعد أكثر توافقاً مع مصالحها الوطنية.

أدوات السياسة الاقتصادية الصينية

تعتمد الصين حزمة متنوعة من الأدوات الاقتصادية التي تتجاوز التجارة التقليدية، من أبرزها: السياسة الصناعية الموجهة؛ من خلال دعم القطاعات عالية التقنية كالذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة، إضافة إلى التمويل والاستثمار الخارجي؛ عبر استخدام القروض والاستثمارات كوسيلة لتعزيز النفوذ في الدول النامية، إلى جانب الدبلوماسية الاقتصادية؛ من خلال ربط المبادرات الاقتصادية بخطاب سياسي يؤكد مبدأ عدم التدخل والشراكة المتكافئة، وقد مكنت هذه الأدوات الصين من التحرك بمرونة في بيئة دولية تتسم بتقلبات حادة.

الصين والدول النامية.. شراكة أم تبعية؟

أثار توسع الصين في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية جدلاً واسعاً بشأن طبيعته، فهناك دول ترى في الصين شريكاً يوفر التمويل والبنية التحتية من دون شروط سياسية صارمة، بينما تحذر دول أخرى من مخاطر الوقوع في فخ الديون، غير أن القراءة المتأنية تشير إلى أن بكين تعتمد مقاربة براغماتية، تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالح متبادلة، مع الحفاظ على صورتها كبديل عن المؤسسات المالية الغربية.

بعبارة مبسطة، تقدم الصين قروضاً وتمويلاً لمشاريع طرق وموانئ ومحطات طاقة مقابل حصولها على عقود تنفيذ أو موارد طبيعية أو فرص تجارية طويلة الأجل. تستفيد الدول النامية من تسريع التنمية وتحسين البنية التحتية، لكنها تتحمل التزامات مالية قد تصبح عبئاً إذا تعثر النمو أو ساءت إدارة المشاريع.

حدود النموذج الصيني والتحديات الداخلية

على الرغم من النجاحات الظاهرة، يواجه الاقتصاد الصيني تحديات بنيوية، أبرزها: تباطؤ النمو نتيجة التحول الديموغرافي، ارتفاع مستويات الدين، والحاجة إلى إعادة توازن الاقتصاد نحو الاستهلاك الداخلي.

هذه التحديات تشكل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة الصينية على الاستمرار في لعب دور القاطرة الاقتصادية العالمية.

الأبعاد الجيوسياسية للسياسة الاقتصادية

لا يمكن فصل السياسة الاقتصادية الصينية عن طموحاتها الجيوسياسية، فتعزيز النفوذ الاقتصادي يمهد لتوسيع الدور السياسي؛ سواء عبر المؤسسات الدولية أو من خلال المبادرات الإقليمية، وتسعى بكين إلى تقديم نموذجها كخيار عملي للدول التي تبحث عن التنمية من دون الاضطرار إلى تبني النموذج الليبرالي الغربي بكل أبعاده السياسية.

مقارنة نقدية مع النموذج الأميركي

تعتمد الصين على تنسيق مركزي طويل الأمد، في حين ترتكز السياسة الاقتصادية الأميركية على قوة السوق والمؤسسات الخاصة، وقد كشفت الأزمات العالمية الأخيرة عن نقاط قوة وضعف كل نموذج، حيث أظهرت الصين قدرة أعلى على الحشد السريع للموارد؛ مقابل مرونة ابتكارية أكبر في الاقتصاد الأميركي، ويشير هذا التباين إلى أن التنافس بين النموذجين سيظل مفتوحاً، من دون حسم نهائي في الأمد المنظور.

آفاق مستقبلية

من المرجح أن تستمر الصين في توسيع نفوذها الاقتصادي، إلا أن نجاحها سيعتمد على قدرتها على إدارة التوترات مع القوى الكبرى، ومعالجة اختلالاتها الداخلية، إضافة إلى الحفاظ على ثقة شركائها الدوليين، وفي هذا السياق قد يشهد النظام الاقتصادي العالمي مزيداً من التعددية، بدلاً من العودة إلى هيمنة قطب واحد.

السياسة الاقتصادية الصينية..

تمثل السياسة الاقتصادية الصينية نموذجاً متكاملاً؛ يجمع بين البراغماتية الاقتصادية والطموح الجيوسياسي، وقد نجحت بكين في تحويل التحديات الدولية إلى فرص، مستفيدة من التحولات في النظام العالمي، ومع ذلك فإن استدامة هذا النجاح تظل رهينة بقدرتها على التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء، وتالياً فإن فهم التجربة الصينية لا يكتمل بوصفها حالة اقتصادية فحسب؛ بل باعتبارها مشروعاً استراتيجياً يسعى إلى إعادة رسم ملامح القوة في القرن الحادي والعشرين.

كندا في اختبار الترامبية.. تحوّلات السلوك السياسي

شكّلت كندا لفترة طويلة نموذجاً لدولة غربية مستقرة وهادئة؛ تقوم علاقتها مع الولايات المتحدة على التكيّف البراغماتي؛ ضمن نظام دولي تقوده قوة مهيمنة واحدة، غير أنّ صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية؛ كشف هشاشة هذا النموذج؛ ودفع كندا من موقع الاطمئنان إلى موقع القلق وإعادة تعريف الدور والمكانة.

تتناول هذه المقالة: الخلفيات، الأسباب، والنتائج المترتبة على هذا التحوّل في السلوك السياسي الكندي.

الخلفية التاريخية للعلاقة الكندية ـ الأميركية

أُسست العلاقة بين البلدين بعد الحرب العالمية الثانية؛ بوصفها تحالفاً غير متكافئ لكنه مستقر، واندمج الاقتصاد الكندي ـ بعمق ـ في السوق الأميركية، وتكرّست شراكة أمنية وثيقة مع تجنّب الصدام السياسي العلني، واعتمدت كندا سياسةً خارجيةً حذِرةً؛ تقوم على: القبول بالهيمنة الأميركية؛ مقابل مكاسب اقتصادية وأمنية، الاستثمار في التعدّدية الدولية، وتفادي الخطاب التصادمي.. هذا النمط أتاح استقراراً طويل الأمد؛ لكنه أخفى تبعيةً وظيفيةً لم تُناقَش بجدية في المجال العام.

أسباب التحوّل

أحدث الخطاب الترامبي صدمةً مباشرةً، من خلال: التشكيك العلني بالسيادة الكندية، التهديد بإلغاء الاتفاقات، وفرض رسوم عقابية؛ ما حوّل الهيمنة الأميركية من واقع ضمني إلى تهديد صريح للمرة الأولى، وأصبحت العلاقة مع واشنطن موضوعاً انتخابياً داخلياً وصعد خطاب نقدي للهيمنة الأميركية إلى مركز القرار؛ تزامن ذلك مع أزمة أوسع في النظام الدولي القائم على القواعد، حيث زاد التنافس بين القوى الكبرى من هشاشة الدول المتوسطة.

الخلفيات البنيوية

لا يقتصر التحوّل على ردّ فعل ظرفي، بل يرتبط بـ: اعتماد اقتصادي مفرط على السوق الأميركية، تحوّل في الهوية السياسية نحو دور معياري وأخلاقي، وصعود خطاب يرى أن إدارة العالم لم تعد ممكنة عبر قطب واحد أو ثنائية تقليدية.

النتائج الداخلية

أدّى هذا التحوّل إلى: تسييس غير مسبوق للسياسة الخارجية، انكشاف تصدّعات داخلية استُخدم فيها العامل الأميركي أداة ضغط، وتآكل صورة «كندا المملّة» لمصلحة خطاب سياسي أكثر حدّةً وتفاعلاً مع المتغيرات الدولية.

النتائج الخارجية

سعت كندا إلى تنويع شراكاتها الدولية من أجل: تقليل الاعتماد على واشنطن، إعادة تعريف دورها عبر مقاربة تحالف القوى المتوسطة. في المقابل؛ ساهم الخطاب الترامبي الجديد في تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة؛ ما جعل إدارة العلاقة أكثر تعقيداً.

الوزن البنيوي لكندا وحدود الصدام مع الترامبية (2026)

تُعدّ كندا دولة ذات مساحة قارية تبلغ نحو 9.98 ملايين كيلومتر مربع؛ ما يجعلها ثاني أكبر دولة في العالم؛ وباقتصاد متقدّم يُصنَّف في عام 2026 ضمن العشرة الأوائل عالمياً بناتج محلي إجمالي

اسمي يقارب 2.2 تريليون دولار أميركي، ودخل قومي إجمالي نحو 2.15 تريليون دولار.

إلا أن هذا الثقل الجغرافي والاقتصادي يظل مقيداً باعتماد بنيوي مرتفع على الولايات المتحدة، التي تستوعب نحو 75 % من الصادرات الكندية، بينما يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 750 مليار دولار سنوياً.

في هذا السياق شكّل التنازع مع إدارة دونالد ترامب لحظةً كاشفةً لاختلال ميزان القوة، إذ استُخدمت الرسوم الجمركية؛ التي بلغت في بعض القطاعات 25 %، أداةً للضغط السياسي والاقتصادي.

وقد حوّل ذلك العلاقة من شراكة مستقرة إلى معادلة هشّة، أبرزت محدودية قدرة كندا، بالرغم من مواردها ومساحتها، على المناورة المستقلة عندما يصبح الشريك الأكبر مصدر تهديد مباشر، وهذا يفسّر انتقالها من التكيّف الصامت إلى السعي القلق لـ: تنويع الخيارات، وإعادة تعريف الدور على الساحة الدولية.

التجربة الكندية

تعكس التجربة الكندية: نهاية نموذج التكيّف الصامت مع الهيمنة، وبداية بحث مضطرب عن دور جديد لدولة متوسطة في عالم تنافسي.

ويبقى السؤال مفتوحاً بشأن قدرة هذه الدول على الانتقال من التكيّف إلى المبادرة من دون أن تتحول ساحاتها الداخلية إلى امتدادات لصراعات القوى الكبرى.

وفي هذا السياق تبدو كندا أمام مفترق طرق استراتيجي؛ فإمّا أن تنجح في تحويل القلق الجيوسياسي إلى فرصة لإعادة بناء استقلال نسبي في القرار الاقتصادي والسياسي، وإما أن تجد نفسها في حالة استنزاف دائم بين ضرورات الجغرافيا وضغوط السياسة.

الثروات الطبيعية في العالم: المفهوم.. الأهمية.. وتسلسل أغنى 20 دولة وفق بيانات 2025

تُعدّ الثروات الطبيعية ركيزة للاقتصادات ومحدداً للمكانة الدولية، إذ تتيح موارد كالنفط والغاز والمعادن فرص نمو، غير أن قيمتها ترتبط بكفاءة إدارتها. يستعرض المقال مفهومها وأهميتها مع بيانات 2025 لأغنى 20 دولة حسب القيمة التقديرية بالدولار.

مفهوم الثروات الطبيعية

الثروات الطبيعية موارد موجودة من دون تدخل بشري، تُستغل اقتصادياً كالنفط والمعادن والمياه. وتنقسم إلى غير متجددة قابلة للنفاد، ومتجددة يمكن استدامتها بحسن الإدارة.

أهمية الثروات الطبيعية

تدعم الثروات الطبيعية الدخل والصناعات وأمن الطاقة والمكانة الجيوسياسية، لكن الإفراط بالاعتماد عليها يسبب لعنة الموارد وتقلبات ومخاطر اقتصادية، ويضعف التنويع الإنتاجي ويزيد هشاشة الاقتصاد أمام صدمات الأسعار العالمية ويقيد فرص التنمية المستدامة طويلة الأجل.

تسلسل أغنى 20 دولة في العالم من حيث قيمة الثروات الطبيعية((2025))

يوضح الجدول الآتي ترتيب أبرز 20 دولة في العالم؛ من حيث القيمة التقديرية للثروات الطبيعية، استناداً إلى أحدث التقديرات التحليلية المتداولة حتى عام 2025، وتشمل هذه القيم: النفط، الغاز، المعادن، الغابات، وغيرها من الموارد الطبيعية:

	الدولة	قيمة الثروات الطبيعية (تريليون دولار)	أبرز الموارد
1	روسيا	75	نفط، غاز طبيعي، فحم، معادن نادرة، غابات
2	الولايات المتحدة الأميركية	45	فحم، غاز، نفط، معادن متنوعة
3	السعودية	34	نفط، غاز طبيعي
4	كندا	33	نفط، غاز، يورانيوم، غابات
5	إيران	27	نفط، غاز طبيعي
6	الصين	23	فحم، معادن نادرة، غابات
7	البرازيل	22	حديد، ذهب، نفط، غابات
8	أستراليا	20	فحم، ذهب، نحاس، يورانيوم
9	العراق	16	نفط، غاز، فوسفات
10	فنزويلا	14	نفط، غاز، معادن
11	الجزائر	10-12	نفط، غاز
12	المكسيك	8-10	نفط، معادن
13	النرويج	8	نفط، غاز
14	الإمارات العربية المتحدة	7-9	نفط، غاز
15	كازاخستان	7	نفط، غاز، معادن
16	جنوب أفريقيا	6–7	معادن (بلاتين، ذهب، حديد)
17	بوليفيا	5-6	ليثيوم، غاز
18	الأرجنتين	5	ليثيوم، نفط، غاز
19	أذربيجان	4-5	نفط، غاز
20	قطر	4	غاز طبيعي

ملاحظة: الأرقام تقريبية، وتعتمد على تقديرات تحليلية دولية، وقد تختلف نسبياً تبعاً للمنهجيات المستخدمة في تقييم الموارد الطبيعية.

قراءة تحليلية للترتيب

يعكس هذا الترتيب هيمنة الدول الغنية بالنفط والغاز على المراكز الأولى، ولاسيما: روسيا، الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية. كما يبرز الدور المتنامي للمعادن الاستراتيجية في رفع القيمة الإجمالية لثروات دول مثل: أستراليا، وجنوب إفريقيا، في المقابل بدأت دول تمتلك احتياطيات كبيرة من الليثيوم، مثل: بوليفيا، والأرجنتين، بالظهور بقوة في ظل التحول العالمي المتسارع نحو الطاقة النظيفة والتقنيات منخفضة الانبعاثات.

الثروات الطبيعية والتنمية المستدامة

بالرغم من ضخامة القيم التقديرية للثروات الطبيعية، تؤكد التجارب الدولية أن النجاح الاقتصادي طويل الأمد يرتبط بقدرة الدول على: تنويع اقتصاداتها، استثمار عوائد الموارد في (التعليم، البنية التحتية، التكنولوجيا، والصناعة).

أما الدول التي اعتمدت بشكل شبه كامل على تصدير الموارد الخام، فقد واجهت، في كثير من الحالات، أزمات اقتصادية وتقلبات حادة في مستويات النمو.

حجم الثروة والقدرة على الإدارة

تؤكد بيانات عام 2025 أن الثروات الطبيعية ما زالت عنصراً حاسماً في رسم خريطة الاقتصاد العالمي، حيث تتصدر دول بعينها بفضل ما تمتلكه من موارد هائلة تُقدَّر بعشرات التريليونات من الدولارات، غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في حجم الثروة في حد ذاته، بل في القدرة على: إدارتها بكفاءة، وتحويلها إلى تنمية مستدامة؛ تضمن الازدهار والاستقرار للأجيال الحالية والمستقبلية.

بلاك روك
وإعادة تشكيل خريطة المال العالمية

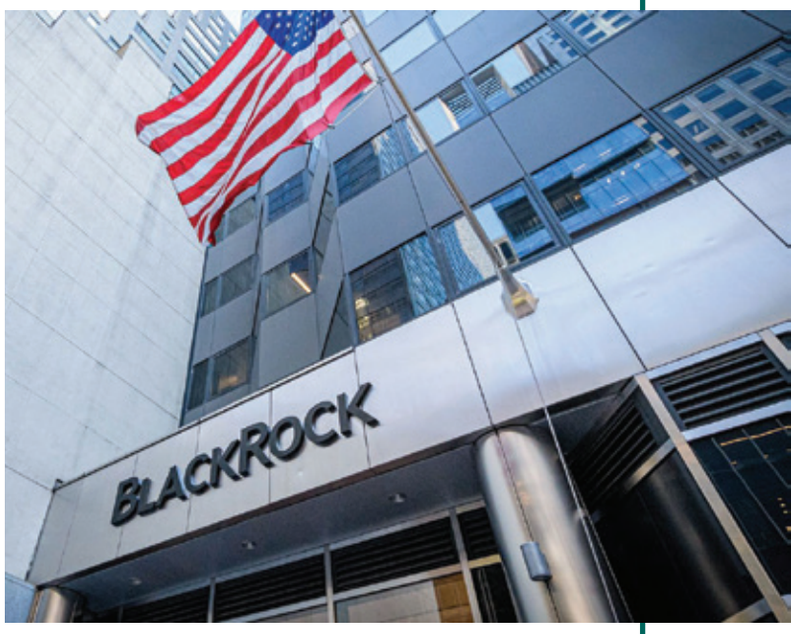

كيف وصلت أكبرِ شركة لإدارة الأصول في العالم عتبة 14 تريليون دولار؟

لم يعد الحديث عن شركة « بلاك روك » مقتصراً على كونها مجرد شركة استثمارية ضخمة؛ بل باتت ظاهرةً ماليةً عالميةً تعبّر عن تحولات عميقة في بنية النظام المالي العالمي، فوصول حجم الأصول التي تديرها الشركة إلى نحو 14 تريليون دولار، أي ما يُعرف بالأصول تحت الإدارة، يعكس تغيراً جذرياً في طريقة إدارة الأموال، وتوزيع القوة داخل أسواق المال الدولية لا يمثّل رقماً قياسياً فقط، فكيف بلغت بلاك روك هذا الحجم؟ وماذا يعني ذلك للاقتصاد العالمي؟ وما المخاطر والفرص المرتبطة بهذا النفوذ المالي الهائل؟.

كيف تحوّلت بلاك روك من شركة متخصصة إلى لاعب عالمي شامل؟

أُسست بلاك روك في أواخر ثمانينيات القرن الماضي كشركة تركز أساساً على إدارة أدوات الدخل الثابت، مثل: السندات الحكومية وسندات الشركات، وهي أدوات تُعد أقل مخاطرة مقارنة بالأسهم، غير أن الشركة لم تبقَ ضمن هذا الإطار الضيق، بل شهدت توسعاً تدريجياً حوّلها من مجرد مدير أصول إلى مؤسسة مالية متعددة الأدوار.

ومع مرور الوقت، أصبحت بلاك روك أكبر مدير للصناديق الاستثمارية في العالم ومستشاراً مالياً للحكومات والبنوك المركزية، ومزوّداً رئيساً لحلول التكنولوجيا المالية.

لم يكن هذا التحول وليد المصادفة؛ بل استند إلى رؤية استراتيجية مبكرة؛ أدركت أن مستقبل إدارة الأصول العالمية يقوم على الضخامة التي تمنح النفوذ والكفاءة، وعلى التكنولوجيا التي تمكّن من إدارة كميات هائلة من البيانات، وكذلك على إدارة المخاطر_ على نطاق عالمي_ في بيئة سريعة التقلب.

البيئة الاقتصادية العالمية كعامل دفع رئيس

لا يمكن فهم النمو الاستثنائي لبلاك روك من دون النظر إلى التحولات العميقة في الاقتصاد العالمي، فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم، وتغيرات حادة في السياسات النقدية، إضافة إلى تقلبات كبيرة في أسعار الفائدة، وهذه الظروف خلقت حالة واسعة من عدم اليقين؛ دفعت المستثمرين؛ أفراداً ومؤسسات إلى البحث عن جهات ضخمة تمتلك الخبرة والقدرة على تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر، وفي هذا المناخ برزت بلاك روك بوصفها ملاذاً مؤسسياً قادراً على إدارة رؤوس أموال ضخمة بكفاءة خلال الفترات المضطربة.

السوق الأميركية وتضخّم قيمة الأصول المُدارة

استفادت بلاك روك بشكل مباشر من قوة السوق الأميركية، ولاسيما الأداء القوي لسوق الأسهم الأميركية، والصعود الكبير لشركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، فمع تدفق رؤوس الأموال العالمية إلى الولايات المتحدة، تحولت إلى بوابة أساسية لعبور هذه الأموال نحو الأسواق الأميركية، ما أدى إلى تضخم سريع في قيمة الأصول التي تديرها؛ ليس فقط نتيجة مهارة الإدارة؛ بل أيضاً بفعل الموقع المركزي الذي تحتله في النظام المالي العالمي.

صناديق المؤشرات والتحوّل نحو الاستثمار السلبي

يُعدّ توسع بلاك روك في صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) أحد أبرز أسباب وصولها إلى هذا الحجم الهائل، وتقوم هذه الصناديق على فكرة بسيطة، لكنها مؤثرة، تتبع أداء السوق بدلاً من محاولة التفوق عليه، وهذا النهج المعروف بالاستثمار السلبي، يختلف عن الاستثمار النشط الذي يعتمد على قرارات بشرية مستمرة لاختيار الأسهم، وقد فضّل المستثمرون هذا النموذج لعدة أسباب:

انخفاض الرسوم، ارتفاع الشفافية، وسهولة البيع والشراء بفضل السيولة العالية، ولم يؤدِّ هذا التحول إلى تغيير أسلوب الاستثمار فحسب؛ بل أسهم أيضاً في إعادة تشكيل طريقة تسعير المخاطر في الأسواق العالمية، ومنح المؤسسات الكبرى؛ مثل: بلاك روك نفوذاً غير مسبوق في حركة رؤوس الأموال.

التكنولوجيا ومنصة «علاء الدين»

تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في صعود بلاك روك، ويتجسد ذلك_ بوضوح_ في منصة «علاء الدين»، وهي: نظام متقدم لإدارة المخاطر، وتحليل المحافظ الاستثمارية، ولا تقتصر أهمية هذه المنصة على استخدامها داخل بلاك روك؛ بل تعتمد عليها أيضاً: بنوك عالمية كبرى، مؤسسات مالية، وحتى بنوك مركزية، ويمنح هذا الانتشار الشركة نفوذاً غير مباشر في: كيفية تقييم المخاطر، واتخاذ القرارات الاستثمارية على مستوى النظام المالي العالمي؛ ما يجعل دورها يتجاوز إدارة الأموال إلى التأثير في منطق السوق ذاته.

التدفقات القياسية وثقة المستثمرين

إن وصول الأصول التي تديرها بلاك روك إلى نحو 14 تريليون دولار يعكس مستوى عالياً من الثقة المؤسسية، فهذه التدفقات لم تكن قصيرة الأجل؛ بل جاءت أساساً من صناديق التقاعد والمؤسسات الاستثمارية الكبرى، وهي جهات تبحث عن الاستقرار طويل الأمد لا عن المضاربات السريعة، وقد بُنيت هذه الثقة على سجل طويل من: الأداء المستقر، نظم حوكمة صارمة، وقدرة واضحة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية وتقلبات الأسواق.

البعد الجيوسياسي لبلاك روك

تؤثر قرارات بلاك روك المتعلقة بتخصيص الأصول بشكل مباشر في: حركة رؤوس الأموال بين الدول، وصعود أو تراجع أسواق كاملة؛ ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية عالمياً، بات لهذا الدور بعدٌ يتجاوز الاقتصاد ليأخذ طابعاً سياسياً غير مباشر، حيث تصبح قرارات الاستثمار عاملاً مؤثراً في توازنات دول وأسواق، وتمتد آثارها إلى سياسات الطاقة، وسلاسل الإمداد، واستقرار العملات، وجاذبية الاستثمارات السيادية.

المخاوف من تضخم النفوذ

بالرغم من هذا النجاح، يثير الحجم الهائل لـ بلاك روك مخاوف متزايدة، أبرزها المخاطر النظامية، أي إن تعثرها قد يُحدث أثراً واسعاً في النظام المالي العالمي، كما يثير تركّز رأس المال في يد جهة واحدة تساؤلات عن: التأثير في قرارات حوكمة الشركات، ومدى توافر المنافسة الحقيقية في الأسواق، وإمكانية تضارب المصالح، وحدود الشفافية، ودور الجهات الرقابية في الحد من النفوذ المالي المتعاظم.

الاستثمار المستدام والجدل الدائر

تتبنى بلاك روك مفهوم الاستثمار المستدام، وتدمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في قراراتها الاستثمارية، غير أن هذا التوجه لا يخلو من الجدل، إذ يتساءل منتقدون عمّا إذا كان التزاماً أخلاقياً فعلياً أم استجابة لضغوط تنظيمية وسياسية متزايدة؟ وبغض النظر عن الدوافع، فإن تبني بلاك روك لهذه المعايير يؤثر بشكل مباشر في سلوك الأسواق العالمية.

ماذا يعني رقم 14 تريليون دولار للعالم؟

لا يمثل هذا الرقم مجرد حجم مالي، بل يعكس تحولات أعمق، من بينها: تركّز غير مسبوق لرأس المال، توسع الاستثمار الجماعي، واعتماد متزايد على التكنولوجيا في إدارة الأسواق، كما

يطرح أسئلة جوهرية عن السيادة الاقتصادية وتوازن القوة داخل النظام المالي العالمي، وتأثير ذلك في استقرار الاقتصادات الناشئة، وقدرة الدول على رسم سياساتها المالية باستقلالية.

التحديات المستقبلية

على الرغم من نجاحها، تواجه بلاك روك تحديات كبيرة، تشمل: تقلب الأسواق العالمية، تشديد الرقابة التنظيمية، المنافسة المتزايدة في مجال التكنولوجيا المالية، إضافة إلى الضغوط السياسية المرتبطة بنفوذها العالمي؛ وستحدد قدرتها على إدارة هذه التحديات ما إذا كان حجمها الحالي ذروة مؤقتة أم بداية لمرحلة أكثر تأثيراً؟.

إنجاز أم انعكاس؟..

إن وصول بلاك روك إلى إدارة أصول بقيمة 14 تريليون دولار ليس مجرد إنجاز مؤسسي؛ بل هو انعكاس لتحولات هيكلية عميقة في الاقتصاد العالمي، وبين الفرص والمخاطر، والابتكار والتركيز؛ تبقى بلاك روك في قلب نقاش عالمي بشأن: مستقبل المال، ودور الكيانات العملاقة في رسم ملامح هذا المستقبل، وتحديد اتجاهات الاستثمار العالمي لعقود مقبلة.

إعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي.. نحو نظام متعدد المراكز وصعود قوى الجنوب

سامر طلاس

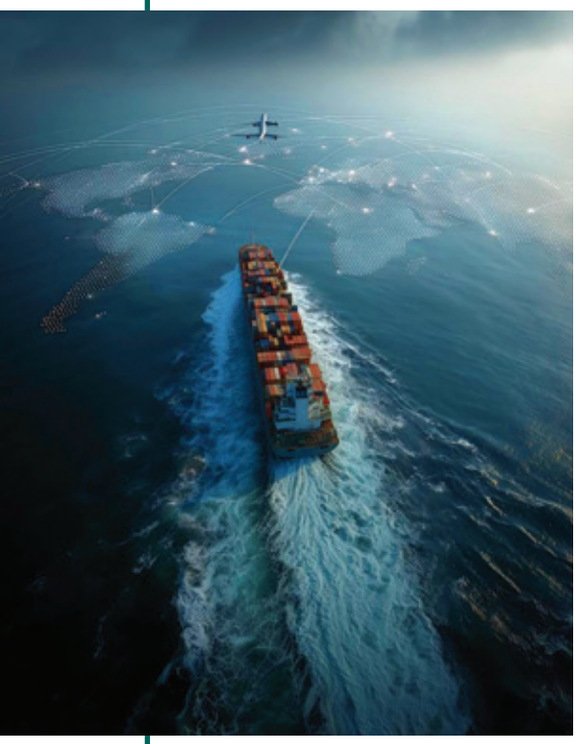

يشهد الاقتصاد العالمي، خلال العقود الأخيرة، تحولات هيكلية عميقة؛ تجاوزت حدود التقلبات الدورية المعتادة لتطول بنية النظام الاقتصادي الدولي ذاته، فبعد مرحلة طويلة من الهيمنة الغربية التي تركزت فيها القوة الإنتاجية والتكنولوجية والمالية ضمن نطاق جغرافي محدود؛ بدأت ملامح نظام اقتصادي، أكثر تعددية وتوزعاً في مراكز الثقل، بالظهور، ولم تعد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وحدهما قاطرتي النمو العالمي، بل برزت قوى جديدة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية؛ أعادت توزيع الوزن النسبي للاقتصاد العالمي؛ وأحدثت تحولاً نوعياً في موازين القوة الدولية.

هذا التحول لا يمكن اختزاله في أرقام الناتج المحلي الإجمالي أو معدلات النمو فحسب، بل يعكس إعادة تشكّل شاملة لـ: جغرافيا الإنتاج، سلاسل القيمة العالمية، أنماط التجارة الدولية، وآليات الحوكمة الاقتصادية.

وتتزايد أهمية فهم هذه الديناميات؛ في ظل تصاعد: التوترات الجيوسياسية، الحروب التجارية، أزمات الطاقة والغذاء، إلى جانب الثورة التكنولوجية المتسارعة التي أعادت تعريف مفاهيم القوة والتنافسية في الاقتصاد المعاصر.

من المركزية الغربية إلى التعددية الاقتصادية

على مدى أكثر من نصف قرن، ارتكز النظام الاقتصادي العالمي على مركزية واضحة؛ تمثلت في الاقتصادات الغربية المتقدمة، فقد احتكرت هذه الدول التكنولوجيا المتقدمة، وهيمنت على المؤسسات المالية الدولية، وتحكمت بمفاصل التجارة العالمية، بينما شغلت دول الجنوب موقعاً تابعاً كمصدر للمواد الخام والعمالة منخفضة التكلفة، غير أن هذا النموذج بدأ يفقد توازنه تدريجياً مع نهاية القرن العشرين، بفعل عوامل متداخلة أبرزها: تسارع العولمة، تحرير التجارة، وانتقال الصناعات كثيفة العمالة إلى الدول النامية، ثم تطور هذه الاقتصادات لاحقاً نحو صناعات أكثر تعقيداً وذات قيمة مضافة أعلى.

ومع مرور الوقت، تراجعت قدرة الغرب على الحفاظ على تفوقه المطلق، سواء نتيجة تباطؤ النمو، أو التحولات الديمغرافية، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو تكرار الأزمات المالية.

المسار التاريخي لتحولات الهيمنة الاقتصادية

يُظهر التاريخ الاقتصادي أن الهيمنة ليست حالة ثابتة، بل دورة تنتقل من مركز إلى آخر وفق تحولات القوة الإنتاجية والتكنولوجية، فقد انتقلت القيادة الاقتصادية من أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، مستندة إلى تفوق صناعي وتكنولوجي واضح، وإلى منظومة مؤسسات دولية صُممت لتعزيز هذا التفوق وترسيخه.

ومع نهاية الحرب الباردة، وانطلاق موجة العولمة الواسعة؛ انفتحت الأسواق أمام تدفقات غير مسبوقة من رأس المال والتكنولوجيا، ما أتاح لقوى جديدة فرصة الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، وكانت آسيا، وعلى رأسها الصين، المستفيد الأكبر من هذا الانفتاح، إذ تمكنت من التحول من "مصنع منخفض التكلفة" إلى مركز صناعي وتكنولوجي متقدم؛ ينافس الاقتصادات الكبرى في قطاعات استراتيجية متعددة.

آسيا كمركز ثقل اقتصادي جديد

يمثل صعود آسيا أبرز تجليات التحول في جغرافيا الاقتصاد العالمي، فقد نجحت دول مثل: الصين، الهند، كوريا الجنوبية، ودول جنوب شرق آسيا، في بناء قواعد إنتاجية واسعة، مدعومة باستثمارات ضخمة في: البنية التحتية، التعليم، البحث العلمي، والتكنولوجيا.

وتقدم الصين نموذجاً تنموياً مميزاً جمع بين دور فاعل للدولة والانخراط العميق في الاقتصاد العالمي، ما مكّنها من السيطرة على حلقات واسعة من سلاسل القيمة العالمية، ولم يقتصر هذا الصعود على التصنيع التقليدي، بل امتد إلى مجالات: الابتكار، الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي.

هذا التحول الآسيوي لم يغير خريطة الإنتاج فحسب، بل أعاد توجيه مسارات التجارة العالمية، وخلق شبكات اقتصادية إقليمية مترابطة، أسهمت في تقليص الاعتماد النسبي على الأسواق الغربية.

صعود الجنوب العالمي وتنوع مسارات التنمية

إلى جانب آسيا برزت دول الجنوب العالمي بوصفها أطرافاً فاعلة في الاقتصاد الدولي، فقد سجلت بعض دول إفريقيا وأميركا اللاتينية والدول العربية معدلات نمو ملحوظة، مستفيدة من: الطفرة السكانية، وتزايد الطلب العالمي على الموارد الطبيعية والطاقة.

والأهم أن عدداً من هذه الدول لم يعد يكتفي بدور المورد للمواد الخام، بل اتجه نحو: تنويع اقتصاده، تطوير صناعات تحويلية وخدمية، وتعزيز التعاون ضمن إطار شراكات جنوب- جنوب، ما أسهم في تقليص أنماط التبعية التقليدية للشمال.

ومع ذلك، يبقى هذا الصعود غير متجانس؛ إذ تواجه العديد من دول الجنوب تحديات مرتبطة بـ: ضعف البنية المؤسسية، ارتفاع مستويات الدين، والفجوات التكنولوجية، ما يجعل مسار التحول محفوفاً بالمخاطر ويتطلب إصلاحات هيكلية عميقة.

إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية

من أبرز مظاهر التحول في الاقتصاد العالمي إعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية، فقد كشفت الأزمات المتتالية، من جائحة كوفيد19- إلى النزاعات الجيوسياسية؛ هشاشة الاعتماد المفرط على سلاسل توريد طويلة ومتركزة جغرافياً.

واستجابة لذلك اتجه العديد من الدول والشركات إلى: تنويع مصادر الإنتاج، وإعادة توطين بعض الصناعات، أو نقلها إلى مناطق أقرب جغرافياً وأكثر استقراراً سياسياً، وقد أتاح هذا التوجه فرصاً جديدة لدول الجنوب لجذب استثمارات أجنبية مباشرة، وتعزيز موقعها في مراحل أكثر تقدماً من العملية الإنتاجية.

التكنولوجيا كعامل حاسم في التحول

تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في إعادة توزيع القوة الاقتصادية عالمياً، فالثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والأتمتة، أعادت صياغة قواعد المنافسة، وقللت من أهمية بعض الميزات التقليدية، مثل انخفاض تكاليف العمالة، مقابل تعظيم دور المعرفة والابتكار ورأس المال البشري، فالدول التي استثمرت بفعالية في البحث والتطوير، وبنت منظومات ابتكار متكاملة؛ أصبحت أكثر قدرة على الصعود في سلم القيمة العالمية.

وفي هذا السياق، لم يعد التفوق التكنولوجي حكراً على الاقتصادات الغربية، بل أصبح مجالاً مفتوحاً لمنافسة محتدمة تشارك فيها بقوة اقتصادات ناشئة.

انعكاسات التحول على الحوكمة الاقتصادية العالمية

أفضت التحولات في موازين القوة الاقتصادية إلى ضغوط متزايدة على مؤسسات الحوكمة العالمية التي نشأت في سياق تاريخي اتسم بالهيمنة الغربية، وتطالب القوى الصاعدة اليوم بتمثيل أوسع ودور أكبر في صنع القرار داخل هذه المؤسسات؛ بما يعكس وزنها الفعلي في الاقتصاد العالمي.

هذا التباين بين البنية المؤسسية الموروثة والواقع الاقتصادي المتغير؛ يخلق حالة من عدم اليقين؛ ويفتح المجال أمام ترتيبات بديلة، سواء عبر أطر إقليمية أو من خلال تكتلات اقتصادية جديدة تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي.

الأبعاد الجيوسياسية للتحول الاقتصادي

لا يمكن فصل التحولات الاقتصادية عن سياقها الجيوسياسي، فصعود قوى جديدة يترافق مع إعادة تشكيل للتحالفات، وتزايد التنافس على النفوذ، ومحاولات لإعادة صياغة قواعد النظام الدولي.

وقد أدى هذا التداخل بين الاقتصاد والسياسة إلى: تصاعد النزاعات التجارية، وتنامي استخدام الأدوات الاقتصادي كوسائل ضغط سياسي.

وبهذا، أصبح الاقتصاد ساحة مركزية للصراع الدولي، لا مجرد مجال للتبادل والمصالح المشتركة.

فرص وتحديات أمام الدول النامية

يوفر التحول في جغرافيا الاقتصاد العالمي فرصاً استراتيجية للدول النامية لـ: تعزيز موقعها في النظام الدولي، جذب الاستثمارات، وتنويع قواعدها الإنتاجية، غير أن اغتنام هذه الفرص يتطلب: تبني سياسات رشيدة، استثمارات طويلة الأجل في رأس المال البشري، وبناء مؤسسات قوية قادرة على إدارة التحولات الهيكلية.

في المقابل تواجه هذه الدول مخاطر تتعلق بـ: تقلبات الأسواق العالمية، الضغوط الجيوسياسية، واحتمالات الوقوع في أنماط تبعية جديدة؛ حتى وإن اختلفت أدواتها وأشكالها عن الماضي.

نجاح مرهون

يمثل التحول الجاري في جغرافيا الاقتصاد العالمي لحظة مفصلية في تطور النظام الدولي، فهو لا يعكس مجرد انتقال في مراكز النمو، بل يشير إلى إعادة تعريف شاملة لمفاهيم: القوة، التنافس، والتنمية.

ومع أن هذا التحول يفتح آفاقاً واسعة أمام دول الجنوب فإنه يفرض في الوقت ذاته تحديات معقدة؛ تتطلب رؤى استراتيجية بعيدة الأمد، وفي عالم يتجه نحو تعددية اقتصادية متزايدة؛ يصبح النجاح مرهوناً بقدرة الدول على: التكيف والابتكار، وبناء شراكات متوازنة تضمن توزيعاً أكثر عدالة واستدامة لثمار النمو العالمي.

الزراعة واستخدام التقنيات الجديدة

ياسر سعدة

يُظهر استطلاع ماكينزي العالمي لرؤى المزارعين لعام 2024 أن تبني التكنولوجيا في الزراعة الخارجية يستمر في النمو عالمياً، وإن كان ببطء، بزيادة قدرها ثلاث نقاط مئوية منذ عام 2022. تقود البلدان التي فيها مزارع أكبر (مثل البرازيل والولايات المتحدة) الطريق، حيث تعتبر الزراعة الرقمية وأجهزة الزراعة الدقيقة أكثر التقنيات المطلوبة.

يسلط استطلاع عام 2024 الضوء أيضاً على أنه، نظراً لأن الشاغل الرئيس للمزارعين هو العائد على الاستثمار، فإنهم غالباً ما يترددون في تبني تقنيات جديدة لا تزال تُعتبر «غير مثبتة»، ولكن على الرغم من مخاطر: زيادة تكاليف المدخلات، الظواهر الجوية المتطرفة، وتقلب أسعار السلع الأساسية، فإن المزارعين يرون ثلاث فرص رئيسة لزيادة الأرباح: تجربة منتجات جديدة لزيادة المحصول، تجربة منتجات جديدة لحماية المحاصيل، والاستثمار في التقنيات المبتكرة.

نمو تكنولوجي كبير متوقع للزراعة الداخلية:

مع مواجهة الزراعة الخارجية لمخاطر متزايدة، يصبح صعود الزراعة الداخلية أمراً حتمياً في مشهد إنتاج الغذاء المتطور. مع ذلك ومع وجود دافع كبير لإنتاج المزيد من الأغذية العضوية (وبطريقة مستدامة)، من المتوقع أن ينمو سوق تكنولوجيا الزراعة الداخلية العالمية من حوالي 37 مليار دولار في عام 2024 إلى 42 مليار دولار في عام 2025، ليصل إلى أكثر من 68 مليار دولار بحلول عام 2029 (بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 12.9%).

تعد الابتكارات التكنولوجية في الزراعة العمودية، والزراعة البيئية الخاضعة للرقابة، والروبوتات والأتمتة، والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات (مثل المراقبة في الوقت الفعلي في الزراعة المتجددة أو أتمتة البيوت المحمية) عوامل الدفع الرئيسة لهذا النمو.

أفضل 5 تقنيات زراعية في عام 2025: نظرة فاحصة

1. الروبوتات والأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي:

تشمل الروبوتات والأتمتة في الزراعة الآلات والأنظمة الآلية التي تؤدي المهام التي كان يقوم بها العمل البشري تقليدياً. يتداخل ذلك مع جميع اتجاهات التكنولوجيا الزراعية الأخرى المدرجة في القائمة تقريباً. الاتجاه العام هو نحو دمج أتمتة الذكاء الاصطناعي مع الابتكارات الأخرى لتعزيز الاستدامة وزيادة إنتاجية أنظمة إنتاج الغذاء.

2. الزراعة الدقيقة المدعومة بالذكاء الاصطناعي:

يتم الجمع بين الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي، وتحليلات البيانات الضخمة لتحسين الممارسات الزراعية، ما يساعد المزارعين على اتخاذ قرارات أفضل تعتمد على البيانات لإدارة المحاصيل والري ومكافحة الآفات وغير ذلك. ويتم تعزيز غلة المحاصيل، وتقليل الحاجة إلى المياه والأسمدة والمبيدات، ما يوفر المال ويقلل من التأثير البيئي.

تطبيقات.. أمثلة:

* اكتشاف الأعشاب والآفات:. تستطيع المراقبة الآلية للآفات واكتشاف الأعشاب الضارة جنباً إلى جنب مع الآلات المدمجة بالذكاء الاصطناعي البصري تحديد ومراقبة الأعشاب والآفات في الهواء الطلق أو في البيئات الداخلية الخاضعة للرقابة، ما يسمح باستهداف دقيق للمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب.
* تحليل صحة المحاصيل:. يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات في الوقت الفعلي باستخدام أجهزة الاستشعار والكاميرات لتقييم صحة النبات ومراقبة مستويات الري، ما يحسن جودة المحاصيل ويمنع انتشار الأمراض.

3. الزراعة البيئية الخاضعة للرقابة (CEA):

تشمل الزراعة البيئية الخاضعة للرقابة الزراعة الداخلية أو في البيوت المحمية، ولكن مع التحكم العالي في المتغيرات البيئية مثل: الضوء، درجة الحرارة، الرطوبة، ومستويات ثاني أكسيد الكربون لتحسين نمو النبات. يُرى هذا الشكل من الزراعة عادةً في البيئات الحضرية.

سيناريوهات.. أمثلة:

* الزراعة الهوائية:. تسمح هذه التكنولوجيا للمحاصيل بالنمو عمودياً من دون الحاجة إلى التربة. تُعلق جذور النباتات في الهواء وتُرش بمحلول يوفر الماء والأكسجين والمغذيات اللازمة للنمو الأمثل.
* الزراعة المائية والزراعة بالأكوابونيك:. وهي أيضاً أنظمة خالية من التربة، تستخدم هذه المزارع محاليل مغذية تعتمد على الماء

(الزراعة المائية) أو تدمج تربية الأسماك (الأكوابونيك) لزراعة المحاصيل.

* الزراعة العمودية: تُزرع المحاصيل في طبقات مكدسة، غالباً باستخدام الإضاءة الاصطناعية لتحسين المساحة وتقليل استخدام الأراضي.

4. التطورات في مجال التكنولوجيا الحيوية:

يعد تطبيق الهندسة الوراثية، والبيولوجيا الجزيئية، وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحيوية لتحسين المحاصيل والثروة الحيوانية والممارسات الزراعية، اتجاهاً متزايداً يعالج المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي والتدهور البيئي.

تطورات.. أمثلة:

* **تعديل الجينات:** تسمح أدوات مثل «كريسبر» بالتعديل الدقيق للحمض النووي للنبات والحيوان لتعزيز صفات مثل: مقاومة الأمراض، تحمل الجفاف، والمحتوى الغذائي.

* **الكائنات المعدلة وراثياً:** يُستخدم التعديل الوراثي لإدخال صفات جديدة إلى المحاصيل أو الماشية، مثل مقاومة الحشرات أو زيادة الإنتاجية.

* **المنتجات البيولوجية:** يتم تطوير منتجات تكنولوجية حيوية جديدة لدعم الممارسات الزراعية، مثل المبيدات الحيوية، الأسمدة الحيوية، وإضافات الأعلاف الحيوية.

* **أتمتة زراعة الأنسجة:** تهدف أتمتة نقل النباتات المستنبتة نسيجياً إلى: تقليل احتياجات العمالة، تحسين معدلات بقاء المحاصيل، والحفاظ على التوحيد في الإكثار على نطاق واسع.

تتنبأ تقارير أبحاث السوق بأن التكنولوجيا الحيوية الزراعية ستنمو بنحو 9% (معدل نمو سنوي مركب) بحلول عام 2029. مع تزايد إلحاح الاستدامة، والحاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء؛ سيتسارع أيضاً دمج هذه التقنيات مع حلول الذكاء الاصطناعي. وفقاً لمجلة فوربس، ينجذب المستثمرون بشكل خاص إلى المبادرات التي تدمج الذكاء الاصطناعي مع التكنولوجيا الحيوية.

نباتات مهندسة وراثياً مصممة لتحمل ظروف الجفاف بشكل أفضل داخل دفيئة مزودة بنظام تحكم مناخي يعمل بالذكاء الاصطناعي. ويقوم بتحسين البيئة خصيصاً لهذه النباتات، ما يقلل من استهلاك المياه مع تحسين الاستدامة وزيادة الإنتاجية. يكمن الابتكار الحقيقي في كيفية تطور هاتين التقنيتين معاً.

5. الطاقة المتجددة هي المحصول الجديد:

تتبنى المزارع طرقاً مبتكرة لتقليل استهلاكها للطاقة وإنتاج طاقة أنظف، باستخدام موارد مثل مساحات الأراضي الشاسعة، والمنتجات الثانوية الزراعية. تعزز هذه الجهود الاستدامة وتخلق مصادر دخل إضافية، ما يجعل استمرار تبنيها مرشحاً قوياً ليكون اتجاهاً محدداً في الزراعة هذا العام.

حالات.. أمثلة:

* **الهيدروجين الأخضر من النفايات الزراعية:** أحد الأمثلة هو الشركة الأسترالية الناشئة HydGene Renewable، التي طورت نظاماً في الموقع لتحويل المواد الأولية النباتية مثل: القش، أو قصب السكر، أو مخلفات الطعام - إلى هيدروجين أخضر (محايد كربونياً).

* **إنتاج الغاز الحيوي:** يستفيد مزارعو الألبان من أجهزة الهضم الحيوي لتحويل انبعاثات الميثان من روث الأبقار إلى غاز حيوي، يمكن بيعه كوقود. على الرغم من أن هذه الممارسة تخضع للتدقيق، إلا أنها تساعد في تقليل انبعاثات الميثان وتنويع دخل المزرعة.

* **«محاصيل» الألواح الشمسية:** يُعرف هذا النهج أيضاً باسم الطاقة الكهروضوئية الزراعية، وهو يدمج مزارع الطاقة الشمسية مع حقول الرعي أو المحاصيل. توفر الألواح الشمسية الظل للماشية والنباتات الحساسة أثناء موجات الحر، على سبيل المثال، ما يساعد في تخفيف الإجهاد الحراري. في الوقت نفسه، يمكن تسخير الطاقة الشمسية المتجددة للاستهلاك الشخصي أو بيعها، مما يخلق مصدر دخل إضافياً مع احتمالية زيادة غلة المحاصيل.

نظراً لأن حلول الطاقة المتجددة توفر مصادر دخل بديلة للمزارعين، فإن معظم الشركات والمشروعات تتسارع في إرشاد المزارعين وتشجيعهم على الاعتماد على التكنولوجيا والطاقة النظيفة لأن ذلك يضاعف الإنتاجية .

جودة الخدمة القضائية كمدخل استراتيجي لتحديث العدالة وتعزيز الثقة بالمؤسسة القضائية
الرهان يكمن في الانتقال من مقاربة شكلية للجودة إلى مقاربة استراتيجية مستدامة

أصبحت جودة الخدمة القضائية من القضايا المركزية في النقاشات القانونية والمؤسساتية المعاصرة، لما لها من أثر مباشر في: تكريس سيادة القانون، ضمان الحقوق والحريات، وتعزيز ثقة المتقاضين في مرفق العدالة، فالقضاء لم يعد يُقاس فقط بمدى استقلاله أو سلامة أحكامه، بل كذلك بقدرته على تقديم خدمة قضائية: فعّالة، سريعة، شفافة، وقريبة من المواطن.

وفي هذا السياق، برز الاهتمام بجودة الخدمة القضائية كجزء من الإصلاحات العميقة التي عرفتها عدة أنظمة قضائية، ولاسيما في الدول العربية، ومن بينها: الجزائر، والمغرب.

فكيف ننظر إلى مفهوم جودة الخدمة القضائية؟ وما أبعادها ومؤشراتها؟ وما دورها في تحديث قطاع العدالة؟ وكيف نقيم عمل المحاكم؟

سنجيب في هذا المقال عن هذه التساؤلات؛ استناداً إلى ما ورد في الأدبيات والدراسات التي تناولت إصلاح العدالة وجودة الأداء القضائي، ولا سيما ما تضمنه الملفان محل الدراسة.

الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة القضائية

1- مفهوم جودة الخدمة القضائية: يقصد بجودة الخدمة القضائية مجموع الخصائص والمعايير التي يجب أن تتوافر في الأداء القضائي؛ بما يحقق رضا المتقاضين؛ ويضمن: احترام حقوق الدفاع، سرعة الفصل في النزاعات، وضوح الإجراءات، ونزاهة الأحكام، وهي بذلك مفهوم متعدد الأبعاد، يتداخل فيه القانوني بالإداري والإنساني والتقني، ولا تنحصر الجودة في مضمون الحكم القضائي فقط، بل تمتد لتشمل مختلف مراحل الدعوى، منذ تسجيلها، ومروراً بالإجراءات، وصولاً إلى تنفيذ الأحكام، ومن ثم، فإن جودة الخدمة القضائية تُعد انعكاساً مباشراً لمدى نجاعة التنظيم القضائي وحسن تدبير الموارد البشرية والمادية.

2- تطور الاهتمام بجودة القضاء: ارتبط الاهتمام بجودة الخدمة القضائية بـ: تزايد الضغط على المحاكم، تنامي وعي المواطنين بحقوقهم، وارتفاع سقف التوقعات المجتمعية تجاه العدالة، وقد أدى ذلك إلى الانتقال من مفهوم "العدالة التقليدية" إلى "العدالة الحديثة"، التي تضع المتقاضي في صلب العملية القضائية، وتتعامل معه باعتباره مستفيداً من خدمة عمومية.

معايير ومؤشرات جودة الخدمة القضائية

1- سرعة الفصل في القضايا: تُعد مدة التقاضي من أهم مؤشرات جودة الخدمة القضائية، إذ إن بطء الفصل في النزاعات يُفقد العدالة فعاليتها، ويؤدي إلى شعور المتقاضين بعدم الإنصاف، لذلك تسعى الإصلاحات القضائية إلى تقليص آجال الفصل عبر: تبسيط الإجراءات، توزيع القضايا بشكل عقلاني، واعتماد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات.

2- شفافية الإجراءات ووضوحها: تشكل شفافية المساطر القضائية عنصراً جوهرياً في تحقيق الجودة، حيث يتعين أن تكون الإجراءات: واضحة، معلنة، وقابلة للفهم من طرف المتقاضين، ويشمل ذلك: حق الاطلاع على الملفات، معرفة مآل القضايا، والحصول على المعلومة القضائية بسهولة.

3- كفاءة الموارد البشرية: لا يمكن تحقيق جودة حقيقية من دون قضاة وموظفين مؤهلين، يتمتعون بالكفاءة المهنية والنزاهة والاستقلالية، فـ : التكوين المستمر، تحسين ظروف العمل، واعتماد معايير موضوعية للتقييم؛ كلها عوامل تسهم في رفع مستوى الأداء القضائي.

4- جودة البنية التحتية والخدمات المرافقة: تشمل جودة الخدمة القضائية كذلك: ملاءمة المرافق القضائية، احترام كرامة المتقاضين داخل المحاكم، توفير وسائل الاستقبال والإرشاد، واعتماد الرقمنة في تسيير الملفات القضائية.

جودة الخدمة القضائية ودورها في تحديث قطاع العدالة

1- الجودة كرافعة للإصلاح القضائي: أثبتت التجارب المقارنة أن تحسين جودة الخدمة القضائية يمثل مدخلاً أساسياً لإنجاح إصلاح العدالة، فالإصلاحات التشريعية، مهما بلغت أهميتها، تبقى محدودة الأثر إذا لم تُواكب بإصلاحات تنظيمية وإدارية تُحسن من جودة الأداء داخل المحاكم، وقد أظهرت مسارات الإصلاح القضائي أن التركيز على الجودة يسهم في: ترشيد الزمن القضائي، الحد من التراكم غير المبرر للقضايا، وتعزيز فعالية الأحكام القضائية.

2- أثر الجودة في تعزيز الثقة بالقضاء: تُعد الثقة بالمؤسسة القضائية ركيزةً أساسيةً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وكلما شعر المواطن بأن القضاء: منصف، سريع، وقريب منه، زادت ثقته بالدولة ومؤسساتها، ومن ثم، فإن جودة الخدمة القضائية ليست مسألة تقنية فحسب؛ بل هي قضية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية عميقة.

تقييم عمل المحاكم في ضوء معايير الجودة

1- مفهوم تقييم الأداء القضائي:
يقصد بتقييم عمل المحاكم قياس مدى تحقيقها للأهداف المسطرة، من خلال مؤشرات كمية ونوعية، مثل: عدد القضايا المفصول فيها، متوسط مدة التقاضي، نسبة تنفيذ الأحكام، ودرجة رضا المتقاضين، ويُعد هذا التقييم أداة أساسية لتحسين الأداء، بشرط أن يتم في إطار يحترم استقلال السلطة القضائية، ولا يمس بحرية القاضي في إصدار أحكامه، مع ضمان الشفافية، ودقة البيانات، وتوفير آليات مراجعة موضوعية، وإشراك الجهات المختصة، بما يعزز الثقة العامة ويرسخ مبادئ العدالة الناجزة والمساءلة المؤسسية الرشيدة.

2- آليات تقييم جودة المحاكم: تشمل آليات التقييم اعتماد: الإحصائيات القضائية، استطلاعات الرأي، والتقارير الدورية، إلى جانب المقارنات المعيارية بين المحاكم، كما تلعب الرقمنة دوراً محورياً في توفير معطيات دقيقة تساعد على تشخيص مكامن الخلل واقتراح الحلول المناسبة، إضافة إلى تطوير لوحات مؤشرات تفاعلية، وتفعيل أنظمة تتبع القضايا، وتحليل زمن الإجراءات، وقياس كفاءة توزيع الموارد البشرية، بما يسهم في رفع جودة الخدمات وتعزيز فعالية الأداء القضائي العام.

3- التحديات المرتبطة بتقييم العمل القضائي: يواجه تقييم جودة الخدمة القضائية عدة تحديات، من بينها: صعوبة قياس الجوانب غير المادية للعمل القضائي، الخشية من تحويل التقييم إلى أداة ضغط على القضاة، إضافة إلى محدودية الموارد التقنية والبشرية في بعض المحاكم، تباين القدرات التنظيمية بين الجهات القضائية، ضعف ثقافة التقييم المؤسسي، واحتمال سوء توظيف النتائج في غير مقاصدها الإصلاحية، ما يستدعي أطراً قانونية واضحة، وضمانات مهنية راسخة، وبرامج تأهيل مستمرة تدعم التطوير من دون مساس بالاستقلال.

آفاق تطوير جودة الخدمة القضائية

1- تعزيز التحول الرقمي: يمثل التحول الرقمي أحد أهم رهانات تحسين جودة الخدمة القضائية، لما يوفره من: سرعة في الإجراءات، شفافية في المعاملات، وتخفيف للعبء عن المحاكم، ويشمل ذلك: اعتماد الأنظمة المعلوماتية لتسيير القضايا، التقاضي الإلكتروني، والنشر الرقمي للأحكام.

2- إشراك المتقاضين والمجتمع المدني: إن تحسين جودة القضاء يقتضي إشراك المتقاضين، ومؤسسات المجتمع المدني، في: تقييم الخدمات القضائية، والاستماع إلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم؛ بما يعزز الطابع التشاركي لإصلاح العدالة وترسيخ الثقة المجتمعية المستدامة.

3- تكريس ثقافة الجودة داخل المرفق القضائي: يتطلب تحقيق الجودة المستدامة نشر ثقافة الجودة داخل المحاكم، وجعلها جزءاً من الممارسة اليومية، من خلال: التحفيز، التكوين، ربط المسؤولية بالمحاسبة، تعزيز العمل الجماعي، وترسيخ قيم النزاهة والشفافية المؤسسية الدائمة.

ختاماً..

تشكل جودة الخدمة القضائية ركيزةً أساسيةً لـ: تحديث قطاع العدالة، تحسين أداء المحاكم، وتعزيز ثقة المواطن في القضاء، فهي مفهوم شامل؛ يتجاوز سلامة الأحكام القضائية ليشمل مختلف أبعاد العمل القضائي من تنظيم وإدارة وموارد بشرية وبنية تحتية، كما بيّنت أن الاستثمار في جودة القضاء يُعد استثماراً في الاستقرار والتنمية، وتالياً فأي إصلاح قضائي لا يضع الجودة في صلب أولوياته؛ يبقى إصلاحاً منقوصاً، ومن ثم فإن الرهان الحقيقي يتمثل في الانتقال من مقاربة شكلية للجودة إلى مقاربة استراتيجية مستدامة؛ تجعل من القضاء مرفقاً عمومياً؛ فعالاً؛ منصفاً؛ وقريباً من المواطن.

معرض دمشق الدولي للكتاب..
سؤال الوعي في سياق التحديات

يُعَدّ معرض دمشق الدولي للكتاب أحد أبرز الفعاليات الثقافية في المنطقة؛ ليس بوصفه منصة لعرض الكتب فحسب؛ بل باعتباره حدثاً يعكس تحوّلات الوعي الجمعي في مجتمع واجه تحديات كبرى على مستويات متعددة. في دورته لعام 2026، التي افتُتحت في 5 فبراير/شباط 2026 واستمرت حتى 16 فبراير/شباط 2026 في مدينة المعارض بدمشق؛ تجسّدت هذه الديناميكية بوضوح، وسط مشاركة واسعة وإقبال غير مسبوق من الجمهور والناشرين على حد سواء.

في هذه الدورة؛ شاركت أكثر من 500 دار نشر محلية وعربية ودولية؛ قدمت من أكثر من 35 دولة، محققةً حضوراً ثقافياً واسعاً؛ يواكب طموحات القرّاء؛ ويلبّي اهتمامات متنوعة.

وبلغ عدد العناوين المعروضة في أروقة المعرض أكثر من 100,000 عنوان؛ شملت مختلف الحقول المعرفية من الرواية إلى الفكر والسياسة والعلوم والفنون. وتعكس هذه الأرقام استمرار حضور الكتاب في المشهد الثقافي، بالرغم من التحولات المتسارعة في الإعلام والتكنولوجيا.

لم يكن الإقبال الجماهيري ظاهرةً موسميةً عابرة، ففي اليوم الأول وحده استقبل المعرض نحو 250,000 زائر من مختلف المحافظات السورية؛ في مؤشر واضح إلى ترسّخ العلاقة بين الجمهور والمعرض كحدث ثقافي واجتماعي جامع. ويعبّر هذا الرقم عن: تعطّش حقيقي للمعرفة، ورغبة في ترسيخ قراءة معمّقة تتجاوز التلقّي السريع للمعلومة الذي يهيمن على الفضاء الرقمي.

تكمن أهمية المعرض في قدرته على: مساءلة الوعي العام، وإعادة ترتيبه؛ بوصفه مساحة تلاقٍ بين الماضي والحاضر، وبين الثقافة والإبداع، فعند دخول الزائر إلى أجنحة النشر، لا يكتفي بمطالعة العناوين، بل يتأمل في تنوّعها وآليات تنظيمها، ويتفاعل مع نخبة من الكتّاب والمفكرين الذين يقدّمون محاضرات وندوات وجلسات توقيع.

وبهذا المعنى؛ لا يبقى المعرض حدثاً عابراً، بل يتحوّل إلى ساحة حوار نشطة؛ تؤدي فيها الكتب دور أطر مفتوحة على تجارب معرفية متعددة.

غير أن هذا الزخم الثقافي لا ينفصل عن واقع صناعة النشر التي تواجه تحديات اقتصادية متجددة، فـ: ارتفاع تكاليف الإنتاج، صعوبات التوزيع داخل البلاد وخارجها، والتراجع النسبي في القدرة الشرائية؛ كلها عوامل دفعت دور النشر إلى إعادة النظر في استراتيجياتها. وقد اتجهت العديد من الدور إلى: إصدار طبعات أقل تكلفة، وتنويع عناوينها؛ بين ما يحظى بطلب جماهيري؛ وما يقدّم قيمة معرفية متخصصة، كما عززت حضورها في البيع المباشر داخل المعرض لـ: تقليل تكاليف التوزيع، وتوسيع قاعدة الوصول إلى القرّاء، ويعكس هذا التكيّف وعياً مهنياً بأن الثقافة تحتاج إلى صيغ واقعية تضمن استمرارها، من دون التفريط بجوهر رسالتها المعرفية.

انطلاقاً من ذلك؛ يتجاوز معرض دمشق الدولي للكتاب كونه سوقاً لبيع الكتب؛ فهو منصة لاختبار قدرة الثقافة على الصمود في ظل: ضغوط مادية متزايدة، ومساحة لإعادة تعريف العلاقة بين القراءة والوعي وبين الكتاب والمجتمع.

في أروقته تتقاطع الأسئلة الكبرى مع خيارات القرّاء اليومية، ويتشكّل خطاب معرفي؛ يتجاوب مع تطلعات الأجيال المختلفة؛ ويعزز قيم الحوار والانفتاح والتنوع الفكري المستدام.

إن سؤال الوعي الذي يطرحه المعرض لا يقتصر على محتوى الكتب، بل يمتد إلى طبيعة التفاعل الثقافي ذاته: كيف نقرأ؟ لماذا نقرأ؟ وإلى أي مدى يمكن للكتاب أن يكون عنصر تغيير في مجتمعات تسعى إلى فهم أعمق لعالمها؟
يبقى هذا السؤال مفتوحاً، بقدر ما يستمر الحضور الكثيف للقرّاء، حول الكتاب، ويظل المعرض مساحةً حيةً لاحتضان المعرفة بالرغم من التحديات، ومختبراً عملياً يعيد تشكيل علاقة المجتمع بالمعرفة وقيمها المتجددة باستمرار.

الأمن السيبراني.. دروس وتجارب

بقلم: محمد النجم

أصبح «الأمن السيبراني»، في عالمنا المعاصر، عاملاً حاسماً لإنجاح المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، ولا تقتصر أهمية البيانات على كونها محركاً رئيساً للنمو والابتكار؛ بل لأنها تمثل عنصراً أساسياً في: ضمان استدامة الأعمال، وحمايتها من التهديدات المتزايدة، وفي هذا السياق تصبح «إدارة أمن المعلومات وحمايتها» جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي لأي مشروع اقتصادي أو استثماري، وعلى الرغم من هذه الأهمية؛ لا تزال دول وشركات كثيرة تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، ما يستدعي استعراض «التجارب» على المستويين العربي والعالمي لأخذ العبر منها.

لابد من أن نشير_ في البداية_ إلى أن أهمية أمن المعلومات في المشاريع الاقتصادية تتمثل بحماية البيانات الحساسة التي قد تكون متعلقة بـ: الاستثمارات، الحسابات المالية، استراتيجيات السوق، وخطط النمو، وتالياً تصبح البيانات قاعدةً رئيسةً لتنفيذ المشروعات وتوجيه الاستثمارات؛ في عالم يتزايد فيه الاعتماد على الأنظمة الرقمية، إذ يمكن للمستثمرين استخدام البيانات الضخمة والتحليلات الدقيقة، لـ: تقييم الأسواق، وتحليل الاتجاهات الاقتصادية، وهو ما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة.

في هذه المشاريع لا يقتصر أمن المعلومات على حماية البيانات من المهاجمين فقط؛ بل يشمل أيضاً الحفاظ على «سرية المعلومات التجارية الحساسة» التي قد تكون محط اهتمام المنافسين؛ فتسرب البيانات أو اختراق الأنظمة يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية ضخمة، ويفقد الثقة بالجهات المتورطة، ما يؤثر سلباً في قدرتها على جذب الاستثمارات المستقبلية.

في العالم العربي تمكنت بعض الدول من إحراز تقدم في مجال أمن المعلومات، إلا أن العديد من الأنظمة الرقمية لاتزال تواجه ثغرات أمنية واضحة، وفي بعض الحالات، يتأخر تطبيق سياسات الحماية في بعض الدول، ما يجعل المشاريع الاقتصادية عرضةً لـ « هجمات سيبرانية » قد تضر بالاقتصاد المحلي، وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه هذه الدول بـ: نقص الوعي والتدريب المتخصص في مجال الأمن السيبراني، ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول، إضافة إلى التقنيات الأمنية المحدودة.

عالمياً.. شهدت دول عديدة تجارب قاسية في هذا المجال؛ وهنا نعود بالذاكرة إلى الهجوم السيبراني على شركة «Equifax» في الولايات المتحدة عام 2017، والذي كان أحد أبرز الأمثلة على خطورة «اختراق البيانات»، حيث تم تسريب بيانات شخصية لـ 147 مليون شخص، وهو ما أدى إلى خسائر مالية ضخمة للشركة، كما أن الهجمات السيبرانية التي استهدفت شركات عالمية مثل «Sony» و « Target» أظهرت كيف يمكن أن يؤثر اختراق الأنظمة في سمعة الشركات، وكذلك في استثماراتها وأرباحها.

وتعد تجربة الاتحاد الأوروبي في تطبيق «اللائحة العامة لحماية البيانات» **GDPR** إحدى أبرز التجارب في مجال حماية البيانات، فمن خلال هذه اللائحة؛ تم وضع معايير صارمة لحماية البيانات الشخصية للأفراد في دول الاتحاد الأوروبي؛ تلزم الشركات بـ: الحصول على موافقة صريحة من الأفراد قبل جمع بياناتهم، وضمان سلامة هذه البيانات وحمايتها من التسريب أو الاستخدام غير المشروع.

عربياً.. تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال الأمن السيبراني واحدةً من النماذج الناجحة في المنطقة، حيث قامت الدولة بتأسيس مركز الإمارات للأمن السيبراني في 2012، بهدف: تعزيز «الأمن الرقمي»، وحماية البنية التحتية الحيوية في مختلف القطاعات، وتبنت الإمارات كذلك استراتيجية شاملة تهدف إلى: تطوير الكوادر البشرية المختصة في مجال الأمن السيبراني، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في تأمين البيانات وحمايتها من المخاطر، أما في السعودية فقد أطلقت الحكومة في عام 2017 «الهيئة الوطنية للأمن السيبراني» والتي تعمل على تعزيز قدرة المملكة على مواجهة الهجمات السيبرانية، ولاسيما في ظل النمو المتزايد في استثمارات قطاع التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب إطلاق برامج توعية واسعة النطاق لتعريف الشركات والمؤسسات بـ: أهمية أمن المعلومات، وكيفية حماية بياناتهم.

وبناء على ذلك من المهم أن تنظر الشركات والمستثمرون إلى الأمن السيبراني، ليس كمجرد تكاليف إضافية، بل كأولوية استراتيجية؛ تضمن استمرارية الأعمال؛ وتعزز من ثقة العملاء والمستثمرين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الحلول التكنولوجية المتقدمة، مثل: التشفير، أنظمة الحماية من الفيروسات، وجدران الحماية المتطورة، كما ينبغي على الشركات أن تستثمر في تدريب الموظفين_ بشكل دوري_ على أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات، وذلك للحد من المخاطر البشرية التي قد تؤدي إلى اختراق البيانات، وما ينتج عن ذلك من تبعات وآثار كارثية.

من نشأة النيوليبرالية إلى إدارة الفضائح

انحرافات الرأسمالية المعاصرة.. بين المال والسلطة والمسؤولية

شهدت العقود الأخيرة تصاعداً لافتاً في الفضائح المرتبطة بالنخب السياسية والاقتصادية؛ من الفساد المالي إلى إساءة استخدام السلطة والانتهاكات الأخلاقية، غير أن كثرة الانكشاف لم تُفضِ غالباً إلى محاسبة بنيوية؛ بل ترافق معها شعور متزايد بتطبيعَ الفضيحة وتآكل الصدمة.

هذه المفارقة تطرح سؤالاً مفاده: إذا كانت المعرفة متاحة، فلماذا تتكرر الانحرافات وتُدار بدل أن تُعالج؟

يمكننا القول: إن المشكلة لا تكمن في الرأسمالية بوصفها مبدأً اقتصادياً عاماً؛ بل في انحرافات رأسمالية محددة تتجسد في النيوليبرالية المعاصرة؛ عندما تتحول إلى نمط إدارة وسياسات تفصل بين السلطة والمسؤولية، وتسمح بتراكم نفوذ غير خاضع لرقابة فعّالة، وفي هذا الصدد يمكن فهم الفضيحة بوصفها جهازاً معرفياً يعيد تنظيم العلاقة بين الحقيقة والسلطة داخل المجال العام.

متى نشأت «النيوليبرالية».. ولماذا؟

تبلورت «النيوليبرالية» بصورتها المعاصرة في سبعينيات القرن العشرين استجابةً لأزمة اقتصادية- اجتماعية في الاقتصادات الصناعية، تمثلت في: تباطؤ النمو، ارتفاع التضخم، وتوتر العلاقة بين الدولة والسوق، وقد طُرحت آنذاك بوصفها حزمة إصلاحات تهدف إلى: تحسين الكفاءة، تعزيز التنافسية، وضبط الإنفاق العام، ثم ترسخت سياسياً في الثمانينيات، وتوسعت لاحقاً، على نطاق عالمي، غير أن «النيوليبرالية» في مسارها اللاحق، لم تبقَ مجرد إصلاحات سوقية، بل تحولت إلى منطق إداري؛ يميل إلى تحويل القرارات العامة إلى مسائل تقنية؛ ويُضعف آليات الرقابة؛ ويُوسّع المناطق الرمادية بين القانوني وغير القانوني، كما أعادت تعريف مفهوم الدولة من فاعل تنموي إلى منظم للسوق، وأعادت صياغة العلاقة بين المواطن والسلطة على أساس الفردانية والمسؤولية الذاتية، ما قلّص دور السياسات الاجتماعية، وعمّق الفوارق الطبقية، وربط الشرعية الاقتصادية بمعايير مالية قصيرة الأجل بدل الأهداف التنموية بعيدة الأمد، وأعاد ترتيب أولويات الموازنات العامة لمصلحة الاستقرار النقدي على حساب الاستثمار الاجتماعي والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

النيوليبرالية كنمط إدارة يفصل بين السوق والمسؤولية

لا تُختزل النيوليبرالية في الخصخصة أو تحرير التجارة، بل تتجلى بوصفها نمطاً إدارياً؛ يعيد تعريف مفاهيم مركزية (السياسة من نقاش عمومي بشأن العدالة إلى إدارة تقنية، العدالة من مبدأ محاسبة إلى إجراءات مطوّلة قابلة للتعطيل، المسؤولية من التزام مؤسسي إلى عبء فردي، الحقيقة من معيار عام إلى محتوى قابل للاستهلاك السريع)، وفي هذا الإطار يصبح الانحراف ممكناً من دون أن يتحول إلى أزمة شرعية حقيقية، لأن المنظومة تمتلك أدوات للاحتواء أكثر مما تمتلك آليات للمعالجة، إذ تُعاد صياغة الإخفاقات بوصفها أعطالاً إجرائية لا اختلالات بنيوية، ويُستبدل النقاش السياسي بلغة المؤشرات والتصنيفات الائتمانية، وتُرحَّل التكلفة الاجتماعية إلى الأفراد عبر آليات الدين والمرونة الوظيفية، بينما تبقى مراكز القرار بعيدة عن المساءلة الفعلية، محمية بتعقيد تقني يحدّ من قدرة المجتمع على تفكيكها أو مساءلتها بصورة جماعية منظمة.

أزمة الشرعية بوصفها أزمة ثقة ومساءلة

تنشأ أزمة الشرعية في الرأسمالية المعاصرة من اختلالات واضحة، أبرزها اتساع الفجوة؛ بين العمل والثروة؛ وبين الإنتاج والتراكم المالي؛ وبين النجاح والمسؤولية الاجتماعية، ولا يستهدف هذا نقد السوق ذاته، بل نقد تحوّل بعض أنماط التراكم إلى مسارات غير شفافة يصعب ربطها بقيمة اجتماعية أو إخضاعها للمساءلة، الأمر الذي يضعف الثقة العامة ويقوّض الأسس الأخلاقية والوظيفية للنظام الاقتصادي الحديث، ويهدد استدامته على الأمد المتوسط والبعيد عالمياً.

الفضيحة كأداة لإنتاج المعنى

في السياق المعاصر لم تعد الفضيحة مجرد كشف أخلاقي؛ بل أصبحت وسيلة لإنتاج المعنى داخل المجال العام، فالوثائق المسرّبة أو التسجيلات الفاضحة لا تقدّم حقيقة نهائية، بل تفتح صراعاً على التأويل داخل اقتصاد الانتباه، وغالباً ما تُستهلك الفضيحة سريعاً بوصفها "قصة"، فتفقد قدرتها على دفع الإصلاح، وتُستخدم بدلاً من ذلك لامتصاص الغضب وإعادة ترتيب السرديات.

تاريخ فضائح كبرى وطبيعتها ووظيفتها في الاحتواء

إنرون – الولايات المتحدة (2001):

1- الطبيعة	1- تلاعب محاسبي وشركات وهمية لإخفاء خسائر.
2- الدلالة	2- ضعف الحوكمة والرقابة في بيئات مالية معقدة.
3- وظيفة الاحتواء	3- اختزالها في فشل إداري بدل مساءلة بيئات التنظيم والحوكمة.

الأزمة المالية العالمية – (2008):

4- الطبيعة	4- انهيار بنيوي مرتبط بمضاربات، وأدوات مالية عالية المخاطر وضعف تقييمات.
5- الدلالة	5- قصور في إدارة المخاطر، وتضارب مصالح داخل المنظومة المالية.
6- وظيفة الاحتواء	6- معالجة الانهيار كأزمة تقنية؛ مع تحميل التكلفة اجتماعياً بدل إصلاح قواعد الحوافز.

فيفا – (2015):

7- الطبيعة	7- فساد ورشوات، وشراء أصوات داخل مؤسسة فوق وطنية.
8- الدلالة	8- هشاشة المساءلة؛ حين تتجاوز المؤسسات حدود الرقابة الوطنية.
9- وظيفة الاحتواء	9- إزاحة أفراد مع بقاء البنية الاحتكارية.

تسريبات بنما – دولي (2016)

10- الطبيعة	10- تهرب ضريبي عالمي عبر شركات «أوفشور».
11- الدلالة	11- ثغرات قانونية تسمح بتآكل العدالة الضريبية.
12- وظيفة الاحتواء	12- ضجيج واسع وإصلاحات جزئية لا تمس جوهر البنية العابرة للحدود.

هارفي واينستين – الولايات المتحدة (2017)

13- الطبيعة	13-اعتداءات ممنهجة مدعومة بصمت مؤسسي.
14- الدلالة	14- تواطؤ شبكي داخل مؤسسات الثقافة والمال.
15- وظيفة الاحتواء	15- إدانة فردية حاسمة مع بطء تفكيك آليات الصمت.

جيفري إبستين – الولايات المتحدة/ دولي (2005–2019)

16- الطبيعة	16- شبكة اعتداءات، ثروة غير مفسَّرة، وحماية قضائية- سياسية.
17- الدلالة	17- تداخل المال والنفوذ والعمل الخيري والإعلام في بنية حماية معقدة.
18- وظيفة الاحتواء	18- تركيز السرد على "شخص غامض" بدل مساءلة الشبكات والمؤسسات التي مكّنته.

المال وإعادة تشكيل السلوك داخل النخب

لا يعمل المال هنا بوصفه "فساداً" فقط، بل بوصفه عاملاً ينتج شعوراً بالاستحقاق لدى بعض النخب (إحساس ضمني بأن الموقع والنفوذ يسمحان بتجاوز القواعد العامة)، يتضخم هذا الشعور عندما تتواطأ مؤسسات (قانون/ إعلام/ سياسة) مع مصالح النفوذ، فيتحول الانحراف من استثناء إلى ممارسة قابلة للتطبيع.

إدارة الفضائح كمنطق مؤسسي

تُظهر حالات عديدة أن التعامل مع الفضائح يميل إلى إدارتها بدل معالجتها، عبر: تحميل المسؤولية لأفراد، إطالة المسارات القضائية، وتقديم تسويات أو تضحيات رمزية لا تمس البنية الأساسية؛ وتُنتج هذه الممارسات ما يمكن تسميته بـ«عدالة استعراضية»؛ توحي بحدوث مساءلة من دون تغيير فعلي في قواعد الحوافز أو آليات الرقابة.

فائض المعرفة وعجز الفعل

لا تكمن المشكلة في نقص المعلومات؛ بل في ضعف تحويل المعرفة إلى فعل مؤسسي وسياسي، بسبب: تعقيد الشبكات العابرة للحدود، تشتت المسؤوليات، وتآكل الثقة في جدوى الإصلاح، ونتيجة لذلك، قد تتحول الفضيحة من فرصة للتغيير إلى عامل إحباط ما لم تُربط بإصلاحات واضحة وقابلة للقياس.

إصلاح الانحرافات بدل إدانة النظام الاقتصادي

هنا لا ندين الرأسمالية بوصفها نظاماً اقتصادياً عاماً، بل نحاول تشخيص انحرافات محددة تظهر حين: تتوسع مناطق عدم الشفافية، تضعف الحوكمة، وتنفصل السلطة عن المسؤولية؛ في هذه الحالة تتحول الفضيحة إلى أداة احتواء بدل أن تكون مدخلاً للإصلاح.

الحل العملي لا يقوم على شعارات عامة، بل على إجراءات مؤسسية واضحة؛ تقلّل تكرار الفضائح؛ وترفع تكلفة الانحراف، أبرزها: تعزيز الشفافية القابلة للتنفيذ، منع تضارب المصالح قبل وقوع الفضيحة، مساءلة الشبكات لا الأفراد فقط، تسريع التقاضي في قضايا النخب، حماية الصحافة الاستقصائية، وضمان متابعة تنفيذ الإصلاحات.

بهذه المقاربة؛ تتحول الفضيحة من مادة استهلاك إلى أداة إصلاح قابلة للقياس؛ من دون الطعن في فكرة السوق أو منطق المبادرة الاقتصادية.

من البيانات إلى القرار..

إدارة البيانات كأصل استراتيجي لصناعة القرار المؤسسي الرشيد

أدت التحولات الرقمية المتسارعة إلى إعادة تعريف مفهوم القيمة داخل المؤسسات المعاصرة، حيث لم تعد الأصول المادية أو المالية وحدها محدداً أساسياً للنجاح المؤسسي، بل برزت البيانات بوصفها مورداً استراتيجياً لا غنى عنه. وتشير تقديرات حديثة إلى أن الاقتصاد القائم على البيانات يسهم بما يتراوح بين 3% و5% من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الاقتصادات المتقدمة، ما يعكس الوزن المتزايد للبيانات في تشكيل القرارات الاقتصادية والإدارية، وفي السياق المؤسسي أصبحت القدرة على جمع البيانات وتحليلها وتوظيفها بفاعلية عاملاً حاسماً في تحقيق الاستدامة وتعزيز القدرة التنافسية.

البيانات بوصفها أصلاً استراتيجياً متنامياً

يُقصد بـ «الأصل الاستراتيجي» المورد القادر على دعم الأهداف بعيدة الأمد، ومنح المؤسسة ميزة تنافسية يصعب تقليدها، وعند إسقاط هذا المفهوم على البيانات، يتضح أنها تختلف عن الأصول التقليدية في كونها لا تُستهلك بالاستخدام؛ بل تتزايد قيمتها كلما أُعيد توظيفها وتحليلها في سياقات جديدة. وتشير دراسات متعددة إلى أن المؤسسات التي تعتمد على البيانات في قراراتها الاستراتيجية تحقق زيادات في الإنتاجية تتراوح بين 5% و 10% مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على الخبرة الحدسية فقط، ما يؤكد أن البيانات تمثل رافعةً حقيقيةً للقيمة المؤسسية.

بصيغة مبسطة، البيانات تساعد الإدارة على: فهم سلوك العملاء، تحسين العمليات، تقليل الهدر، واتخاذ قرارات مبنية على مؤشرات دقيقة بدل الحدس الشخصي. ومع كل عملية تحليل إضافية، يمكن استخراج أنماط جديدة تخلق فرصاً للابتكار أو خفض التكاليف. من حيث الأرقام، يُقدَّر حجم الاقتصاد العالمي للبيانات بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، كما أن أحجام البيانات المتولدة عالمياً تُقاس اليوم بعشرات الزيتابايت سنوياً، ما يعكس تضخم هذا الأصل وأهميته المتزايدة.

قصور النظرة التقنية لإدارة البيانات

كثير من المؤسسات لا تزال تختزل إدارة البيانات في بعدها التقني، فتركز على أدوات التخزين أو أنظمة التحليل من دون ربطها مباشرة بسياق القرار، ويُعد هذا القصور سبباً رئيساً لفشل مبادرات البيانات، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 60% من القرارات الإدارية غير الموفقة تعود إلى مشكلات في البيانات نفسها، مثل: عدم الاكتمال أو ضعف الجودة أو غياب السياق، وليس إلى قصور في النماذج التحليلية، ومن ثم فإن إدارة البيانات لا تبدأ بالأدوات، بل بطرح سؤال استراتيجي جوهري عن الغاية من امتلاك البيانات ودورها في دعم القرار.

بعبارة أبسط، شراء نظام تحليلي متطور لا يضمن قرارات أفضل إذا كانت البيانات غير دقيقة أو غير محدثة. يجب أولاً تحديد ما القرار المطلوب دعمه، وما المعلومات الضرورية له، وكيف تُجمع وتُنظَّم وتُراجع باستمرار. كما يتطلب الأمر وضوح المسؤوليات، ومعايير جودة محددة، وثقافة مؤسسية تؤمن بقيمة البيانات في صنع القرار.

التحول من النظرة التشغيلية إلى الاستراتيجية

يمثل الانتقال، من التعامل مع البيانات كناتج جانبي للعمليات التشغيلية إلى اعتبارها مدخلاً أساسياً لصناعة القرار، تحولاً مفصلياً في مسار النضج المؤسسي، ويتطلب هذا التحول: دمج البيانات في التخطيط الاستراتيجي، ربطها بمؤشرات الأداء، مع مشاركة فعلية من القيادات العليا في توجيه سياسات البيانات.

وتشير المؤشرات إلى أن المؤسسات التي نجحت في هذا التحول استطاعت تقليل أخطاء التقدير الاستراتيجي بنسبة تتراوح بين 30% و 40%، نتيجة الاعتماد على بيانات أكثر موثوقية واتساقاً.

حوكمة البيانات وتعزيز الثقة في القرار

تُعد حوكمة البيانات الإطار المؤسسي الذي ينظم إدارة البيانات من خلال السياسات والأدوار والمعايير؛ بما يضمن الجودة والأمن والامتثال، وتكمن أهميتها في بناء الثقة بالبيانات، وهي شرط أساسي لاعتمادها في القرارات الاستراتيجية.

وتشير التجارب المؤسسية إلى أن تطبيق أطر حوكمة واضحة يسهم في خفض ازدواجية البيانات بنسبة قد تصل إلى 50%، كما يؤدي إلى تقليص زمن إعداد التقارير الاستراتيجية بنسبة تتراوح بين 20% و 30%، ما ينعكس إيجاباً على سرعة القرار ودقته.

إدارة دورة حياة البيانات

ترتبط حوكمة البيانات ارتباطاً وثيقاً بإدارة دورة حياة البيانات، التي تبدأ بمرحلة الجمع، مروراً بالتخزين والمعالجة والتحليل، وصولاً إلى الاستخدام ثم الأرشفة أو الإتلاف.

وتُظهر الدراسات أن تجاهل هذا المنظور يؤدي إلى تراكم بيانات غير مستخدمة، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 25% إلى 30% من بيانات

المؤسسات تعاني من مشكلات جودة أو عدم ملاءمة، وعليه فإن الإدارة الواعية لدورة الحياة تمثل شرطاً أساسياً لتعظيم قيمة البيانات وتقليل الهدر والمخاطر.

جودة البيانات وأثرها في صحة القرار

تشكل جودة البيانات أحد المرتكزات الأساسية لصحة القرار، وتشمل أبعاداً متعددة، مثل: الدقة، الاكتمال، الاتساق، الحداثة، والملاءمة، ولا تُقاس الجودة بمعايير تقنية مجردة، بل بمدى قدرة البيانات على خدمة الغرض الذي جُمعت من أجله.

وتُظهر التقديرات أن القرارات المبنية على بيانات منخفضة الجودة قد تكلف المؤسسات الكبيرة خسائر مالية مباشرة وغير مباشرة؛ تُقدّر بملايين الوحدات النقدية سنوياً، نتيجة سوء التخطيط أو فقدان الفرص الاستراتيجية.

«الميتاداتا» ودورها في بناء المعنى المؤسسي

تبرز «الميتاداتا» بوصفها العنصر الذي يمنح البيانات معناها وسياقها، إذ توضح: مصدر البيانات، تعريفاتها، سياق استخدامها، ومسؤوليات إدارتها، وتؤدي «الميتاداتا» دوراً محورياً في: توحيد الفهم المؤسسي، وتقليل سوء التفسير، وهو ما ينعكس مباشرة على موثوقية التحليل وجودة القرار، ومن دون «ميتاداتا» واضحة، تتحول البيانات إلى أرقام صامتة يصعب توظيفها في صناعة القرار الرشيد.

بعبارة مبسطة، الميتاداتا هي «دليل استخدام» البيانات؛ فهي تشرح ماذا تعني الأرقام، وكيف جُمعت، ومن المسؤول عنها. وعندما تكون واضحة، يسهل على الموظفين فهمها واستخدامها بثقة، وتجنب الأخطاء أو القرارات المبنية على تفسير خاطئ.

إدارة مخاطر البيانات كجزء من قيمتها

لا يمكن فصل قيمة البيانات عن المخاطر المرتبطة بها؛ فكلما ازدادت قيمة البيانات ازدادت مخاطر الخصوصية وسوء الاستخدام وفقدان السياق، وتؤكد النماذج الحديثة في حوكمة البيانات أن إدارة المخاطر يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إدارة دورة الحياة، لا إجراءً لاحقاً، ويسهم هذا التكامل في تمكين استخدام البيانات بثقة، بدلاً من تقييدها أو تعطيل الاستفادة منها.

التحديات المؤسسية ومستويات النضج

على الرغم من الأهمية المتزايدة للبيانات، تشير المؤشرات إلى أن أقل من 40% من المؤسسات وصلت إلى مستويات نضج متقدمة في إدارة البيانات، بينما لا تزال الأغلبية في مراحل أولية تركز على التخزين والتقارير فقط، وتتمثل التحديات الرئيسة في: مقاومة التغيير، ضعف الثقافة المعتمدة على الأدلة، تعدد الأنظمة، ونقص المهارات التحليلية، ويؤدي تجاوز هذه التحديات إلى الانتقال من مجرد استخدام البيانات إلى القيادة بالبيانات.

بصيغة مبسطة، كثير من المؤسسات تجمع بيانات كثيرة لكنها لا تستثمرها فعلياً في التوجيه اليومي للقرارات، والتحول الحقيقي يتطلب تدريب الموظفين وتوحيد الأنظمة وربط التحليل مباشرة بالأهداف الاستراتيجية.

خلاصة..

يخلص هذا المقال إلى أن إدارة البيانات لم تعد خياراً تقنياً؛ بل هي قرار استراتيجي جوهري يؤثر في مستقبل المؤسسات، فالبيانات، عندما تُدار بوصفها أصلاً استراتيجياً ضمن إطار حوكمة واضح ودورة حياة متكاملة وجودة مضمونة، تتحول إلى ركيزة أساسية لصناعة القرار الرشيد، وعليه فإن تبني نهج مؤسسي واعٍ في إدارة البيانات يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق الاستدامة والتميز في بيئات تتسم بتزايد التعقيد وتسارع التغيير.

القمة العالمية للعلماء في دولة الإمارات

نشأة القمة العالمية للعلماء وأهدافها

جاء إطلاق القمة العالمية للعلماء؛ في إطار الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ الرامية إلى التحول نحو اقتصاد قائم على: المعرفة، تعزيز توظيف العلم في دعم التنمية المستدامة، وصناعة القرار.

وقد أُطلقت القمة رسمياً في كانون الأول/ديسمبر 2023، بالشراكة بين القمة العالمية للحكومات والرابطة العالمية لكبار العلماء لتكون منصة دولية جامعة تُعلي من شأن العلوم الأساسية؛ بوصفها ركيزة لمعالجة التحديات الكبرى التي تواجه الإنسانية، وفي مقدمتها: التغير المناخي، الأمن الصحي، التحول الرقمي، والطاقة المستدامة.

وتستند القمة إلى فلسفة مؤسسية تقوم على ردم الفجوة بين المعرفة العلمية والسياسات العامة؛ عبر: تعزيز الحوار المنظم بين العلماء وصنّاع القرار، دعم التعاون العلمي الدولي العابر للحدود، وترسيخ مكانة العلوم الأساسية كأساس للتقدم التكنولوجي والابتكار التطبيقي، كما تولي اهتماماً خاصاً بتمكين الأجيال الشابة من الباحثين والعلماء؛ بما يسهم في: استدامة المنظومة العلمية العالمية، وضمان تجددها المعرفي.

المسار الزمني وتطور دورات القمة

منذ انطلاقتها شهدت القمة العالمية للعلماء تطوراً متسارعاً على مستوى: حجم المشاركة، نوعية التمثيل العلمي، واتساع الحقول المعرفية المطروحة للنقاش؛ بما يعكس تصاعد مكانتها ضمن الأجندة العلمية الدولية.

فقد مثّلت دورة 2023 في أبوظبي الانطلاقة التأسيسية، وركزت على: إعادة الاعتبار للعلوم الأساسية، ودورها المحوري في مواجهة الأزمات العالمية، مؤكدة أن الابتكار المستدام ينطلق من بنية علمية راسخة، أما دورة 2024، فقد اتسمت بتوسع نوعي في المحاور العلمية، لاسيما في مجالات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات التكنولوجيا، إضافة إلى تعميق النقاش بشأن العلاقة بين البحث العلمي وصناعة القرار.

وفي دورة 2025، التي عُقدت في دبي خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، بلغت القمة مرحلة جديدة من النضج المؤسسي، إذ شكّلت أكبر تجمع علمي من نوعه حتى ذلك التاريخ، بمشاركة أكثر من 150 عالماً من الحائزين على جوائز علمية عالمية مرموقة، وأسهم هذا الحضور الرفيع في: تعزيز الطابع العالمي للقمة، وترسيخ مكانتها بوصفها منصة دولية مؤثرة.

دورة القمة العالمية للعلماء 2026 (دبي)

على خلاف بعض التصورات، انعقدت القمة العالمية للعلماء في عام 2026، حيث استضافت دبي دورة جديدة خلال شباط/ فبراير 2026 بالتزامن مع أعمال القمة العالمية للحكومات، وجسدت هذه الدورة امتداداً طبيعياً لمسار التوسع والتأثير الذي حققته القمة في دوراتها السابقة.

وشهدت دورة 2026 مشاركة واسعة لنخبة من كبار العلماء العالميين؛ بمن فيهم حائزون على جوائز نوبل وتورينغ، إلى جانب صناع سياسات وقادة مؤسسات بحثية دولية. وقد جاء انعقادها في ظل: تسارع غير مسبوق في التطورات العلمية والتكنولوجية، وتزايد الحاجة إلى مواءمة الابتكار العلمي مع السياسات العامة، لاسيما في مجالات: الذكاء الاصطناعي المتقدم، أمن البيانات، العلوم المناخية، والطب الدقيق.

النتائج والمخرجات العلمية لدورة 2026

أسفرت دورة 2026 عن مجموعة من النتائج العلمية والاستراتيجية التي تمثل نقلة نوعية في مسار القمة، سواء من حيث مضامينها أو من حيث آليات تفعيلها، فقد أكدت القمة: ضرورة تعميق التكامل بين العلم وصناعة القرار، والانتقال من نموذج الاستشارة العلمية الظرفية إلى نموذج الشراكة المؤسسية المستدامة بين العلماء والحكومات، كما تم الاتفاق على: تعزيز شبكات التعاون البحثي الدولي، مع التركيز على الأبحاث العابرة للتخصصات في مجالات: المناخ، الصحة، والذكاء الاصطناعي؛ بما يعزز القدرة على إنتاج حلول علمية قابلة للتطبيق في سياقات اقتصادية وتنموية متنوعة، وقد شددت مخرجات القمة على أهمية تطوير أطر أخلاقية وتنظيمية مشتركة للتقنيات عالية التأثير، خصوصاً الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية؛ بما يضمن تعظيم منافعها وتقليل مخاطرها على المجتمعات والاقتصادات.

وفي السياق ذاته تم التأكيد على دعم العلماء الشباب؛ عبر: توسيع برامج الاحتضان، وبناء القدرات البحثية؛ بما يسهم في استدامة الإنتاج العلمي العالمي؛ وتعزيز تنافسيته.

وتعكس هذه النتائج الدور المتنامي لدولة الإمارات كمركز عالمي جامع للعلماء، ومنصة دولية لالتقاء البحث العلمي بالسياسات العامة.

قمة الويب.. حين تعيد الخوارزميات رسم خريطة القوة العالمية

القوة في زمن الخوارزميات

لم تعد قوة الدول تُقاس_ اليوم_ بالجيوش أو الموارد الطبيعية وحدها، بل باتت تُقاس أيضاً بالقدرة على جمع البيانات وتحويلها إلى نماذج توقعية وخوارزميات تُوجّه الأسواق.

في عصر الذكاء الاصطناعي لم تعد التكنولوجيا مجرد منتج ثانوي في الاقتصاد، بل أصبحت محوراً أساسياً يسهم في إعادة تشكيل القوة العالمية، وتُعد «قمة الويب» مثالاً واضحاً على ذروة هذا التحول.

قمة الويب عالمياً .. من دبلن إلى العولمة»

انطلقت قمة الويب عام 2009 في دبلن كمؤتمر للمطورين ورواد الأعمال قبل أن تتحول إلى منصة عالمية للمبتكرين بعد انتقالها إلى لشبونة عام 2016.

اليوم تستقطب القمة: كبار القادة التقنيين، صناديق الاستثمار وشركات التكنولوجيا العملاقة سنوياً لتصبح مساحة مؤثرة في صياغة اتجاهات الاقتصاد الرقمي العالمي.

النسخة الأولى في قطر 2024 .. انطلاقة استراتيجية

عُقدت النسخة الأولى من قمة الويب قطر في الفترة من 26 إلى 29 فبراير/ شباط 2024 في الدوحة، لتكون أول نسخة من هذا الحدث العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالرغم من محدودية البيانات الرسمية بشأن نتائجها مقارنة بالإصدارات اللاحقة فإن النسخة الأولى مثّلت بداية انتقال فضاء النقاش التكنولوجي من المراكز التقليدية في أوروبا إلى الدوحة، ما عزز دور قطر كمحفز للابتكار ومركز اجتماعات ريادي عالمي.

النسخة الثانية 2025 .. أثر اقتصادي ملموس وتوسّع عالمي

شهدت قمة الويب قطر 2025 انعقادها في يناير/ كانون الثاني بمشاركة نحو 25 ألف مشارك من 124 دولة، مع حضور قوي للشركات الناشئة والمستثمرين العالميين.

ووفق تقرير اقتصادي، حقّق الحدث عوائد تُقدّر بنحو 807 ملايين ريال قطري، ما أكد أن القمة لم تكن مجرد منصة تقنية بل هي مولّد للنمو الاقتصادي والسياحة واستثمار الخدمات في الدوحة، كما شهدت هذه النسخة زيادة مشاركة الشركات القطرية الناشئة ونسبة ملحوظة من الشركات التي تقودها سيدات، ما يعكس اتساع قاعدة الابتكار وتنوعها.

النسخة الثالثة 2026 .. مشاركة قياسية وتركيز على السيادة الرقمية

استمرت قمة الويب قطر من 1 إلى 4 فبراير/ شباط 2026، وجمعت أكثر من 30 ألف مشارك من أكثر من 120 دولة، من بينهم نحو 1600 شركة ناشئة وأكثر من 800 مستثمر و400 متحدث عالمي؛ ما جعلها أكبر نسخة حتى الآن.

وركزت الأجندة على قضايا استراتيجية، أبرزها: السيادة الرقمية، توطين التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصناعة والحكومة الرقمية، إضافة إلى التمويل والاستثمار العالمي.

كما ناقش المشاركون سبل تحويل التحول الرقمي إلى فرص عمل وتنمية مهارات، وأشاد مسؤولون من دول عربية وإفريقية بدور القمة في توسيع الشراكات الرقمية العابرة للحدود.

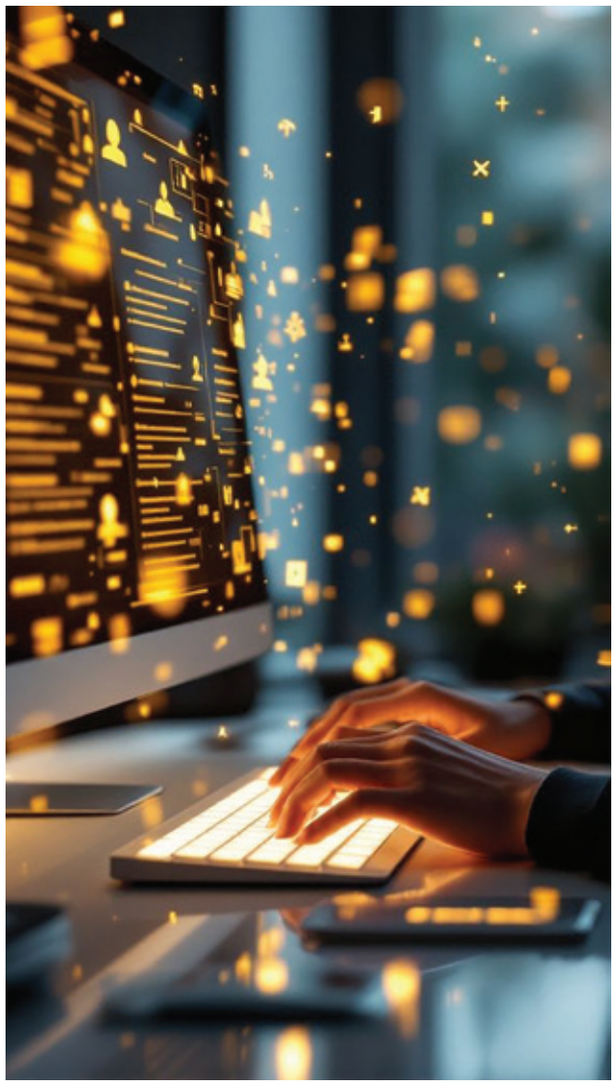

تحليل النتائج والآثار المتراكمة

على مدى ثلاث سنوات تحولت قمة الويب قطر من حدث تقني إلى منصة استراتيجية نافذة في المشهد العالمي للابتكار والذكاء الاصطناعي، فلم تعد مجرد مساحة للنقاش، بل أصبحت منصة للاقتصاد المعرفي تربط الابتكار بأثر اقتصادي ملموس في قطر والمنطقة، ومساحة حوار دولي بشأن السيادة الرقمية؛ في سياق التنافس العالمي على البيانات، وجسراً للتعاون مع أسواق ناشئة تسعى لتعزيز حضورها في اقتصاد المستقبل الرقمي.

إعادة تعريف القوة في عصر الذكاء الاصطناعي

تكشف سلسلة مؤتمرات «قمة الويب قطر» بين 2024 و2026 أن القوة في عصرنا لم تعد مشتقة من الموارد التقليدية وحدها بل من القدرة على قيادة النقاش العالمي بشأن الذكاء الاصطناعي والبيانات وبناء بيئات حاضنة للاستثمار والابتكار.

وبهذا المعنى، أصبحت القمة جزءاً من خرائط النفوذ الرقمي ومؤشراً واضحاً إلى التحولات العميقة في فهم القوة والفرص داخل الاقتصاد القائم على المعرفة.

مراجعة كتاب

أوهام الازدهار العالمي..
تفكيك أسباب الفقر في عالم يزداد غنىً

يقدّم كتاب «أوهام الازدهار العالمي.. تفكيك أسباب الفقر في عالم يزداد غنىً» قراءةً نقديةً شاملةً للاقتصاد العالمي المعاصر، وينطلق من مفارقة أصبحت مألوفة، ولكنها غير مفهومة بعمق، فالعالم اليوم أغنى من أي وقت مضى؛ من حيث الإنتاج والثروة، ومع ذلك تتسع رقعة الفقر، ويزداد الشعور بعدم الأمان الاقتصادي حتى داخل الدول الغنية، ولا يكتفي المؤلف الاقتصادي البريطاني كاهال موران بوصف هذه المفارقة، بل يحاول تفكيكها؛ عبر رحلة فكرية منظمة يمكن تتبعها من خلال فصول الكتاب ومحاوره الأساسية.

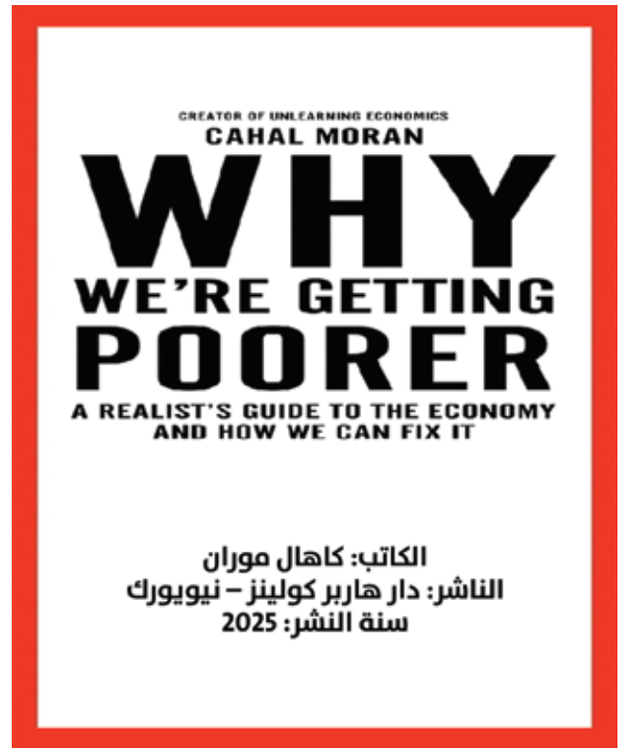

الفصل الأول: وهم المؤشرات والازدهار الرقمي

يفتتح موران كتابه بنقد جذري للمؤشرات الاقتصادية السائدة، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح أن هذه المؤشرات تقيس حجم النشاط الاقتصادي، لكنها لا تقيس بالضرورة رفاه الإنسان، فالنمو قد يتحقق بالتوازي مع: تدهور الصحة العامة، تراجع جودة التعليم، واتساع الفجوة بين الدخول.

في هذا الفصل يؤسس الكاتب لفكرته المحورية: إن «الازدهار» الذي نحتفي به هو_ في كثير من الأحيان_ ازدهار أرقام لا ازدهار حياة، وإن الاقتصادات قد تبدو ناجحة؛ بينما مجتمعاتها تعاني في العمق، إذ يتم تجاهل مؤشرات: عدم المساواة، الهشاشة البيئية، جودة العمل، والشعور بالأمان الاجتماعي؛ ما يجعل الصورة الكلية مضللة وتعكس نجاحاً كمّياً يفتقر إلى مضمون إنساني حقيقي.

الفصل الثاني: صعود سردية السوق ونهاية البدائل

ينتقل الكتاب إلى تتبع الخلفية الفكرية التي رسخت هذا الوهم، ولاسيما منذ نهاية الحرب الباردة، ويناقش موران كيف جرى الترويج لفكرة أن الرأسمالية الليبرالية تمثل نهاية التطور الاقتصادي، وأن السوق الحرة قادرة ذاتياً على تصحيح أخطائها، وفي هذا السياق يوضح كيف تحولت هذه السردية إلى شبه عقيدة سياسية؛ همّشت أي نقاش جدي بشأن البدائل؛ وربطت بين النمو الاقتصادي والنجاح الأخلاقي، حتى لو كان هذا النمو غير عادل في نتائجه؛ وأضفت طابعاً تقنياً على الخيارات الاقتصادية، باعتبارها ضرورات موضوعية لا قرارات سياسية، ما ضيّق المجال العام وأضعف إمكان تخيّل نماذج تنموية أكثر توازناً وعدالة.

الفصل الثالث: الأزمة المالية كمرآة للنظام

يحتل تحليل الأزمة المالية العالمية 2007–2009 موقعاً مركزياً في الكتاب، ويشرح موران كيف كشفت الأزمة هشاشة النظام المالي العالمي، وكيف أدت المضاربات والفقاعات الائتمانية إلى تحميل المجتمعات تكلفة أخطاء لم تشارك في صنعها، ولا يتوقف الفصل عند لحظة الانهيار، بل يركز على ما بعدها أي على: إنقاذ البنوك، تحميل المواطنين أعباء الديون، وترسيخ شعور بأن النظام يحمي الأقوياء ويعاقب الضعفاء، كما يبرز كيف أعيد تنظيم القطاع المالي من دون مراجعة جذرية لمنطقه، فاستمرت الحوافز التي تشجع المخاطرة، بينما تعمّق انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، ما عزز الإحساس بأن الأزمة لم تكن انحرافاً بل تعبير عن خلل بنيوي مستدام.

الفصل الرابع: التقشف وسياسات تعميق الفقر

يفرد الكتاب فصلاً خاصاً لسياسات التقشف التي تبنّتها حكومات كثيرة بعد الأزمة، ويرى موران أن هذه السياسات انطلقت من تشخيص خاطئ؛ تعامل مع العجز المالي كسبب للأزمة لا كنتيجة لها، ويبيّن أن تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية لم يؤدِّ إلى تعافٍ اقتصادي حقيقي، بل عمّق الفقر وأضعف قدرة المجتمعات على الصمود، وفي هذا الفصل تتضح إحدى أطروحات الكتاب الأساسية وهي: إن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة، وإن الخيارات الاقتصادية تعكس أولويات قيمية واضحة، حيث تُفضّل حماية الاستقرار المالي قصير الأجل على حساب الاستثمار في الإنسان ورأس المال الاجتماعي؛ ما يفاقم التفاوت؛ ويقوّض إمكانات النمو المستدام والعدالة الاجتماعية.

الفصل الخامس: اللامساواة كنظام لا كعرض جانبي

في هذا الفصل يناقش موران مسألة اللامساواة، لا بوصفها نتيجة ثانوية للنمو، بل كجزء بنيوي من طريقة عمل الاقتصاد العالمي، ويوضح كيف تتركز الثروة والسلطة في أيدي قلة، بينما تُترك الأغلبية في مواجهة سوق غير متكافئة، ويربط بين اللامساواة الاقتصادية وعدم تكافؤ الفرص؛ على أساس الطبقة أو العرق أو الجغرافيا، مؤكداً أن الحديث عن «تكافؤ الفرص» يصبح فارغاً في ظل هذه الشروط.

الفصل السادس: الاقتصاد العالمي والتبعية

يتوسع الكتاب في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، مبيناً أن الفقر في دول الجنوب لا يمكن فهمه بمعزل عن النظام العالمي، ويناقش دور الديون والمؤسسات المالية الدولية، وسلاسل القيمة العالمية التي تُبقي الدول الفقيرة في موقع التابع، وفي هذا الفصل يصبح الفقر ظاهرةً عالميةً مترابطةً، لا مشكلة محلية معزولة، ويظهر «الازدهار العالمي» كعملية غير متكافئة في توزيع المنافع والتكاليف.

الفصل السابع: السلوك والأفكار الاقتصادية الخاطئة

يتميز الكتاب بإدخال الاقتصاد السلوكي في النقاش، ويشرح موران كيف تؤثر التحيزات النفسية والخطابات السائدة في قبول الناس بسياسات تضر بمصالحهم، ويناقش أفكاراً شائعة مثل: حتمية التقشف أو ضرورة «شد الحزام»، ويبين كيف تتحول هذه الأفكار إلى أدوات لإدامة أوضاع غير عادلة، ويضيف هذا الفصل بعداً إنسانياً مهماً، ويؤكد أن الاقتصاد ليس علم أرقام فقط، بل علم قرارات وسلوكيات.

الفصل الثامن: الأزمات الجديدة – الجائحة والمناخ

يتناول موران أزمتي: كوفيد19-، وتغير المناخ؛ بوصفهما اختبارات حديثة لوهم الازدهار، تكشف الجائحة هشاشة سلاسل التوريد وعدم المساواة في الحماية؛ بينما يبرز تغير المناخ كأزمة عدالة بامتياز، إذ تتحمل الفئات الأقل مسؤولية عن الانبعاثات أكبر قدر من آثارها.

في هذا الفصل يربط الكاتب بين الاقتصاد والبيئة، ويؤكد أن أي حديث عن ازدهار لا يأخذ الاستدامة في الحسبان هو حديث ناقص.

الفصل التاسع: إعادة تعريف الازدهار والبدائل الممكنة

ويختم الكتاب بطرح رؤية بديلة؛ يدعو موران إلى إعادة تعريف الازدهار ليشمل: جودة الحياة، الأمان الاجتماعي، والاستدامة لا مجرد النمو الكمي، ويقترح: سياسات ضريبية تصاعدية، تعزيز دور الدولة، بناء شبكات حماية اجتماعية قوية، وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي.

لا يقدم هذا الفصل وصفات جاهزة، بل يفتح أفقاً للنقاش بشأن اقتصاد يخدم الإنسان لا العكس.

فصل التقييم

من حيث التقييم؛ يتمتع الكتاب بقوة تحليلية واضحة وتسلسل منطقي متماسك، يجعل القارئ ينتقل بسلاسة من تشخيص الوهم إلى فهم جذوره ثم التفكير في بدائله، يُحسب له قدرته على الجمع بين: التحليل الاقتصادي، النقد السياسي، والبعد السلوكي، ما يمنحه عمقاً وتعدد زوايا نادرين، كما أن لغته الواضحة تجعله في متناول غير المتخصصين من دون أن يفقد قيمته الفكرية، في المقابل، قد يُؤخذ عليه أن بعض المقترحات تظل عامة، ولا تدخل بما يكفي في تعقيدات التطبيق العملي، ولاسيما في الدول ذات السياقات السياسية الصعبة، كما أن الطابع النقدي القوي قد يطغى أحياناً على عرض أمثلة ناجحة بشكل أوسع.

مع ذلك يبقى كتاب «أوهام الازدهار العالمي» مهماً وضرورياً؛ ينجح في تفكيك سردية سائدة؛ ويدعو إلى إعادة التفكير في معنى التقدم الاقتصادي.

إنه عمل فكري يضع الإنسان في قلب النقاش الاقتصادي، ويذكّر بأن الازدهار الحقيقي لا يُقاس بالأرقام وحدها؛ بل بما يحققه من عدالة وكرامة واستقرار للبشر.

رجال الأعمال المنتجون وبناء الاقتصاد الحقيقي

المهندس وليد الزعبي نموذج رائد

في لحظات التحول التاريخي التي تمر بها الأمم؛ تتكشف الفوارق – بوضوح – بين نوعين من الفاعلين الاقتصاديين: رجال الأعمال المنتجون الذين يبنون الاقتصاد الحقيقي، وطبقة من رجال الأعمال الطفيليين الذين تنمو ثرواتهم في ظل الامتيازات والاحتكارات؛ فرجال الأعمال منتجون يشقّون طريقهم عبر: المبادرة، العمل، والاستثمار في المشاريع؛ التي تولد القيمة المضافة؛ وتخلق فرص العمل؛ وتوسع القاعدة الإنتاجية، بينما يعتمد نظراؤهم الطفيليون على التقرب من دائرة السلطة والصفقات الاحتكارية من دون أن يتركوا أثراً حقيقياً في بنية الاقتصاد.

في سوريا، وخلال العقود الماضية، أصبح هذا التمييز أكثر وضوحاً، فقد شهدت البلاد في حقبة النظام المخلوع صعود طبقة من رجال الأعمال الطفيليين؛ ممن نشأ نفوذهم نتيجة ارتباطهم المباشر بمراكز القوة والامتيازات الاقتصادية، وقد قامت ثروات كثير منهم على: الاحتكار، الصفقات غير التنافسية، والسيطرة على قطاعات اقتصادية كاملة؛ الأمر الذي أضعف روح المبادرة؛ وأضرّ ببيئة الأعمال.

في المقابل، وجد العديد من رجال الأعمال المنتجين أنفسهم خارج هذه المنظومة الاقتصادية المغلقة، فقد تعرض بعضهم للتهميش أو التضييق، بل وحتى للملاحقة والتوقيف، بينما اختار رجال أعمال آخرون نقل خبراتهم واستثماراتهم إلى خارج البلاد، بحثاً عن بيئة اقتصادية أكثر انفتاحاً واستقراراً، وفي دول الخليج العربي وتركيا وأوروبا، تمكّن عدد كبير منهم من تأسيس شركات ناجحة وإطلاق مشاريع اقتصادية حقيقية، ما يؤكد أن المشكلة لم تكن في الكفاءات السورية؛ بل في البيئة الاقتصادية التي قيدت هذه الكفاءات سنوات طويلة.

إن أهمية رجال الأعمال المنتجين لا تكمن في حجم الثروة التي يحققونها فحسب؛ بل في قدرتهم على تحويل رأس المال إلى مشاريع تنموية حقيقية؛ فهم الذين يبنون المصانع؛ ويشيدون المدن؛ ويؤسسون الجامعات؛ ويخلقون فرص العمل؛ وينقلون الخبرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، ولذلك فإن الاقتصادات التي تسعى إلى النهوض بعد الأزمات تحتاج قبل أي شيء إلى: تحرير طاقات هذه الفئة، وتمكينها من العمل في بيئة تقوم على المنافسة والشفافية.

وفي مرحلة إعادة بناء الاقتصاد السوري، تصبح عودة هذه الكفاءات الاستثمارية ضرورة استراتيجية، فإعادة الإعمار لا تعني فقط إعادة بناء الحجر؛ بل تعني قبل ذلك إعادة بناء الاقتصاد على أسس الإنتاج والعمل والمبادرة، ومن بين النماذج السورية التي تعكس روح رجل الأعمال المنتج؛ تبرز تجربة المهندس وليد محمد الزعبي.

الطموحات إلى مشاريع حقيقية

يمثل المهندس وليد محمد الزعبي نموذجاً لرجال الأعمال السوريين الذين صنعوا نجاحهم؛ عبر: العمل الدؤوب، والاستثمار المنتج، ولد في محافظة درعا عام 1964، ودرس الهندسة المدنية في جامعة دمشق، قبل أن يتجه في ثمانينيات القرن الماضي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ في رحلة بحث عن فرصة عمل وبداية جديدة.

بدأ الزعبي حياته المهنية مهندساً في شركة مقاولات، لكن الطموح والخبرة العملية قاداه لاحقاً إلى شراء شركة صغيرة؛ تحولت تدريجياً إلى نواة مشروع اقتصادي كبير، ومع مرور السنوات أسس مجموعة تايغر «Tiger Group» التي أصبحت من الشركات المعروفة في قطاع التطوير العقاري في الإمارات.

وقد نفذت المجموعة عشرات المشاريع العمرانية، خصوصاً الأبراج السكنية والتجارية في دبي والشارقة، وأصبحت تضم عدداً كبيراً من الشركات التابعة وتوفر آلاف فرص العمل، ويقوم نموذجها الاستثماري على تطوير المشاريع العقارية والبنية العمرانية، وهو قطاع يسهم مباشرة في: تحريك الاقتصاد، وخلق فرص العمل.

وعلى الرغم من نجاحه الاقتصادي خارج سوريا، لم ينقطع الزعبي عن الاهتمام ببلده؛ فقد أسس جامعة اليرموك الخاصة عام 2005، مؤمناً بأن الاستثمار في التعليم هو الاستثمار الأعمق والأبقى أثراً في حياة المجتمعات، كما عُرف بدعمه لعدد من المبادرات الإنسانية والخيرية.

كان الزعبي من رجال الأعمال الذين أعلنوا معارضتهم للنظام المخلوع خلال سنوات الثورة السورية، وهو ما أدى إلى مصادرة ممتلكاته داخل البلاد، إلا أن ذلك لم يغير من قناعته بأن مستقبل سوريا يجب أن يقوم على اقتصاد مفتوح قائم على العمل والإنتاج.

وقد أتيحت لأسرة تحرير مجلة العالم الاقتصادي فرصة لقاء المهندس وليد الزعبي، حيث اتسم هذا اللقاء بقدر كبير من الود والصراحة؛ وخلاله لمس فريق التحرير جانباً إنسانياً عميقاً في شخصيته؛ وتواضعاً لافتاً، ورؤية واضحة لدور رجال الأعمال في خدمة المجتمع، وأخلاقاً رفيعة تعكس توازناً نادراً بين النجاح الاقتصادي والالتزام الإنساني.

إن تجربة المهندس وليد الزعبي تختصر قصة رجل أعمال منتج؛ استطاع أن يحول الطموح إلى مشاريع حقيقية؛ وأن يجمع بين النجاح الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية، وفي مرحلة إعادة بناء الاقتصاد السوري، قد تكون مثل هذه النماذج إحدى الركائز التي يمكن أن يقوم عليها اقتصاد جديد؛ أكثر إنتاجاً وعدالة وانفتاحاً على المستقبل.

برج M76

بصمة معمارية راقية
في قلب ماروتا سيتي دمشق

من توب كابي...
الرقي والتميز في ماروتا سيتي

برج **M76** من أحد أبرز معالم ماروتا سيتي، المشروع الذي يمثل الخطوة الأولى نحو المدن الذكية في سوريا.
يميز البرج موقعه الاستراتيجي في قلب ماروتا سيتي حيث تنبض الحياة الحضرية بأعلى معايير الراحة والرفاهية.
تصميم معماري عصري يجمع بين الأناقة والوظيفة، وهو من تنفيذ شركة توب كابي ـ مجموعة غلوري الدولية، إحدى الشركات الرائدة في قطاع التطوير العقاري والهندسي في سوريا والمنطقة.
يمثل البرج رؤية جديدة للسكن العصري والاستثمار الواعد بشقق سكنية متميزة بمساحات متعددة، إكساء عالي الجودة، مواقف سيارات، مصاعد، أنظمة أمنية متطورة، وخدمات على مدار الساعة.

للتواصل والاستعلام

شركة *توب كابي*
مجموعة غلوري الدولية
دمشق ـ ماروتا سيتي
الهاتف: 0096358581230
البريد الإلكتروني: info@topkapicd.com
الموقع الإلكتروني : http://topkapicd.com

البوابة الفينيقية

نعيد كتابة مفهوم السكن

مجمّع سكني خاص في مدينة دمشق - منطقة المزّة

مؤسسة الطارق

دمشق - شارع الحمرا - جانب الميثاق للصرافة

جوال: 0968844228 - 0968844229